جامعة القاهرة
كلية دار العلوم

قضايا ونصوص نحوية

دكتور
علي أبو المكارم

دار الثقافة العربية
٣ ش المبتديان - السيدة زينب

القسم الأول

قضايا نحوية

نشأة النحو وتطوره

اتسم البحث في نشأة النحو العربي ودراسة مراحله الباكرة ، في فترات تاريخية طويلة ، بصور من التجاوز توشك أن تسمه بالبعد عن التنـــاول الموضوعي ، وعدم الالتزام بأصول البحث العلمي ، وقد اتخذ هـذا التجـاوز أشكالا شتى ، فيها الأخذ بما قد يشيع من الآراء والأفكار ، أو تقريـــر مقولات بعض المرويات ، أو إقرار بعض الافتراضات دون عناية حقيقيـة بما لها من مقدمات .

ومن الثابت أن شيوع الآراء وانتشار الأفكار لايستلزم بالضـــرورة صحتها ، ولايقتضي سلامتها ، بل لعل أكثر الآراء والأفكار مدعاة إلى التأمل تلك التي تتسم بالشيوع والذيوع والانتشار والاستقرار ؛ إذ إن الشـيوع والذيوع قد لايقوم على أساس علمي ولاينبني على سند موضوعي ، بل فـي كثير من الأحيان يكون انتشار الرأي واستقرار الفكرة ليس له من أســاس غير وهم ابْتُدِعَ أو خيال اتُّبِعَ ، الأمر الذي يفرض على الباحثيـن في كـل مجالات حياتنا وجوانب معتقداتنا أن يتوقفوا طويلا عند مايشيع مـــن الآراء ويذيع ، وماينتشر من الأفكار ويستقر ، عـلهم يعرفون إلى أي مدى تتسم هذه وتلك بالصحة ، وتتصف بالسلامة ، وتنهض على أســس جديـرة بالاعتبار .

ومن المقرر أيضا أن معطيات الروايات وماتقول به المرويات ليسـت أكثر من قرائن قد ترجِّح ، بيد أنها - بالقطع - لاتقطع ، ومن ثم يكـــون الأخذ بهـا - في ذاتهـا - نوعا من التجاوز في رؤية الحقائـــق

وتصنيفها ؛ فإن أقصى مايمكن أن يقال بشأنها إنها من قبيل الآراء الشائعة والأفكار الذائعة ، ولقد سبق أن أشرنا - منذ قليل - إلى أن الشيوع والذيوع ، ومايدلان عليه من انتشار واستقرار ، ليس دليلا حاسما بقدر ماهو ظاهرة تخضع للتحليل ، ومن ثم تحتمل الرفض كما تقبل القبول .

ومن المقطوع به - كذلك - أن (الفرض) وإن كان أسلوبا مقبولا من أساليب البحث العلمي ، فإنه يجب أن يستند إلى مايمكن وصفه بالاتساق بين النتائج والمقدمات، بمعنى أنه يجب أن يكون الفرض - في مجال الدراسات الانسانية - نتاج رؤية للظواهر تتسم بالدقة وتتصف بالصحة معا ، تتسم بالدقة في قدرتها على جمع كافة الجزئيات ورصد جميع الاتجاهات ، وتتصف بالصحة من حيث فهم مافيها من خصائص وتحديد مابها من علاقات. ومن ثم فإن إقرار بعض الفروض - أو القول بمعطياتها - دون الوقوف عند مقومات مقدماتها يعد ضربا من التجاوز الذى لاسبيل فى العمل العلمى إلى قبوله ، ولامجال بحال لاقراره .

ونتائج التجاوز العلمي في تناول هذه القضية كثيرة ، تتخذ أشكالا شتى وصورا متعددة ، ومن الممكن رؤيتها من خلال تحليل اتجاهات ثلاثة في تراثنا اللغوى في دراسة نشأة النحو العربى .

الاتجاه الأول :

العزوف عن دراسة هذه النشأة ورفض تحليل الحقائق المتصلة بهذا الموضوع ، وعدّها من قبيل الأساطير ، تحت تأثير توهم الخلط بين هذه القضية المحددة المادة والمنهج ، وقضية أخرى تختلف عنها بالضرورة مادة ومنهجا معا ، وهي نشأة اللغة الانسانية وخصائصها فى مراحلها الأولى .

والاتجاه الثانى :

قبول ماشاع واستقر فى تراثنا اللغوى من رد سبب نشأة النحو إلى بعض الأحداث الشخصية التى مر بها أبو الأسود الدؤلــى .

وأما الاتجاه الثالث :

فيتمثل فى اتباع بعض (الفروض) القائلة بجواز امتداد نشأة بعض الموضوعات والاتجاهات اللغوية فى اللغة العربية - ومن بينها النحو - عن جذور غير عربية ، هندية أو يونانية .

وسنقف عند كل صورة من هذه الصور بالدراسة ،عسى أن يكون ذلك مدخلا طبيعيا نقف من خلاله على الظروف الموضوعية التى أثمرت النحو العربــى ، وشكلت - منذ مراحله الباكرة - أبعاده ، وصاغت بعض خصائصه .

* * *

ونبدأ بالاتجاه الأول الذى ذهب إليه بعض الدارسين ، وعلى رأسهم بعض المستشرقين ، من رفض التصدى لدراسة الظروف التى نشأ فيها النحو العربى والكيفية التى نشأ بها ، والقطع - بدلا من ذلك - بأن ماورد من نصوص فى هذا المجال (من قبيل الأساطير)[1] لا الحقائق ، والاكتفاء - عوضا عن الدراسة - بالقول بأن (تاريخ وضع النحو لاسبيل إلى تحقيقه ألبتة)[2] وأن (أوائل علم اللغة العربية - يعنى النحو - ستبقى دائما محوطة بالغموض والظلام)[3] .

(١) تاريخ الأدب العربى ، لبروكلمان ١٢٣/٢ .

(٢) تاريخ آداب العرب ، للرافعى ٣٦٦/١ .

(٣) تاريخ الأدب العربى ، ١٢٣/٢ .

ومن المؤكد أن السبب في هذا الاتجاه مالمسه أصحابه في المأثورات المروية في هذه القضية من اختلاف وتشعب وتضارب ، ومن ثم آثروا السلامة بتجاوز المشكلة بأسرها ، وهم ـ بهذا الموقف ـ يربطون عمليا بين قضيتين مختلفتين أشد الاختلاف ، متباعدتين غاية البعد : قضية نشأة النحو ، وقضية نشأة اللغة.وهذا كله من قبيل الخطأ المركّب الذى لامفر من وسمه بالقصور والتقصير جميعا .

إن هذا الموقف خطأ إذ يتجاوز الوقائع التي يجب أن تكون محور الدراسة إلى (حالة) أقرب إلى أن تكون نفسية تنأى عن كل دراسة ؛ ثم هو خطأ في تبرير هذا التجاوز برفع شعار : تلك قضية أسطورية لاعلمية ، وذلك غير صحيح ، والعجز عن المواجهة والهرب من التصدى لايمثل أى منهما حلا مقبولا في أى قضية من قضايا الفرد والمجتمع ، وخلط المسائل لايساعد في حل مشكلاتها بل يساهم في تعقيدها ، ومن المقرر في البحث العلمي أن ثمة فصّلا لاسبيل إلى إلغائه بين نشأة النحو ، ونشأة اللغة ، فإن النحو ـ بمفهومه المحدد باعتباره دراسة تصويبية للنظام التركيبى للغة ـ عمل يتطلب بالضرورة قسطا من النمو الحضارى يسمح بالتحليل والتركيب الذهنى ، وبدراسة الخصائص المرحلية التي تعيشها أمة ما يمكن أن نقف على المستوى الحضارى الذى تعيش فيه ، ومن ثم نستطيع أن ندرك مدى مواءمة هذا المستوى لمتطلبات العمل العلمي وقدرته على تهيئة الظروف للبحث فيه باعتباره صورة ـ ونتيجة ـ للنشاط الحضارى ، أما نشأة اللغة فأمر جد مختلف ، فإنها ليست قضية علمية بقدر ماهى مشكلة فلسفية ، إن البحث فيها ليس بحثا (من خلال مادة) وإنما هو نظر (فى موضوع) ، ومن ثم فإنه لاسبيل فيها إلى جمع الجزئيات ، وتصنيفها ، واستقراء

ظواهرها ، وتحديد علاقاتها ، وتصور ضوابطها ، وإنما أقصى مايمكن أن يكون هناك هو تحديد الأفكار التى لاترتبط بواقع ، بل تمتد من الذهن ، ورصد الاتجاهات ليس فى إطار الجزئيات المدروسة بل من خلال الذات الدارسة .

* * *

وسوف تلمس شيئا من هذا التجاوز - وإن اختلفت صورته وتغيرت غايته - فى الاتجاه الثانى الذى اتجه إليه بعض الباحثين فى نشأة النحو العربى ، وهو الاتجاه الذى يفسر هذه النشأة بأنها نتاج بعض المواقف الشخصية التى تعرض لها أبو الأسود الدؤلى ، أخذا بمعطيات ماورد فى هذا المجال من روايات .

ولعل أكثر هذه الروايات شهرة وأوسعها انتشارا ، تلك التى تحكى أن مناقشة دارت بين أبى الأسود وابنته ، حين قالت له يوما : ما أحسنُ السماءِ - برفع أحسن ، وجر السماء - فظن أبوها أنها تستفسر عن موطن الحسن فيها ، فأجابها : أى بنية ، نجومُها ، ولكن ابنته اعترضت عليه ؛ لقد كانت تتعجب ولم تكن تسأل ، ومن ثم أدرك أبو الأسود أنها قد وقعت فى خطأ فى ضبط تركيب الكلمات فى الجملة ؛ إذ كان ينبغى أن تنصب لا أن ترفع وتجر ، فأرشدها إلى ذلك قائلا : إذاً فقولى: ما أحسنَ السماءَ . وهكذا اضطرت هذه التجربة أبا الأسود إلى أن يفكر فى وضع ضوابط لتعليم الناس لغتهم ، فكان النحو .

وفى روايات أخرى أن محورالحديث بين أبى الأسود وابنته كان يدور حول حرارة الجو فى يوم شديد القيظ ، إذ قالت له ابنته : يا أبت ما أشدُّ الحرِّ - برفع أشد وجر الحر - فأجابها :الحصباءُ بالرمضاء ،

فقالت البنت : إنما تعجبت من شدته ، فأجابها أبوها مصححا ، طالبا منها أن تقول ما أشدَّ الحر (١) .

ودون هذه الروايات شهرة روايات أخرى تدور حول خطأ بعض الأعراب في قراءة الآية الكريمة : (إن الله برىء من المشركين ورسولُه) إذ قرأ بكسر لام (رسول) بدلا من ضمها : فسمعه أحد الأعراب فقال : أوقد برىء الله من رسوله ؟ فأنا أبرأ منه ، فبلغ عمرَ عليه السلام مقالُ الأعرابى ، فدعاه فقال : يا أعرابى أتبرأ من رسول الله

(١) هذه هى رواية المبرد فى كتابه : الفاضل ص ٥ ، وهى موجودة مع بعض التغيير فى أخبار النحويين البصريين للسيرافى ، وفى الأغانى لأبى الفرج الأصفهانى .
أما رواية السيرافى فتقول : ص ١٤ (ويقال إن ابنته قالت له : يا أبت ، ما أشدَ الحر ، فقال لها : إذا كانت الصقعاء من فوقك ، والرمضاء من تحتك ، قالت : إنما أردت أن الحر شديد ، قال : فقولى إذن ما أشد الحر) .
وأما رواية أبى الفرج الأصفهانى (٢٩٨/١٢) فتنص على (أن أبا الأسود الدوءلى دخل إلى ابنته بالبصرة ، فقالت له : يا أبت ما أشد الحر ، (رفعت أشد) فظنها تسأله ، تستفهم منه : أى زمان الحر أشد ؟ فقال لها : شهر ناجر ، (يريد شهر صفر) والجاهلية كانت تسمى شهور السنة بهذه التسمية ، فقالت يا أبت ، إنى أخبرتك ولم أسألك .
وجلى أن الاختلاف الذى يدور حول رد الأب لايغير من طبيعة الخطأ الذى وقعت فيه البنت ، وهو خطأ فى أسلوب التعجب .

صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : يا أمير المؤمنين ، إنى قدمت المدينة ، ولاعلم لى بالقرآن ، فسألت من يقرئنى ؟ فأقرأنى هذا سورة براءة : (إن الله برىء من المشركين ورسوله) ، فقلت :أو قد برىء الله تعالى من رسوله ، فأنا أبرأ منه ، فقال عمر : ليس هكذا يا أعرابى ، وصحح له الآية ، ثم أمر عمر بعد ذلك أن لايقرىء القرآن إلا عالم باللغة ، وأمر أبا الأسود الدؤلى أن يضع النحو[(١)] .

وتحكى رواية أخرى أن الخطأ فى هذه الآية الكريمة لم يكن على عهد عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، وإنما كان على عهد زياد بن أبيه ؛ وأنه كان نتاج محاولة منه للضغط على أبى الأسود حتى يقبل أن (يعمل أصولا تضبط للناس لغتهم)[(٢)] ، يقول ابن الأنبارى : (وروى أيضا أن زياد بن أبيه بعث إلى أبى الأسود ، وقال له : يا أبا الأسود ، إن هذه الحمراء - يقصد الأعاجم - قد كثرت وأفسدت من ألسن العرب ، فلو وضعت شيئا يُصلِح به الناس كلامهم ، ويُعرَّب به كتاب الله تعالى ، فأبى أبو الأسود ، وكره إجابة زياد إلى ماسأل ، فوجه زياد رجلا وقال له : اقعد على طريق أبى الأسود ، فإذا مر بك فاقرأ شيئا من القرآن وتعمد اللحن فيه ، فقعد الرجل على طريق أبى الأسود ، فلما مر به رفع صوته فقرأ :(إن الله برىء من المشركين ورسوله) بالجر ، فاستعظم أبو الأسود ذلك ، وقال : عز وجه الله أن يبرأ من رسوله ، ورجع من حاله إلى زياد ، وقال : ياهذا قد أجبتك إلى ماسألت)[(٣)] .

---

(١) نزهة الألبا ٨ .
(٢) أخبار النحويين البصريين ١٢ .
(٣) نزهة الألبا ٩ .

ويروى أبو الفرج الأصبهاني ماحدث بين زياد وأبي الأسود بصورة مختلفة ، إذ يجعل المبادرة من أبي الأسود ، والرفض من زياد ، حتى يقع زياد في تجربة تثبت له ضرورة تقنين اللغة ووضع ضوابطها ، فهو يعكس إذاً مضمون الرواية السابقة ، يقول أبو الفرج : (أول من وضع العربية أبو الأسود الدؤلي ، جاء إلى زياد بالبصرة فقال له : أصلح الله الأمير ، إني أرى العرب قد خالطت هذه الأعاجم وتغيرت ألسنتهم ، أفتأذن لي أن أضع علما يقيمون به كلامهم ؟ قال : لا ، قال : ثم جاء زيادا رجل فقال : مات أبانا وخَلَّفَ بنون ، فقال زياد : مات أبانا وخلف بنون ؟ ! رُدُّوا إليَّ أبا الأسود الدوءلي ، فَرُدَّ إليه ، فقال : ضع للناس مانهيتك عنه . فوضع لهم النحو) (١) .

ويذكر السيرافي والقفطي قصة أخرى تختلف عن الحوادث السابقة في أن بطلها ليس عربيا ، بل أعجمي من أهل (نوبندجان) ، أو : (بوزنجان) هو الذي وقع في الخطأ الذي أثار عليه عاصفة من الهزء به والسخرية منه ، فرفض أبو الأسود أن يستجيب لمشاعر السخرية ، بالضحك من المخطيء ، ورأى أن يعالج أسباب هذا الخطأ بضبط اللغة وتقنينها تيسيرا لتعليمها ، يقول السيرافي : (مر بأبي الأسود سعد - وكان رجلا فارسيا من أهل بوزنجان ، كان قدم البصرة مع جماعة من أهله ، فدنوا من قدامة بن مطعون الجمحي ، فادعوا أنهم أسلموا على يديه ، وأنهم بذاك من مواليه - فمر سعد هذا بأبي الأسود وهو يقود فرسه ، قال : مالك ياسعد لاتركب ؟ قال : إن فرسي ضالع ، فضحك

---

(١) الأغاني ٢٩٩/١٢ .

به بعض من حضره ، قال أبو الأسود : هوءلاء الموالى قد رغبوا فى الاسلام ودخلوا فيه ، فصاروا لنا إخوة ، فلو علمناهم الكلام ، فوضع باب الفاعل والمفعول (١) .

ويرتب جمهور المؤرخين لنشأة النحو العربى على هذه الروايات ، ونحوها ، نتيجة فى غاية الأهمية ، هى أنها كانت وراء ما اصطلحوا عليه بقولهم (وضع النحو) وتفسيرهم لهذا الوضع أن أبا الأسود بما مر به فى هذه الروايات من أحداث لم يجد مفرا من التفكير فى (وضع) القواعد التى تنظم للناس لغتهم ، وتضبط لهم أساليبهم ، ومن ثم انصرف إلى (وضع) هذه القواعد بنفسه أو بتوجيه من على كرم الله وجهه ، إلى أن انتهى أخيرا إلى تأليف بعض الأبواب والمصطلحات والتعريفات والتقسيمات أيضا ، فهو يقسم الكلام إلى أقسامه الثلاثة المعروفة من أسماء وأفعال وحروف ، ويضع لكل منها تعريفا ، ويقسم الأسماء إلى ثلاثة : ظاهر ومضمر ومبهم ، ويضع لكل منها تعريفا ، ويقدم له أمثلة ، ويضع أبوابا فى النحو عديدة منها : باب الفاعل والمفعول ، والتعجب ، والمضاف ، وأدوات الرفع والنصب والجر والجزم ، والنعت ، والاستفهام ، بل من المؤرخين من يوشك أن يذهب إلى أنه قد وضع أبواب النحو كله (٢) .

---

(١) أخبار النحويين البصريين ١٢ - ١٤ ، ولم أجد أيا من هذين البلدين المذكورين: (نوبندجان) و (بوزنجان) فى معجم البلدان .

(٢) يقول السيرافى فى بعض رواياته : إن أبا الأسود قد وضع باب الفاعل والمفعول ، ويقرر أيضا أنه قد وضع فى النحو كتابا (أخبار النحويين البصريين ١٤) .

وهذا النحو من التصور لنشأة النحو العربي يشيع في المأثورات اللغوية والتاريخية التي تعرضت لهذه القضية ، حتى أوشك أن يكون مسلما فيها الربط بين نشأة النحو العربي وهذه الأحداث الجزئية التي مرت بأبي الأسود الدؤلي ، وفي هذا تجاوز لمنطق التفكير العلمي وإهدار لأسس البحث فيه .

---

(١) ════

ويروى أبو الفرج الأصبهاني أن أبا الأسود قد أخذ عن علي - عليه السلام - أقسام الكلام الثلاثة ، وأن عليا قد رسم له أصول النحو كلها وأن النحويين قد نقلوا هذه الأصول وفروعها (الأغاني ١٢/٢٩٨) .

وفي نزهة الألبا - لابن الأنباري - رواية تقرر أن أبا الأسود لم يأخذ عنه - كذلك - تقسيم الأسماء إلى ظاهر ومضمر واسم لا ظاهر ولا مضمر ، وهو المبهم ، ثم إن أبا الأسود - بجهد مستقل منه - قد وضع بابي العطف والنعت ، ثم بابي التعجب والاستفهام . (نزهة الألبا ٤ - ٥) .

وفي بعض مرويات القفطي مايشير إلى أن من بين الأبواب التي وضعها أبو الأسود باب المضاف وحروف الرفع والنصب والجر والجزم (إنباه الرواة ١/١٦) .

ويذكر أبو الطيب اللغوي أن أبا الأسود قد أخذ عن علي - عليه السلام - قواعد الرفع والنصب والجر (مراتب النحويين ٦) .

فإنه - أولا - يجعل هذه الحوادث الفردية سببا في إدراك ظاهرة من أبرز الظواهر اللغوية وتناولها بالضبط والتقنين ، وكأن أحدا لم يخطىء في الحركات الاعرابية من قبل ، وكأن اللحن لم يلفت الأنظار منذ تاريخ قديم ، مع أن المأثورات اللغوية تؤكد وقوع أنماط منه منذ العصر الجاهلي وعصر النبي [١] وتكشف عن الوعي بخطره على الأداء اللغوى ، ولو أن اللحن في اللغة العربية كان السبب في (وضع) النحو لوجدنا فيه محاولات تسبق أبا الأسود ، إما في العصر الجاهلي ، أو عصر النبي (ومن ثم فإن تصور أن بعض الأحداث الجزئية الفردية التي وقعت لأبي الأسود أو لغيره من معاصريه كانت - وحدها - وراء وضع هذا العلم تصور مسرف في السذاجة وفي الخطأ معا ، لأنه لايربط نشأة العلم بالظروف الموضوعية التي حتمت التفكير فيه ، ويجردها من الظروف ليحيلها إلى حماس فردى وغيرة شخصية) . [٢]

---

(١) انظر : الظواهر اللغوية في التراث النحوى ، فإن فيه مايؤكد وقوع اللحن في العصر الجاهلي ، وذلك شيء طبيعي لأن اللغة العربية شأنها شأن سائر اللغات مستوى أداء محدد ، وهذا المستوى يتطلب خبرة ودربة ومرانا ، ونقص الخبرة والدربة يسلم بالضرورة إلى عدم التمكن من الأداء اللغوى ، ومن ثم وقوع الأخطاء (أى اللحن) فيه .

وانظر أيضا : لمع الأدلة ٩٦ ، فإن فيه عددا من النصوص التي تشير الى وقوع اللحن في عهد النبي أيضا .

وثمة مرويات كثيرة عن وقوعه في عهد خليفتيه : أبي بكر وعمر .

(٢) تاريخ النحو العربي ٤٢ .

ثم إنه - ثانيا - ضد منطق التطور الطبيعي في العلوم الاجتماعية ، وليس معقولا - ولامقبولا بحال - أن ينبثق فجأة علم يتصل باللغة متكامل الأبعاد ، محدد المنهج ، دون سابق معاناة في تحديد ظواهره ، وتشكيل قضاياه ، ورصد اتجاهاته ، وبلورة سماته ؛ إذ إن اللغة - كما هو مقرر - ظاهرة اجتماعية ، وتحليل الظواهر الاجتماعية يتطلب مرحلة طويلة من المعاناة في تناول الظاهرة المدروسة ، والتردد في تشكيلها طبقا لتعدد علاقاتها وتنوعها ، و (من البديهيات في تاريخ الاختراعات أن المنهج الجديد يندر أن ينشأ فجأة من لاشيء ، ويسبق الاختراع الفني عادة بتطورات في النظرية العلمية) [١] . وفي حالتنا هذه ، لاتكون نشأة النحو على نحو ماتصوره هذه الروايات أمرا نادرا يدعو إلى الغرابة فحسب ، بل إنه - وفق التحليل الموضوعي - أمر مستحيل ، فلقد أثبتت المقارنات العلمية الدقيقة بين مقولات هذه الروايات وبين ماذكر في مقابلها من كتاب سيبويه - الذي يتأخر عنها قرابة قرن كامل على أقل تقدير - أن هذه الروايات من المستحيل أن تصدر عن عصر سابق على سيبويه ، وأنه لامفر من نسبتها إلى عصور تالية له [٢] .

ثم إن هذا التصور - ثالثا - يقطع بامكان تجزئة المقدرة العقلية وتناقض أجزائها ومستوياتها من ناحية ، وإمكان الفصل بين هذه المقدرة وسائر الخبرات الانسانية من أخرى ، هو يقطع بامكان تجزئة

---

(١) اللغة في المجتمع ٢٨٥ .

(٢) أنظر : تاريخ النحو العربي ٥ - ٩ .

المقدرة العقلية وتناقض أجزائها حين يقرر حدوث مثل هذا التفكير الذى يتناول هذا المستوى من النشاط اللغوى ، فيستخلص من آلاف الأحـــداث اللغوية الجزئية ضوابط تقننها فى قواعد كلية ، وبذلك يتم بالقـــدرة المنهجية على التحليل والتركيب معا ، فى الوقت الذى يعجز فيه عن رصد ظواهر كثيرة ، مجرد رصدها ، فى مجالات علمية شتى ، بما فى ذلك بعض مجالات البحث اللغوى نفسه ومستوياته ، وذلك تناقض لاسبيل الى تصوره بله تقريره ، إذ القدرة العقلية لاتختلف خصائصها وإن تعددت الموضوعات والمواد التى تتناولها ، ولو درست النتاج الفكرى فى أى عصر فإنك لـــن تجد فارقا جوهريا بين الخصائص العقلية التى شاركت فى بنائــــه ، وساهمت فى تكوينه . وهذا التصور يقطع أيضا بإمكان الفصل بين المقدرة العقلية من ناحية وسائر الخبرات الانسانية من ناحية ثانية ، حين يعـزل هذه المقدرة عن بقية الخبرات ويتصورها طاقة مستقلة قائمة بذاتهـــا لاعلاقة لها بغيرها ، وكأن النشاط الانسانى قابل للتجزئة ، وهذا كلـــه خطأ ؛ (لأن الوجود الانسانى كُلّىٌ بالضرورة ، والانسان فيه لاينفصـــل عن الظروف المحيطة به ؛ إذ تؤ ثر فيه ، ويؤ ثر فيها ، ومن ثم فـإن من المستحيل دراسة قضية علمية - مهما بدت منعزلة عن الاحتكاك الاجتماعى - دون أن نضع فى الاعتبار المستوى الفكرى الذى أنتج هذه القضيـــة ، ولانستطيع الوقوف على هذا المستوى الفكرى دون أن نلمس طاقات القدرات العقلية)[1] كما تتجلى فى النشاط الفكر بأسره .

---

(١) المصدر السابق ٣٤ .

ثم إن هذا التصور أخيرا - يأخذ بمقولات هذه الروايات دون محاولة حقيقية لتحليل أسانيدها ، ولو أن أصحاب هذا التصور توقفوا أمام هذه الأسانيد لوجدوا فيها مايفسر أسباب هذا الاختلاف وماصحبه من اضطراب - من ناحية - ومايشير إلى طبيعة الدور الذى قام به أبو الأسود من ناحية أخرى .

وهكذا يكون هذا التجوز قد أهدر - بصورة توشك أن تكون كاملة - أسس البحث العلمى ولم يلتزم بأصوله ، ومن ثم لم يضف - فيما نحسب - غير مزيد من الخلط فى فهم هذه القضية ، والاضطراب فى تحديد أبعادها.

* * *

ولقد امتد هذا التجاوز لضوابط البحث العلمى وأصوله إلى محاولات بعض الدارسين المحدثين - من مستشرقين وغير مستشرقين - ممن راعهم هذا الاضطراب الشديد فى الروايات ، وهذا الاسراف العظيم فى معطيات المرويات ، وهذا الادعاء الخطير بوجود عديد من التفاصيل ليس من الممكن نشأتها بحال فى تلك الفترة التى نسبت إليها ، ولافى ظل تلك الظروف التى قيل بنشأتها فى رحابها ، فاضطروا إلى رفض هذه الروايات بأسرها ورد مقولاتها ، لأن (طبيعة زمن على وأبى الأسود تأبى هذه التعاريف وهذه التقاسيم الفلسفية ، والعلم الذى ورد إلينا من هذا العصر فى كل فرع علم يتناسب مع الفطرة ، وليس فيه تعريف ولاتقسيم ، وإنما هو تفسير آية ، أو جمع لأحاديث ، ليس فيها تبويب ولاترتيب ،

فأما تعريف وتقسيم منطقى فليس فى شىء مما صح نقله إلينا عن عصر على وأبى الأسود ، وأخشى أن يكون ذلك من وضع بعض الشيعة الذين أرادوا أن ينسبوا كل شىء إلى على بن أبى طالب) (١) .

وهذا الموقف - من رفض نسبة هذا النتاج النحوى الذى قررته تلك الروايات إلى عصر أبى الأسود لتناقضه مع خصائص العصر نفسه : منهجا ومادة معا - أمر نقبله ، ولانجد فيه تجاوزا ولاخطأ ، ولكن التجاوز والخطأ يسمم مابعد ذلك من محاولة تقديم بديل لما تقدمه هذه الروايات من تفسير لنشأة النحو العربى ؛ فإن هؤلاء الدارسين حين حاولوا تقديم هذا البديل ذهبوا إلى الأخذ بأحد افتراضين ، لاسبيل إلى إثباتهما ، بل لعل كثيرا من الظواهر والحقائق تنهض بما يوشك أن يكون نفيا لهما .

الافتراض الأول :

ان نشأة النحو العربى ليست وليدة البنية الثقافية للبيئة العربية وحدها ، وليست نتاجا خالصا للثقافة العربية فى ذاتها ، وإنما هى ثمرة شجرة تمتد جذورها فى ثقافات أخرى غير عربية .

ماهى الثقافات التى كان لها الفضل - عند أصحاب هذا الافتراض - فى نشأة النحو العربى ؟ .

هنا نجد ثلاث إجابات تختلف اختلافا بعيدا :

---

(١) ضحى الاسلام ٢/٥ ٢٨ .

الاجابة الأولى :

يذهب أصحابها إلى أن النحو العربي قد تأثر - في نشأته - بالنحو السرياني ، ولعل أقوى الذاهبين إلى هذا الرأى الدكتور حسن عون ، مستندا إلى أن (أبا الأسود قد اتخذ بيئة العراق موطنا ، وكان بها واليا إداريا ، وفيها عالما لغويا ، وزعيما دينيا ، ونحن نعلم أن هذه البيئة كانت قبل الفتح العربي وبعده مغزوة باللغة السريانية وبالمعارف السريانية ، وكانت إلى جانب ذلك آهلة بالعلماء السريان وميدانا لدراساتهم ومناقشاتهم وجدلهم ، لا في الناحية الدينية أو الفلسفية فقط ، ولكن في مختلف العلوم الانسانية ، ومنها اللغة والنحو ، ونعلم أيضا أن اللغة العربية قد تعرضت بعد اتساع الفتوح الاسلامية إلى نفس الأزمة التى تعرضت لها اللغة السريانية في خلال القرنين الرابع والخامس بعد الميلاد : ظهور لغات أخرى في ميدان الحديث والكتابة ، وانتشار اللحن بين الناطقين ، والخوف من أن يمتد اللحن إلى نصوص الكتاب المقدس ، هذه هي مظاهر الأزمة التي مرت بها اللغة السريانية في القرنين الرابع والخامس الميلادى ومرت بها اللغة العربية بعد اتساع الفتوح ، ولقد كان من نتاج هذه الأزمة عند السريان أن فكروا في وضع ضوابط شكل كتابهم المقدس ، ولم تكن هذه الضوابط سوى طريقة النقط التى استعملها أبو الأسود الدوءلي في شكل القرآن)[1] . (وإذًا ، فالمقدمات متشابهة ، والظروف متشابهة ، والنتائج متشابهة ، وكلا العملين قد حدث في بيئة واحدة ، أليس من العناد إذًا أن نقول : إن أبا الأسود الدوءلي لم يستمد طريقة نقط الشكل من السريانيين الذين سبقوه بنفس العمل)[2] .

---

(١) اللغة والنحو ٢٤٩ - ٢٥٠ .

(٢) المصدر السابق .

وليس من قبيل العناد أن نقرر أن كل ماقيل لايثبت أن أبا الأسود قد تأثر بالنحو السرياني ، ومن ثم يظل ماقيل مجرد فرض لادعامة لـــه ولا دليل عليه ، ذلك أن ثمة فارقا أساسيا بين نقط المصحف ونشـــأة النحو ، فضبط المصحف بالنقط كان نتاج الاحساس بوجود ظاهرة لغويـــة محددة هي تعاقب الحركات في أواخر الكلمات ، وعلى فرض أن أبـــا الأسود قد تأثر بالسريان في طريقة الضبط الآلية فلا مجال للقول بأن ثمة اتصالا بين ذلك وبين الاحساس بوجود الظاهرة نفسها ، فإن وجود الظاهرة قديم ، والاحساس به معروف ، والخطأ فيها ثابت منذ مراحل ماقبـــل الاسلام ، وهكذا مهما قيل من إفادة أبي الأسود من السريان في ضبـــط المصحف فلا سبيل إلى تجاوز هذا الموضوع المحدد إلى ادعاء تأثر النحـــو العربي بالنحو السرياني جملة [١] .

الاجابة الثانية :

ويرى أصحابها أن النحو العربي قد تأثر ـ منذ مراحله الأولـــى ـ بمؤثرات إغريقية ، بل إن منهم (من قال إنه نقل من اليونان إلـــى بلاد العرب) [٢] ، ولايكتفي هؤلاء بتقرير هذه الحقيقة وحدها بـــل يتجاوزون ذلك إلى تحديد عناصر بعينها من القضايا النحوية تأثـــرت بمؤثرات يونانية ، ومن ذلك تقسيم الكلمة : إلى أقسامها الثلاثة : الاسم والفعل والحرف ، فإن (الحقائق الموضوعية تكشف عن امتداد هـــذا

---

(١) انظر تحليل هذا الموضوع في: تقويم الفكر النحوى ٧٠ ـ ٧٢ .

(٢) نقلا عن الأستاذ (ليتمان) في محاضراته، انظر: ضحى الاسلام ٢٩٢/٢ .

التقسيم إلى أصل ميتافيزيقى هو التقسيم الأفلاطونى للموجودات ، فإن أفلاطون - فى مجال بحثه لمشكلة الوجود والعدم - قسم الموجودات إلى (ذوات) و (أحداث) وجعل اصطلاح (الذات) أو (الذوات) يتضمن الأمور المادية أو المعنوية ، كالكرسي والحجرة ، والعدل والرحمة ، وجعل اصطلاح (الأحداث) ينصبّ على الأفعال التى تقع فى زمن خاص كالضرب الذى يقع فى زمن خاص ، تشير إليه كلمة : ضرب أو اضرب ، مثلا ، ولابد من وجود علاقات بين الأحداث والذوات بعضها وبعض ، فمثلا لابد من وجود علاقة بين الضرب والشخص الذى يضرب ، أو بين الولد والبيت الذى يوجد فيه ، ولاشك أن كلا من الضرب والولد موجود وجودا واقعيا ، أما العلاقة فمجرد اعتبار ذهنى .... وقد قسم أفلاطون الألفاظ فى لغته الاغريقية على أساس دلالتها على هذه الموجودات ، فقال بأن الكلمة قسمان (اسم) وهو مايدل على ذات ، و (فعل) وهو مايدل على حدث ،وهناك نوع ثالث يدل على العلاقة بين الذات الحدث سماه أفلاطون (العلاقة) . ومن هذا الوجه يتضح أن النحاة قد اعتمدوا الأساس الذى ينهض عليهتقسيم أفلاطون للموجودات - وهو الدلالة - وجعلوه أساس تقسيمهم الكلمة إلى أنواعها الثلاثة ، كذلك أخذوا بالاتجاه الأفلاطونى فى تقسيم الكلمة فى اللغة الاغريقية من اعتبار الحروف مجرد علاقات أو روابط ، فاكتفى معظمهم فى تعريف الحرف بأنه مايدل على معنى ليس باسم ولافعل ، أو مالايدل على معنى فى نفسه ، أو مادل على معنى فى غيره ، دون ملاحظة أن الحروف فى العربية لها دلالتها المعجمية الخاصة التى لاسبيل إلى تجريدها منها ، والتى تفيدها مع السبك التركيبى ومن قبله أيضا) (1) .

---

(1) انظر : تقويم الفكر النحوى ٨٠ - ٨١ ومصادره .

وكما يرتد تقسيم النحاة للكلمة إلى أصل ميتافيزيقى إغريقى ، يمتد تقسيمهم للكلام أيضا إلى الأصل نفسه ، وإن كان صاحبه فى هذه المرة أرسطو وليس أفلاطون ، ذلك أن أرسطو يقسم الألفاظ - من حيث الافراد والتركيب - إلى مفرد ومركب (والمفرد) عنده مالايدل جزؤه على جزء معناه ، وأما (المركَّب) فهو مايدل جزؤه على جزء معناه ، وقد أضاف إلى ذلك الشراح الاسلاميون قسما ثالثا هو (المؤلَّف) وفرقوا بين كل من (المركَّب) و (المؤلَّف) بأن المركَّب هو مايدل جزؤه على معنى ليس جزء معناه ، وأن المؤلَّف هو مايدل جزؤه على جزء معناه ، وهذا الفارق الدقيق هو الذى لحظه النحاة الذين يفرقون بين (الكلام) و (الجملة) و (التركيب) بحيث يصح أن نرد هذه التفرقة النحوية إلى أصلها الميتافيزيقى الأرسطى كما عرفه العالم الاسلامى (١) .

وادعاء تأثر النحو العربى فى نشأته بمؤثرات يونانية استنادا إلى تماثل الأسس التى انبنى عليها تقسيم (الكلمة) و (الكلام) فى اللغة العربية مع مايقابلها فى اللغة الاغريقية أو الفلسفة اليونانية ، تجاوز لاسبيل إلى إقراره ؛ فإن التشابه فى الحقائق العلمية لايسلم إلى القول بالتأثر بالضرورة ، لأن دراسة التأثير والتأثر أكثر تعقيدا وأعمق خطرا من أن تعتمد على مجرد التشابه وحده ، فقد يصل علماء مختلفون إلى نتائج متماثلة ، دون أن تكون ثمة صلة بينهم ، كما قد يأخذ التأثر شكلا مغايرا إلى درجة التناقض مع المصدر المؤثر ، ومن هنا فإن القطع بالتأثير والتأثر بين اللغات المختلفة فى مجال الفكر لايقف عند حدود الأفكار

---

(١) المصدر نفسه ٨١ - ٨٢ .

المتشابهة ، ولاسبيل معه إلى اعتبار التشابه ، أو حتى التطابق ، دليلا قاطعا على التأثر ، كما لامجال فيه لاعتبار الاختلاف ، أو حتى التناقض ، سببا للحكم بالأصالة ونفى كل تأثير ، وإلا كان ذلك ضربا من التجاوز لأصول البحث العلمى وإهدارًا لمقوماته ، وهكذا لامفر - للوصول إلى اليقين فى هذا المجال - من المرور بمراحل ثلاث :

الأولى : تحديد الموضوع ، وبلورة أفكاره وعناصره ، والكشف عن خصائصه واتجاهاته ، سواء فى اللغة التى ينسب إليها التأثير أو تلك التى ينسب إليها التأثر .

الثانية : القطع بأسبقية الأفكار فى إحدى اللغتين وتأخرها فى الأخرى وبالطبع فإن أسبقية الأفكار يجب أن تكون فى اللغة التى ينسب إليها التأثير ، والتأخر ينبغى أن يكون فى اللغة التى ينسب إليها التأثر .

الثالثة : تحديد الطرق التى سلكتها الأفكار السابقة من لغتها حتى انتقلت - فى صورتها المباشرة أو غير المباشرة - إلى المتأثرين بها فى اللغات الأخرى .

إنه بدون المرور بهذه المراحل الثلاث مجتمعة تظل دعوى التأثير والتأثر مجرد فرض لامجال لاقراره فى البحث العلمى .

ومن الجلى أن تقرير تأثر النحو العربى فى نشأته بمؤثرات يونانية استنادا الى تماثل الأسس التى انبنى عليها تقسيم الكلمة والكلام فى العربية والاغريقية لايستند إلى دعامات يقينية ، إذ إكتفى بتحديد شكل التماثل

وبيان أسس التشابه فحسب ، دون أن يتتبع الطرق التى سلكتها هذه الأفكار حتى وصلت إلى النحاة العرب من ناحية ، ومن ناحية ثانية فإن تعريف (الكلمة) و (الكلام) وتحديد أقسام كل منهما لم يكن الموضوع الأول الذى شغل النحويين العرب حتى يقال إنهم قد التفتوا - منذ المراحل الأولى للدراسات النحوية - إلى تناول النحو بالدرس بفضل هذه المؤثرات غير العربية ، ولايكاد يوجد فى تاريخ النحو - أو فى مادته - مايشير إلى أن هذه الموضوعات كانت محور بحوثه الأولى ، ومن ثم يبطل ادعاء تأثر النحو العربى - فى نشأته - بمؤثرات يونانية ، مجرد فرض لم ينهض دليل واحد على صحته .

أما الاجابة الثالثة :

فترى أن النحو العربى قد تأثر - منذ نشأته - بما كان للهنود من نحو ، ويذكر البيرونى فى (تحقيق ما للهند من مقولة ، مقبولة فى العقل أو مرذولة)،(١) أن أحد ملوكهم - واسمه (سملواهن) وبالفصيح (سابتاهن) - كان يوما فى حوض يلاعب فيه نساءه ، فقال لاحداهن: مَاوَدَ كَنْدَهَى ، أى لاترشى على الماء ، فظنت أنه يقول : مُودَ كَنْدَهَى ، أى : احملى حلوى، فذهبت . فأقبلت بها ، فأنكر الملك فعلها ، وعنفت فى الجواب ، وخاشنت ، فاستوحش الملك لذلك ، وامتنع عن الطعام كعادتهم ، واحتجب إلى أن جاء أحد علمائهم ، وسلى عنه بأن وعده تعليم النحو وتصاريف الكلام ، وذهب هذا العالم إلى (مهاديو)

---

(١) تحقيق ماللهند من مقولة ١٠٥ .

مصليا ، مسبحا ، وصائما متضرعا ، إلى أنه ظهر له وأعطاه قوانين يسيرة ، كما وضعها فى العربية أبو الأسود الدوءلى) هكذا - إذا - نشأ النحو الهندى فى تصور البيرونى ، وهكذا - أيضا - نشأ النحو العربى عنده ، وجلى أن البيرونى لم يقطع بتأثر النحو العربى فى نشأته بالنحو الهندى ولكن من الدارسين المحدثين من رأى أن من المحتمل أن تكون حكاية أبى الأسود قد وضعت فى العربية على نمط الحكاية الهندية ، ولعل مما يرجح هذا الظن أن الحكاية العربية مختلفة الأشكال ، متعددة الرواية، فمن قائل إن على بن أبى طالب هو الذى أوعز إلى أبى الأسود بوضع النحو ، ومن قائل إنه عمر بن الخطاب ، ومن قائل إنه زياد بن أبيه ثم من قائل إن سبب وضع النحوأنه قارئا قرأ :(لايأكله إلا الخاطئين) ومن قائل إن قارئا قرأ : (إن الله برىء من المشركين ورسوله) ، ومن قائل إن ابنة أبى الأسود قالت : ما أحسنُ السماءِ ، تريد التعجب فقال لها : نجومُها ، يظنها تستفهم ، فقالت : يا أبت ، إنما أخبرك ولم أسألك ، فقال لها : إذن فقولى : ما أحسنَ السماءَ ... الخ ماقالوا مما يحمل على الشك فى القصة ، ثم هناك شبه بين ذهاب الهندى إلى مهاديو مصليا مسبحا وبين ذهاب أبى الأسود إلى على بن أبى طالب يسأله المعونة فى وضع النحو) (١) .

وواضح أن بين القصتين نقاط تلاق بحيث يمكن اعتبارهما معا صورتين لفكرة واحدة ، فهما تبدآن بخطأ تركيبى يغير الأساليب يصيبها بالاضطراب الأمر الذى يخلق مشكلة لغوية عند أبطال القصتين : الملك الهندى من ناحية ، وأبى الأسود من ناحية ، وهذه المشكلة اللغوية [illegible] حلها ،

(١) ضحى الاسلام ٢٤٥/١ .

فيلجأ الأبطال إلى زعامة دينية يستلهمونها ، فلاتجد الزعامة الدينية سبيلا غير التفكير فى وضع قواعد تصون اللغة وتحميها من الخطأ ، وبرغم نقاط التشابه العديدة هذه بين القصتين فإنه لامجال للتسليم بتأثر النحو العربى - فى نشأته - بالنحو الهندى ؛ إذ أقصى مايمكن التسليم به - مع فرض صحة هذه الروايات ، وافتراض انتقالها من الهندية إلى العربية - أن محاولة (تفسير) نشأة النحو العربى قد تأثرت بمؤثرات هندية ، وثمة فرق شاسع بين تأثر (محاولات تفسير نشأة النحو) و (تأثر) النحو نفسه ، إن تفسير النشأة عمل تاريخى ، وهو يخضع بالضرورة للمنهج الاستردادى ، أما النحو فعلم تصويبى ، ومنهجه بالضرورة وصفى تحليلى ، وفى الخلط بين المجالين فساد للادراك الموضوعى وتجاوز لمقومات البحث العلمى .

وإذا كان التحليل الدقيق للقصتين لايقرر تأثر النحو العربى فى مراحله الأولى بالنحو الهندى ، فإن من الدارسين المحدثين من ذهب إلى عكس ذلك مستندا إلى ما ارتآه من التحليل الموضوعى لكتاب سيبويه - أقدم مانقل إلينا من المؤلفات النحوية - مقارنا

بما تصوره من خصائص للبحث النحوى اللغوى السنسكريتى [١] ، وجلى أن هذا الاتجاه - مع فرض صحته ، جد بعيد [٢] ، ولادليل فيه على تأثر النحو العربى - فى نشأته - بالنحو الهندى ، فإن بين نشأة النحو وكتاب سيبويه أجيالا عديدة ، ومايصح ادعاؤه بالنسبة للكتاب لاسبيل إلى التسليم به قبله بسنوات طوال تبلغ القرن أو تزيد .

* * *

---

(١) لعل أهم من ذهب إلى هذا الاتجاه الدكتور عبد الرحمن أيوب ، فى مذكراته عن الدراسات اللغوية العربية ، حيث قرر أن كتاب سيبويه ، على عكس كتب النحويين المتأخرين ، قد تميز بالخصائص الثلاث التى تميز البحوث اللغوية الهندية وهى :
١- العناية بدراسة الأصوات .
٢- عدم الاهتمام بالنظريات والتقسيمات العقلية .
٣- الاعتماد على أشكال الألفاظ فى تقسيمها إلى أنواع .
ورأى الدكتور أيوب أن تأثر سيبويه - فى كتابه - بالمؤثرات الهندية ، هو سبب اختلاف كتابه عن الكتب المتأخرة التى تأثرت - على العكس من ذلك - بمؤثرات إغريقية .
أنظر : محاضرات فى علم اللغة ص ٧ .

(٢) انظر : البحث اللغوى عند الهنود وأثره على اللغويين العرب ١٥٤ - ١٦٠ .

الافتراض الثاني :[1]

أنه ليس لأبي الأسود الدؤلي ، ولا لجيلين بعده ، أثر في النحو ، وأن ادعاء وجود تأثير من نوع ما لأبي الأسود ، أو لمن بعده من تلاميذه ، أو لمن بعدهم من تلاميذهم ، أمر لايمكن قبوله بيسر ؛ إذ لايستساغ القول بأن العرب في تلك الفترة المبكرة تاريخيا قد تمكنوا من الاشتغال بالعلوم ووضع القواعد [2] ، ويمضي هؤلاء فيبنون على هذا الفرض نتيجة في غاية الأهمية ، هي أن أقدم نحوي يمكن أن يُعتَد به ـ ومن ثم يرد بصورة أو بأخرى ـ القول بنشأة النحو إليه ـ هو عبد الله ابن أبي إسحق الحضرمي المتوفى سنة ١١٧ هـ [3] ، ولتأييد هذا الفرض اتبع هؤلاء منهجا محددا حاولوا من خلاله وبوساطته تتبع كتب النحو الباقية بأيدينا لنعلم أقدم عالم نسب إليه رأى نحوى في هذه الكتب ، وبالطبع كان أقدم هذه الكتب كتاب سيبويه ، وأقدم من نسب إليه سيبويه رأيا ابن أبي اسحاق .

---

(١) أنظر ص١٥ من هذه الدراسة .

(٢) انظر بحث الأستاذ ابراهيم مصطفى في مجلة كلية الآداب ، المجلد ١٠ جزء ٢ ص ١ ـ ٦ .

(٣) انظر في ترجمته : طبقات فحول الشعراء ، والمعارف ، مراتب النحويين ١٢ ، أخبار النحويين البصريين ١٩ ، طبقات النحويين واللغويين ، الفهرست ٦٢ ، نزهة الألبا ١٨ ، إنباه الرواة ٢/١٠٤ ، تهذيب التهذيب ١٤٨/٥ ، النجوم الزاهرة ٣٣/١ ، بغية الوعاة ٢٨٢ ، خزانة الأدب ١١٥/١ .

وهذا اتجاه غير صحيح ، إذ يعتمد على فرض لايدعمه غير أسلوب من أساليب الاستقصاء غير الدقيق ، ومن المؤكد علميا أن كتاب سيبويه ليس أقدم المؤلفات النحوية على الاطلاق وإن كان أقدم ماوصل إلينا من هذه المؤلفات ، ومن الثابت تاريخيا أن ثمة كتبا فى النحو منسوبة إلى أجيال سابقة على سيبويه ، بيد أنها لم تصل إلينا [١] ، ثم إن من المفروغ منه أن مرحلة النشأة العلمية قد لاتكون لها إلا قيمة تاريخية فحسب ، بمعنى أن العلماء الذين يسهمون فى هذ النشأة قد يتجاوزهم التطوّر العلمى بسرعته المضاعفة ، ومن ثم لانستطيع أن نجد لهم تأثيرا منهجيا حقيقيا بعد أجيال قلائل من متابعة البحث فيما جد بفضلهم من علوم ، وهكذا تختفى أسماؤهم أو تكاد ، فلا تجد لها ذكرا إلا حين تُبحَث فى تاريخ نشأة العلوم وخصائصها فى مراحلها الأولى .

* * *

وهكذا نخلص إلى أن النحو - شأنه شأن بقية علوم اللغة - لايمكن أن ينشأ بناء على الرغبة الشخصية لفرد منهما كانت قدرته العقلية ، ومهما بلغ حماسه وتوهجه وغيرته ، فإن العلم - وبخاصة فى مجال الدراسات الانسانية ذات الطابع الاجتماعى - إنما ينشأ تعبيرا عن حاجات اجتماعية فى محاولة لتلبية هذه الحاجات ، وأى رؤية مخالفة لذلك - فضلا عن مخالفتها التى لامفر منها للواقع الذى كان والذى لابد أن يكون - تضلل فى فهم الحقائق وتزيف صورتها بما تقدمه من صورة

---

(١) إذا تجاوزنا تعليقة أبى الأسود - تلك التى يمكن أن تعد أقدم تدوين يتضمن ملاحظات عن عملية نقط المصحف التى قام بها - فإن ثمة عددا من المؤلفات النحوية التى ورد ذكرها قبل سيبويه ومن ذلك مؤلفات عيسى بن عمر التى ذكر بعض المؤرخين أنها بلغت نيفا وسبعين مصنفا (وفيات الأعيان ١٥٥/٣) ومؤلفات معاذ بن مسلم الهراء (إنباه الرواه ٢٩٠/١) فضلا عما نسب الى الخليل بن أحمد من آثار .

شوهاء قد تخدر عن متابعة البحث وتلهى الباحثين عنه بأقاصيص تصلح للسمر ولاتجدر بالنظر ٠

كذلك من المستحيل أن ينتج النحو تحت إلهام الأفكار الأجنبية؛ لأن النحو - كما قلنا غير مرة - علم لغوى تلده الحاجة الاجتماعيـــة ، ولامجال لتصور نقل الحاجات الاجتماعية من بيئة إلى بيئة ، وهو علـــم يعالج الظواهر الاجتماعية ، أو بتعبير أدق تأثير بعض الظواهـــــر الاجتماعية على اللغة ، والعلاج لايوصف إلا عند وجود المرض ، ومستحيل أن تصف علاجا فى العربية لمرض لاوجود له فيها ، وهكذا يجـــب أن ننتهى إلى أن تلك الصور من التجاوز - فضلا عن كل ماقلناه فيها - لاتتسم فقط بالبعد عن رؤية ماكان ، بل إنها تتصف أيضا بأنها أدخل فـــى مجال فرض مالاسبيل له إلى أن يكون ٠

ما السبيل إذن إلى معرفة نشأة النحو العربى ؟ ٠٠٠

نحسب أن من الواجب - حتى يمكن تصور ماكان على نحو قريـب بالفعل مما كان - أن نبدأ بمقدمتين تتكاملان :

الأولى :

أنه لا لغة بلا قواعد ؛ إذ اللغة - بالضرورة - مجموعات تتكامل من المستويات ، على نحو مافصلنا القول فيه من قبـــل(١) ، ومن ثم فانها تتضمن مجموعات تتآزر من الضوابط والنظم ، ولاسبيل إلى تصور لغـــة ، من أى نوع ، من غير قوانين تضبط مستوياتها ، وتنظم أساليبها ٠

(١) انظر عرضنا لمستويات اللغة وعلومها فى كتابنا : المدخل الى دراسة النحو العربى ، الجزء الأول ص ٢١ - ٥٢ ٠

والثانية :

أن الناطقين باللغة يدركون وجود قواعد لها وإن لم يقفوا - في كثير من الأحيان - على تفصيلاتها ، وبوسعك أن تتأمل - مثلا - لغة الطفل ومراحلها ، فسوف تلحظ أن المحيطين به - من أفراد البيئة اللغوية - (يصححون) له مايقع فيه من أخطاء ، وإن لم يكونوا على (علم) بسبب كونها أخطاء ، وهم يُعلّمون الطفل اللغة من خلال النماذج اللغوية الصحيحة ، ويرفضون ماقد يقدمه من صيغ ، أو تراكيب ، أو جمل ، أو أساليب لاتتسم بالصحة ، وإن لم يعرفوا السبب الذى يجعل بعض النماذج صحيحة وبعضها غير صحيح .

ومقتضى هذا أن في القواعد اللغوية مرحلتين :

المرحلة الأولى :

مرحلة (الادراك التلقائى) لوجود قواعد ، وهو إدراك تستطيع أن تصفه بأنه (تطبيقى) أكثر منه تجريدى ؛ أى انه يتم من خلال استيعاب النماذج اللغوية وليس بالبعد عنها ، وهو السبب فى قبول مايقبل من هذه النماذج ، ورفض مايرفض فيها ، من غير تبرير ذهنى لقبول أو رفض ، ثم هو إدراك يمكنك أن تسمه بأنه (جزئى) وليس كليا ، فإنه قد لايستطيع أن يصل إلى حكم عام يشمل أحداثا لغوية متعددة ، بيد أنه قادر دائما على التعامل مع الأحداث اللغوية المتعددة - كل حدث منها على حدة - بالتصويب أو بالتخطئة . وهو إدراك فى مقدورك أن توسع دائرته بحيث يوشك أن يكون (صفة المتمكنين) من اللغة ، وليس خصيصة لفريق من الباحثين فيها .

المرحلة الثانية :

مرحلة (الوعى العقلى) بالقواعد ، وهى مرحلة تتميز بالرؤية التجريدية التى تحكم كل تطبيق ، وهى [illegible] قادرة على (الاحاطة الشاملة) دون أن تتوه فى خضم الجزئيات ، ولكنها - فى مقابل ذلك محدودة فى نطاق الباحثين فى اللغة ، وليس صفة لكل الناطقين بها .

ومرحلة الوعى العقلى لاتتسم بالقدم كما تتسم بذلك مرحلة الادراك التلقائى ، فإن هذه المرحلة الأخيرة هى التى تحفظ للغة قدرتها على البقاء والاستمرار ، وتصونها من الاضطراب ، وتنأى بنشاطها عن التخبط ، ولاسبيل الى تصور لغة لايكون لدى الناطقين بها إدراك لقواعدها ، وإن كان - فى مقابل ذلك - من الممكن بقاء اللغة ، واستمرارها ونموها دون معرفة عقلية كاملة بقواعدها .

ومرحلة الوعى العقلى بالقواعد متأخرة بالضرورة عن مرحلة الادراك التلقائى لها ، وهى مرحلة لاتوجد فجأة،ولا تنشأ فى لحظة واحدة ، ولاتتم بأساليب غيبية ، فإن كل ذلك يختلف مع طبيعة المادة التى تتناولها ، وهى (اللغة) فإن محاولة الاحاطة بالخصائص اللغوية لأى مستوى من مستوياتها يتطلب قدرة على (التجريد) وعلى (التقعيد) معا ، والقدرة على التجريد تستلزم التزام منهج فكرى يعتمد على كلية التناول، حتى يستطيع أن يصدر أحكاما تتصف بالشمول ، كما تستلزم - فى الوقت نفسه - إحاطة دقيقة بالجزئيات ، وإدراكا موضوعيا لما بينها من علاقات .

والقدرة على التقعيد تتطلب مقدرة على صياغة الظواهر مهما تشابكت علاقاتها وتنوعت أساليبها ، فى قواعد كلية تحيط بها وتدل عليها ، وليست هذه القدرة على (التجريد) و (التقعيد) صفة لكل الناطقين باللغة ، بل هى خصائص فكرية لصفوة بعينها هى القادرة على أن تسهم فى بناء صرح البحوث العلمية ، سواء فى المجالات اللغوية أو غير اللغوية .

إن ميلاد مرحلة الوعى العقلى بقواعد اللغة نتاج مجموعات متضافرة من الظروف التى تتلاقى آثارها وتتحالف نتائجها على خلق المناخ الملائم ، الذى يعمل فى النهاية على جذب القدرات العقلية القادرة على نقل القواعد اللغوية من عالم الاحساس الغامض ، الملامى ، الجزئى ، التطبيقى ، غير التفصيلى ، بيد أن هذه القدرات لاتقوم بهذا الدور دفعة واحدة ، وإنما فى مرحلة تطول وتقصر بحسب تأثرها بالظروف الموضوعية المصاحبة لها . وسنحاول أن نلقى نظرة عجلى على هذه الظروف التى كانت نشأة النحو استجابة لدواعيها ، ثم نلم بصورة عجلى بتلك المراحل التى قطعها النحو حتى عصرنا .

الظروف الموضوعية لنشأة النحو العربى :

بعد استقرار موجة الفتوح الاسلامية الواسعة ، وبدء عمليات التحول الدينى الهائلة فى تاريخ الشعوب المفتوحة ، بدأت (المشكلة اللغوية) - إذا صح هذا التعبير - تفرض نفسها على القادة السياسيين والمفكرين الاسلاميين ، لقد كانت جذور المشكلة موجودة من قبل ، حتى مع صلصلة السلاح وقعقعة السيوف ، بيد أن طبيعة العمليات العسكرية لاتتيح فرصة للالتفات إلى شىء آخر أثناء القتال ، حتى إذا وضعت

الحرب أوزارها وهدأت الأمور واستقرت الأوضاع بدأت المشكلة اللغوية تأخذ طابعا أشد إلحاحا بفعل عاملين مختلفين :

العامل الأول :

اجتماعي وهي يتمثل في ذلك الاختلاط العميق العظيم الذي نشأ بين القبائل العربية وبين غير العرب ممن فتح الله بلادهم للمسلمين ، ولم يكن ممكنا أن يحدث هذا الاختلاط الاجتماعي ثم لايتخذ له لغة تعبر عنه وتقضي حاجاته ، ولقد يتصور البعض أن القبائل العربية لم تختلط بالشعوب المفتوحة ، وأن الجيوش العربية ظلت محتفظة بطابعها العربي الخالص في تلك المدن التي أقيمت لها بعيدا عن مناطق التجمع السكاني في الشعوب المفتوحة ، وهذا الكلام صحيح إلى مدى محدود ، فقد حرصت الجيوش العربية أول الأمر على الاقامة في مناطق شبه منعزلة ولكن ذلك لم يهون من قيمة هذه المشكلة اللغوية ، لأن هناك في تلك القواعد الكثير من العبيد والاماء والخدم والتجار والطهاة وغيرهم ممن كانوا يقدمون خدمات شتى للجيوش الاسلامية ، وهذه الطبقة الكبيرة التي احتاجت اليها الجيوش الفاتحة لم تلبث أن تضخمت ، حين دفع الاستقرار ألوف الناس إلى النزوح إلى تلك القواعد التي مالبثت أن أصبحت المدن الكبرى في العالم الاسلامي (١) .

---

(١) تاريخ النحو العربي ٥٥ .

والعامل الثاني :

ديني ، ويتلخص في أن العرب قد أرادوا أن ينشروا الاسلام بين الشعوب المفتوحة ، ومحور الاسلام هو القرآن ، وهو نص عربي ، ومن الضروري على كل مسلم ومسلمة أن يقرأ منه آيات كل يوم ، ومن ثم لابد له من الالمام من اللغة العربية ولو بقدر يمكنه من الوعي بهذه الآيات ، وهكذا أصبح تعلم اللغة العربية (قضية دينية) إذ هي التي تمثل ركيزة الوحدة الفكرية بين المسلمين جميعا ، وهكذا (لم يحدث حدث في تاريخ العربية أبعد أثرا في تقرير مصيرها من ظهور الاسلام، ففي ذلك العهد ، قبل أكثر من ١٣٠٠ عام ، عندما رتل محمد - صلى الله عليه وسلم - القرآن على بني وطنه بلسان عربي مبين ، تأكدت رابطة وثيقة بين لغته والدين الجديد ، كانت ذات دلالة عظيمة في مستقبل هذه اللغة ، ولاينحصر هذا في المقام الذي أخذته العربية منذ ذلك الوقت في العالم الاسلامي كافة - من حيث صارت لغة الدين والحضارة على الاطلاق - بل يتجاوزه بمقدار أعظم إلى النتائج التي تركتها غزوات الفتح على أيدي عرب البوادي تحت راية الاسلام في لغتهم) ٠ (١)

ولكن كلاًّ من هذين العاملين قد أحدث أثرا مناقضا للآخر ، فإن العامل الاجتماعي قد أسلم إلى خلق لغة مشتركة للتفاهم بين الأجناس المختلفة في المجتمعات العديدة في الدولة الاسلامية ، وقد استعانت لغة التفاهم المذكورة بأبسط وسائل للتعبير اللغوي ، فبسطت المحصول الصوتي

---

(١) العربية ١ ٠

وصوغ القوالب اللغوية ، واستغنت بذلك عن مراعاة أحوال الكلمة وتعريفها كما ضحت بالفرق بين الأجناس النحوية ، واكتفت ببعض القواعد القليلة الثابتة فى مواقع الكلام للتعبير عن علاقات التركيب [١] ، وربما كانت هذه اللغة المشتركة التى فرضتها الظروف الاجتماعية فرضا السبب الأساسى فى تحرير لهجات الخطاب بين القبائل العربية من كثير من قيود الصوغ والتركيب ، ثم كانت اللغة المشتركة ، واللهجات المتحررة ، الأساس الذى انبنت عليه اللهجات العربية من بعد .

أما العامل الدينى فقد أحدث أثرا مناقضا لما أحدثه العامل الاجتماعى ، إذ أدرك خاصة المسلمين أن المشكلة اللغوية قد فرضت نفسها بإلحاح على المجتمع ، وأنه لابد من حل سريع لهذه المشكلة يضمن وحدة هذا المجتمع وترابطه ، وإذا كانت الظروف الاجتماعية تدفع إلى خلق لغة واحدة تشترك فيها كل الأقاليم مهما اختلفت أجناسها ، لم يكن مفر من أن تكون اللغة المرشحة للقيام بهذا الدور هى اللغة العربية ، إذ هى لغة القرآن .

وهكذا لم يكن بد من نقل هذه الأمم إلى القرآن والعربية ، ولكن لاسبيل إلى القيام بهذا الدور قبل تناول العربية بالتقعيد والتقنين ، ليتيسر تعليم هذه اللغة للشعوب المفتوحة أولا ، ثم ليمكن - بذلك - خلق وحدة فكرية ترتكز عليها ، وتدعمها ، فى الوقت نفسه ، وحدة العقيدة .

---

(١) العربية ١ .

ولعل أصلح إقليم لتصوير هذه العوامل والظروف كان العراق ، لانتشار القبائل العربية فيه فى حركة الفتوح الواسعة ، ثم لاختلاف لهجات هذه القبائل واللغة العربية من جانب ، ولهجات الشعب المفتوح ولغاته من جانب آخر ، ولم يكن الأمر بهذه الصورة من الوضوح فى هذه الفترة فيما بقى من الأقاليم ، أما الشام فلأنها كانت قد استعربت إلى حد كبير قبل الاسلام بواسطة القبائل العربية التى هاجرت إليها ، ومن ثم لم يكد يجد جديد من الناحية اللغوية بعد فتحها ، وأما مصر فلم تهاجر إليها - فى هذه المرحلة - قبائل كثيرة ، ومن ثم لم تظهر مشكلة الاحتكاك اللغوى كما ظهرت فى العراق .

ولعل أفضل مكان فى العراق لتصوير هذا كله ، ومن ثم لنشأة الدراسات النحوية فيه ، كان البصرة ؛ فإن طبيعة المكان الذى أقيمت فيه لتكون نقطة التقاء الطرق الصحراوية الآتية من شبه الجزيرة والشام والطرق الصحراوية المتجهة إلى فارس ، بالطرق البحرية الممتدة من المجرى الأدنى للرافدين فيما بين البصرة وواسط شمالا فى دجلة والفرات ، قد ساعدت على تنوع تركيبها السكانى ، وتعدد الأنماط الداخلة فى تكوين مجتمعها ، وهكذا سرعان ماتحولت القاعدة الجديدة التى أنشاها من القصب عتبة بن غزوان بعد أن استشار أمير المؤمنين عمر بن الخطاب عام ١٤ هـ (٦٣٥م) لتكون نقطة تجمع للقبائل العربية المقاتلة ، ثم مركز تحضر تاريخى لهذه القبائل ، والتى لم يتجاوز عدد سكانها ثمانمائة رجل ، سرعان ماتحولت إلى مدينة ضخمة ، يبلغ عدد سكانها قرابة ثلاثمائة ألف نسمة ، وهذا

العدد الضخم لم يكن من القبائل العربية وحدها ، بل يشكل الموالي - وهو الاصطلاح الذى تدخل تحته الشعوب غير العربية - جزءا هاما فيه .(١)

* * *

ثمة إذا مشكلة لغوية بالغة التعقيد ، تتمثل فى تعدد اللهجات واللغات التى تستخدمها الأجناس المختلفة فى الأقاليم الواسعة التى امتدت إليها موجة الفتوح الاسلامية ؛ فهناك أولا العربية الفصحى ، وهناك ثانيا لهجات القبائل العربية التى لم تعد محصورة فى منطقة شبه الجزيرة بل انتقلت الى خارجها مع موجات القبائل المشاركة فى الفتوح ، وهناك ثالثا لغات البلاد المفتوحة ، وهى تختلف باختلاف الأقاليم : فالقبطية فى مصر ، والسريانية فى الشام ، والفارسية فى فارس ، والسنسكريتية فيما وراء النهر ، والبربرية فى الشمال الافريقى ، ثم هنالك أخيرا تلك اللغة التى ولدتها ظروف الاختلاط واشتباك المصالح فى المجتمعات الجديدة التى أنشأتها موجة الغزو وحركات الهجرة .

فى مقابل هذا التعدد - أو إن شئت فقل : هذا التمزق اللغوى - كانت توجد دائما الحاجة الملحة إلى نشر لغة واحدة ، تكون أداة مشتركة لكافة الأجناس فى كل الأقاليم ، ولقد فرضت العربية نفسها فى هذا المجال ، ليس باعتبارها (لغة الفاتحين) فحسب ، بل لأنها - قبل ذلك ومن بعده - لغة الدين الجديد الذى استطاع أن يفرض على وجدان الانسان فى كل مكان من تلك الأقاليم قيمه ، وأن يؤكد فى كل لحظة من خلال التعامل اليومى تعاليمه ، وهذا الدين الجديد يرتبط بالعربية ارتباطا أساسيا ؛

---

(١) انظر : تاريخ النحو العربى ٥٨ - ٥٩ ومصادره .

إذ إن محور تعاليمه - وهو القرآن - نص عربى ، ومعنى ذلك أن العرب وحدهم هم الذين يستطيعون فهمه والعمل بما يدعو إليه من تعاليم ، ولكن القرآن لايخاطب العرب وحدهم ، وإنما يتناول الأمم جميعا ، وهذا يفرض بالضرورة أحد حلين لاثالث لهما : فإما السماح بنقل القرآن إلى لغات هذه الأمم ، وهذا هو الأسلوب السريع السهل الذى يلجأ إليه دائما الفاتحون الغزاة ، أسلوب نشر ثقافتهم والتمكين لفكرهم ، أو نقل هذه الأمم - بدلا من ذلك - إلى لغة القرآن وهذا هو الطريق الطويل الصعب الذى اختاره المسلمون باعتبارهم دعاة .

ولكن نقل شعوب البلاد المفتوحة إلى العربية قد استلزم خطوتين أو لنقل مر بمرحلتين :

الخطوة الأولى : ضبط النص القرآنى ، وكانت هذه هى المرحلة العاجلة التى تطلبت حلا سريعا ، ولقد كان هذا الحل - الذى قام به أبو الأسود الدؤلى -[1] خطوة تمهيدية لنشأة القواعد اللغوية ، بيد أنها مع ذلك جوهرية .

ولقد اتسم ضبط النص القرآنى - الذى اصطلح عليه فيما بعد (بنقط الإعراب) - بالضرورة باعتبار أن الحاجة العاجلة إلى العربية لغة إنما تنطلق من الرغبة فى صحة التعامل مع النص القرآنى أداء ، وهذه الرغبة متصلة أوثق الاتصال بالعقيدة ، ومن ثم كان يشتد إلحاحها مع اتساع دائرتها وازدياد انتشارها .

---

(١) انظر : تاريخ النحو العربى .

والخطوة الثانية : الانتقال إلى التصدى المباشر للمشكلة اللغوية ، ولقد بدأت هذه المرحلة عقب الانتهاء من المرحلة السابقة ؛ إذ لفت نظر أبى الأسود أثناء ضبطه للنص القرآنى هذا الاختلاف فى الحركات فى أواخر الكلمات ، وليس من المستبعد أن يحاول أبو الأسود ايجاد تصنيف من نوع مالهذه الحركات ، بل لقد صنفها بالفعل إلى : مضمومات ، ومفتوحات ، ومكسورات : منونة ، وغير منونة (١) وهكذا أدرك أبو الأسود ظواهر التصرف الاعرابى ، وإن لم يستخدم بالضرورة المصطلحات التى وضعت له من بعد ، وكان هذا الادراك نقطة البدء فى (التفكير) فى ظواهر اللغة ، ومن ثم التناول الموضوعى لهذه الظواهر .

* * *

وهكذا أثمرت الخطوة الثانية التى تم فيها التصدى لمواجهة تحدى المشكلة اللغوية ـ بعد فترة طويلة من المعاناة فى استكشاف ظواهر اللغة وتحديدها والتردد فى تصنيفها وتشكيلها ـ وضع قواعد النحو تلك القواعد التى أتيح لها أنه تنمو ، وتتطور ، وتنضج ، وتستقر ، حتى يصيبها الاستقرار بما يصيب كافة الظواهر من تجمد واجترار ، ومن ثم يمكن تقسيم هذه المرحلة الى الفترات الخمس الآتية ،

---

(١) انظر : نزهة الألبا ٩ ، حيث يقرر ابن الأنبارى أن أبا الأسود قد استخدم تعبيرات : ضم ، وفتح ، وكسر . فى حديثه مع الكاتب الذى اختاره لضبط المصحف بالنقط .

التى تصور - فى مجموعها - تاريخ النحو العربى كله :

الفترة الأولى - طور النشأة والنمو .

الفترة الثانية - طور التطور .

الفترة الثالثة - طور النضج

الفترة الرابعة - طور التجمد .

الفترة الخامسة - طور التحرك .

* * *

أما طور النشأة والنمو : فقد استغرق نحوا من قرن ونصف قرن ، من عهد أبى الأسود الدؤلى حتى عهد الخليل بن أحمد الفراهيدى ، ولعل أهمية هذه الفترة فى النحو تعود إلى أنها شهدت بدء محاولات استكشاف الظواهر اللغوية عقب نقط أبى الأسود للمصحف حتى لايخطىء فيه قارءوه ، كما تم فيها أيضا المحاولات الأولى لصياغة ما استكشف من الظواهر فى قواعد ، ثم تصوير هذه القواعد فى شكل بعض المصنفات الصغيرة التى أتاحت الفرصة لمناقشة الظواهر والقواعد معا ، مما فتح الباب أمام آخر أجيال هذه الفترة لوضع الأسس المنهجية التى كان لها تأثيرها فى الفترة التالية ، وتتلخص هذه الأسس فى أمور ثلاثة :

أولا : الخلط بين المستويات اللغوية ، وقياس القواعد إلى مايسمع من كلام العرب لا إلى مايطرد وينقاس منه .

ثانيا : استخدام التأويل لتصحيح مايخالف قياس النحو من نصوص .

ثالثا: افتراض واقع لغوى لايمتد عما فى اللغة من ظواهر ، وإنما يستند -بصورة مباشرة - إلى القواعد اللغوية المرنة المستنبطة من المستويات اللغوية المختلطة .

وبرغم مالهذه الفترة من أهمية ، فإن ثمة ملاحظة لاينبغى أن نغفلها وتتلخص فى أن النحو فى بداية هذه المرحلة لم ينفصل عن بقية البحوث القرآنية ، بل ظل مرتبطا بها ، وبقى النحاة مشغولين أيضا بقضاياها .

* * *

وأما طور التطور : فقد استمر قرابة قرن ونصف قرن أيضا ، من الخليل بن أحمد الفراهيدى إلى أبى بكر محمد بن سهل السراج، المتوفى ٣١٦ هـ ، وفى هذا الطور تم استقلال البحوث اللغوية والنحوية عن الدراسات القرآنية ، واستوعب النحويون كافة ظواهر اللغة دراسة وتقنينا ، وانتهوا من تحديد المصطلحات ، وأتموا تصنيف أهم مابين أيدينا من مؤلفات ، وتعددت مراكز البحث اللغوى - والنحوى بخاصة - بعد أن كانت مقصورة على البصرة وحدها فى المرحلة السابقة ؛ إذ امتدت هذه البحوث إلى الكوفة ثم بغداد فمصر والشام والأندلس ، وتبع امتداد البحث النحوى إلى هذه الأقاليم تكوّن تجمعات نحوية فيها ، وهى التجمعات التى شاع لدى كثير من الدارسين - من قدامى ومحدثين - أن يعبروا عنها بالمدارس النحوية [(١)] .

---

(١) نوءثر استخدام تعبير (التجمعات النحوية) بدلا من (المدارس النحوية) انطلاقا من يقيننا بأن أهم العوامل المؤثرة فى تكوين مدرسة علمية ثلاثة :

///

ولعل هذا الطور أخطر أطوار النحو العربى على الاطلاق ، بيد أن خطورته لاتمتد عما ذكرناه من ظواهر صحبت هذه الفترة ونتجت عنها فحسب ، بل تستند - فضلا عن ذلك - إلى ماتعرضت له مناهج البحث النحوى فيها من مؤثرات أعادت - فى الحقيقة - تشكيلها ، وعلى رأس هذه المؤثرات الترجمة عن السريانية والاغريقية ، تلك الترجمة التى استطاعت أن تحفر جدولا صغيرا فى مطلع هذه الفترة ولكنه مالبث قليلا حتى أصبح بحرا زاخرا ، ولعل أهم ماقدمته الترجمة إلى العربية (علوم الأوائل) تلك التى يعنون بها التراث اليونانى القديم ، ولعل أعمق هذه العلوم أثرا وأوسعها تأثيرا الفلسفة والمنطق بشكل خاص ، فإنهما قد فرضا أنفسهما فرضا على المثقفين - أيا كانت اتجاهاتهم واهتماماتهم فى هذه المرحلة - وكان من هؤلاء الذين اتصلوا

///

أولا : تحديد الاطارات الفكرية والأسس المنهجية للمدرسة العلمية .

ثانيا : تمايز هذه الاطارات والأسس عما هو موجود - فى الواقع أو فى التاريخ - للمدارس الأخرى .

ثالثا : الانتشار والاستمرار النسبيين .

وقد أغفلنا - عن عمد - دور (الأستاذ) لأن دوره فى الحقيقة ثانوى لاجوهرى ، وحسبك - مثلا - إخوان الصفا .

ولعل من الجلى أن الفروق المأثورة عن النحاة فى (البصرة) و (الكوفة) و (بغداد) و (مصر) و (الشام) و(الأندلس) مجرد فروق محصورة فى إطار التفاصيل ،أى فى نطاق التطبيق الخاص أو الجزئى للمنهج الواحد الكلى ، ومن ثم تفقد كل منها الأساسين الأولين الذين حددناهما لتكوين المدرسة العلمية،وتبقى جميعا مدرسة واحدة. انظر تحليل الخصائص المنهجية المشتركة فى (القياس) و (الاستقراء) و (التأويل) فى : أصول التفكير النحوى .

بهما النحاة الذين حاولوا في البدء التصدى لهما وعدم التأثر بهما ، ولكن لم يكن مفر - في نهاية الأمر - من الأخذ بشيء منهما حتى يكون سلاحا يواجهون به دعاتهما ، وهكذا تبدأ دائما التحولات الكبرى ، لقد بدأ النحاة العرب تأثرهم بنيـة طيبة حقا ، ولكن هذه النية الطيبة مالبثت أن حولت البحث النحوى بأسره وجهة جديدة لم يعد غاية النحوى فيها البحث عن الظواهر والتقعيد لها ، بل أصبح همه الأول البحث عما وراء الظواهر من علل ، ولم يعد منهجه في التقنين محصورا في صياغة قواعد تعبر عما في كلام العرب من ظواهر ومن ثم القياس على مايطرد في هذا الكلام ويشيع ، بل أصبح في وسعه إلحاق أي شيء بأي شيء مادام ثمة شبه بينهما ، وهكذا استطاع المنطق الأرسطي - بصورة خاصة - أن يعيد تشكيل الخصائص المنهجية للنحو العربي .

* * *

استمر الطور الثالث - الذى أسميناه (طور النضج) - أكثر من قرنين ونصف القرن ، من ابن السراج : أبي بكر محمد بن سهل المتوفى ٣١٦ هـ ، إلى ابن الأنباري : أبي البركات كمال الدين بن محمد المتوفى سنة ٥٧٧ هـ ، وتعد هذه الفترة أخصب فترات النحو العربي ، بمقياس ماخلفت في هذا النحو من آثار كمية ، وأضافت إليه من إضافات موضوعية .

أما الآثار الكمية لهذه الفترة فشيء هائل حقا ، إذ استطاع نحاتها أن يقدموا عددا عظيما من المصنفات والمؤلفات تتجاوز كل الآثار

العلمية للفترات السابقة عليها واللاحقة لها جميعا ، وتتسم هذه المصنفات والمؤلفات بسمتين أساسيتين :

السمة الأولى : التفاوت الكمى ، فإن منها مايقع فى بضع صفحات ومنها مايقع فى عدد من المجلدات ، ومنها مايتوسط بين بين .

والسمة الثانية : التنوع الموضوعى ، فإن منها مايهدف إلى بيان مسألة ، أو شرح موضوع ، أو عرض رأى ، أو الاستدلال على فكرة ، ومنها مايقصد إلى استعراض القواعد ملخصة أو مبسوطة ، مجردة من الأدلة أو مستندة إليها ، كما أن منها ما يلجأ إلى شرح آثار نحوية سابقة ، لنحاة سابقين أو - فى أحيان جد قليلة - معاصرين .

ولعل أهم الاضافات الموضوعية لهذه الفترة تتمثل فى أربعة مجالات جديدة للبحث فى النحو :

ولقد كان المجال الأول من هذه المجالات هو البحوث التى لم تتناول - بشكل مباشر - الظواهر اللغوية وقواعدها النحوية ، بل هدفت إلى دراسة الأسس المنهجية التى اتبعت فى تناول تلك الظواهر والتزمت فى وضع تلك القواعد ، وقد اصطلح على تسمية هذه البحوث - فى فترة متأخرة نسبيا - باسم (علم أصول النحو) وهو العلم الذى بدأ ببعض الآراء المتناثرة التى ذكرها أبو على الفارسى المتوفى سنة ٣٧٧ هـ ، واستطاع تلميذه العظيم أبو الفتح عثمان بن جنى ، المتوفى سنة ٣٩٢ هـ - أن يطورها بما منح من قدرة عقلية على التحليل والتنظيم والتركيب والتبويب ، إلى أن اتضحت صورتها وتحددت سماتها واستقرت خصائصها على يد آخر نحاة هذه الفترة الأفذاذ أبى البركات بن الأنبارى .

وأما المجال الثاني : فيتجلى فى نمط آخر من البحوث لايدرس الظواهر اللغوية وقواعدها النحوية منفصلة عن الأصول التى اتبعت فى تناول الظواهر ومن ثم بنيت عليها تلك القواعد ، وإنما يدمجها معا فى دراسة شاملة من خلال تحديد مجالات الاختلاف بين التجمعات النحوية ، ويصطلح على هذا النمط من البحوث باسم (المسائل الخلافية) التى اختلف فيها النحويون ، ومن الثابت فى التراث النحوى أن الاختلاف بين النحويين يمتد على جبهة عريضة ، تبدأ من التجمعات النحوية وتنتهى بتردد النحوى الواحد بين أكثر من رأى فى المسألة الواحدة ، الأمر الذى يجعل هذا النمط من البحوث بالغ الثراء عظيم الخصوبة ، بيد أن النحاة الذين قصدوا إلى هذا النوع من الدراسات آثروا أن يولوا عنايتهم لتلك الخلافات بين التجمعات النحوية ، وبخاصة بين علماء البصرة والكوفة . وباضافة هذين المجالين إلى مجالات البحث النحوى المأثورة عن المراحل السابقة ، تكون الدراسات النحوية قد بلغت ـ منهجيا ـ أقصى مراحل النضج .

والمجال الثالث : الذى أتيح له أن يحظى بالاهتمام فى هذه الفترة كان بدء العناية بتسجيل تاريخ النحو ورصد أخبار النحاة بصورة مباشرة ، فلقد كان ذكر هذا التاريخ وهذه الأخبار من قبل يأتيان عرضا ضمن أشتات من المأثورات الأدبية أو الطرائف الثقافية . أما فى هذه الفترة فقد حرص عدد من النحاة ومن المؤرخين أيضا على استكمال هذا النقص بتناول نشأة النحو العربى وتاريخ هذه النشأة

ودراسة مراحل تطوره وأهم أعلامه ، وتنوعت في هذا المجال الأساليب التي اتبعها النحاة والمؤرخون في عرضهم لتاريخ النحو بحيث يمكن أن نميز فيها اتجاهات ثلاثة :

الأول : الاتجاه الاقليمي ، ويهدف إلى دراسة تاريخ النحو من خلال التجمعات النحوية في الأقاليم المختلفة .

والثاني : الاتجاه الزمني ، ويقصد إلى عرض تاريخ النحو مراعيا التسلسل التاريخي ، بغض النظر عن التجمعات الاقليمية .

والثالث : الاتجاه الشخصي ، ويمضي إلى دراسة تاريخ النحو من خلال أسلوب التراجم الشخصية للنحاة ، مراعيا - في بعض الأحيان - الترتيب المعجمي ، مغفلا التجمع الاقليمي والتسلسل التاريخي معا .

وأما المجال الأخير الذي لم يقدر له أن يلقى الاهتمام الكافي وأن يحظى بالمتابعة فهو يتمثل في تلك المحاولة الفذة التي بلورها اللغوي العظيم الامام عبد القاهر الجرجاني : أبو بكر عبد القاهر ابن عبد الرحمن بن محمد المتوفى سنة ٤٧١ هـ ، والتي تعرف في تاريخ الفكر العربي بنظرية (النظم) وخلاصتها - كما يقرر هو - (أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو ، وتعمل على قوانينه وأصوله ، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها ، وتحفظ الرسوم التي رسمت فلا تخل بشيء منها .. فلست بواجد شيئا يرجع صوابه - إن كان صوابا - وخطؤه - إن كان خطأ - إلى النظم

ويدخل تحت هذا الاسم إلا وهو معنى من معانى النحو قد أصيب به موضعه ، ووضع فى حقه ، أو عومل بخلاف هذه المعاملة فأزيل عن موضعه واستعمل فى غير ماينبغى له ، فلا ترى كلاما قد وصف بصحة نظم أو فساده ، أو وصف بمزية وفضل فيه ، إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد ، وتلك المزية وذلك الفضل ، إلى معانى النحو ، وأحكامه ، ووجدته يدخل فى أصل من أصوله ، ويتصل بباب من أبوابه) (١)

ومفهوم هذه الرؤية أن الغاية من تطبيق القواعد النحوية هى تلبية احتياجات الموقف اللغوى والتعبير عنها فى صياغة لغوية قادرة على تصويرها ، ومن هنا فإن بوسع الرؤية المتذوقة للنص اللغوى ، المبنية على معرفة دقيقة لخصائص القواعد النحوية ، أن تحس بما فى النص من مقدرة تعبيرية ، ومن ثم كانت هذه الدعوة - فى جوهرها - محاولة لكسر الحواجز الفاصلة بين هذين العلمين اللذين ينتميان إلى مستويين مختلفين : بين علم النحو الذى ينتمى إلى العلوم التصوينية ، وعلم المعانى الذى يتصدر العلوم الجمالية ، بيد أن هذه الدعوة - على الرغم من كل مالها من أهمية - لم يتح لها أن تحدث ماكان ينبغى أن تحدثه من آثار لتطوير الدراسات البلاغية والنحوية معا ؛ إذ سرعان ماتحول البحث البلاغى بعد عبد القاهر إلى دراسات تقعيدية نأت به عن إدراك العناصر الجمالية فى الأساليب النحوية ، فى الوقت الذى عجز فيه النحاة عن استكشاف الطاقات التعبيرية فى هذه الأساليب .

---

(١) دلائل الاعجاز ٦١ - ٦٢ .

في الطور الرابع : - الذى امتد إلى نحو خمسين عاما مضت ، واستمر بذلك أقل قليلا من ثمانية قرون - يتصف التيار العام للبحوث النحوية بالتبعية ويتسم بالاجترار ، فليس ثمة إضافة حقيقية إلى ماخلفته الأطوار السابقة ، سواء في الناحية المنهجية أو في المجالات الموضوعية، ولعل أدق وصف يمكن أن توصف به هذه الفترة كلها أنها فترة جمود ، عكف فيها النحويون على اجترار ماقدمه الأسلاف من أفكار وآراء ، واتجاهات وقضايا ومواقف أيضا . فتجاوزوا بذل مجرد المحاكاة أو التمثيل إلى التقوقع في إطار الموروث والتحجر فيه ، فالقضايا والموضوعات والمشكلات النحوية هي القضايا والموضوعات والمشكلات التي أثارها النحاة السابقون ، وكأنما لم يجدّ في واقع اللغة مايستحق التناول بالدرس والبحث والتحليل ، ويتطلب اتخاذ موقف منه بالرفض أو القبول ، والآراء والمواقف التي تتخذ في هذه القضايا والموضوعات والمشكلات توشك أن تكون هي هي الآراء التي سبق إعلانها والمواقف التي تم اتخاذها ، كأن قرونا ثمانية لم تستطع أن تقدم رأيا لا سند له في الماضي أو فكرة لم يتم التوصل إليها أو موقفا لم تتم معاناته ، ومن ثم كانت الأسس المنهجية التي اتبعت ذات الأسس بلا تغيير فيها ، وكانت المصطلحات ذات المصطلحات دون اضافة إليها ، وتوشك أن تكون المؤلفات نفس المؤلفات ، حيث تدور حول محاور السابقين من المؤلفين ، وهكذا تجمدت الاطارات الفكرية والخصائص التعبيرية ، والأنماط التأليفية جميعا .

ثمة استثناءان يمكن أن يُعَدّا من قبيل إثبات هذه القاعدة العامة ولاينفيانها ، أما أولهما فثورة ابن مضاء : أبي العباس أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مضاء ، اللخمي القرطبي ، المتوفى عام ٥٩٢ هـ ، تلك الثورة التي كان يمكن أن تفتح الباب لمناقشة الأسس المنهجية للتراث النحوى ، وبصفة خاصة مايتصل بدور العلة بالنسبة للقاعدة في هذا التراث ، بيد أنها كانت صرخة في واد ؛ إذ ذهبت أدراج الرياح وليس من شك في أن ثمة عوامل شتى هي التي حدّت من قيمة هذه الدعوة ، وعلى رأسها الظروف السياسية والمذهبية ثم طبيعة الدعوة ذاتها ، تلك الظروف التي صدّت الآذان عن سماع دعوة الفقيه الظاهرى الأندلسي لاعادة النظر في بعض الأسس المنهجية للنحو العربي ، ولولا هذه الظروف لربما كان لهذه الدعوة من الآثار غير ماكان لها بالفعل ، ثم تلك الطبيعة التي انحصرت في نطاق سلبي دون تقديم بديل إيجابي يستطيع أن يقوم بالدور الذى كانت تقوم به العلة في التقنين النحوى .

وأما الاستثناء الثاني فمحاولة النحاة المصريين وضع معجم نحوى ، يتناول بالدرس والتحليل الأدوات المستعملة في اللغة ووظائفها النحوية ، والمصطلحات المستخدمة في النحو ودلالاتها الوظيفية ، وبعض التراكيب الشائعة وخصائصها السياقية ، والجمل المُشكِلة وتفسيراتها الأسلوبية وتخريجاتها الاعرابية ، وهي محاولة بلغت ذروتها بابن هشام : جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام، المتوفى سنة ٧٦١هـ في كتابه : (مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب) وختمت - فيما نحسب - بالسيوطي : جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر

المتوفى سنة ٩١١ هـ في كتابه : (الأشباه والنظائر في النحو) ، وبالرغم مما اتسمت به هذه المحاولة من أهمية ، فإنها لم تعط ثمرتها المرجوة في الدراسات النحوية على نحو يلبي حاجة المادة العلمية إلى المعجم النحوي الكامل ، الذي يمكن أن يقوم بوظائف شتى ، من حصر للصيغ والمصطلحات ، وضبط للتراكيب والجمل ، وتفسير للظواهر ، وتحديد للعلاقات ، إلى بيان للأسس ، وتوضيح للأسانيد وكشف للاتجاهات .

ولعل مرد مالاقته هذه المحاولة من توقف يعود إلى مايمكن الاصطلاح عليه (بروح العصر) أي تلك الحالة النفسية والعقلية التي تتمرس بالتبعية وتألف التقليد ، فلا تكاد ترى قيمة في أي عمل إلا بقدر مايردد من أفكار مألوفة أو اتجاهات معروفة ، ومن ثم يفقد كل جديد قيمته إذا لم يكن له في التراث جذور .

* * *

في عصرنا الحديث - الذي يمكن أن يعد آخر أطوار النحو العربي ، والذي لايزيد عمره فيما نحسب عن أكثر من نصف قرن - بدأت محاولات مختلفة الأشكال والاتجاهات لاعادة النظر في التراث النحوي ، وهي محاولات قد نشأت جميعا في إطار البحث النحوي في مصر ، بحيث تستطيع أن تجعلها سمة من سماته وإضافة من إضافاته .

كان أولَ هذه المحاولات الاتجاهُ الذى جعل غايته تصفية القواعـد النحوية مما يشوبها فى هذا التراث من شوائب أدت ، وتؤدى، إلـى صعوبة الالمام بالنحو العربى من ناحية ، وعدم الافادة الكاملة منه فى تعلم اللغة والسيطرة عليها والتمكن منها من ناحية أخرى .

ومن بين أصحاب هذا الاتجاه من جعل همَّه التخلصَ من مشـكلات التعليل وأساليب التأويل .

ومنهم مَن رأى إعادة النظر فى بعض التقسيمات بغية جمع الفـروع المتشابهات .

ومنهم من قصد إلى اعادة النظر فى المصطلحات .

ومنهم من ذهب إلى ضرورة التخفف من الشواهد والمأثورات .

وهذا الاتجاه ـ كما ترى ـ فى جملته اتجاه تطبيقى ؛ إذ يحصـر نفسه فى التفصيلات دون أن يعنى بالأصول التى انبنت عليها هـذه التفصيلات ، ولذلك لم يكن غريبا أن ينشأ هذا الاتجاه (التعليمـى) فى رحاب المدارس والجامعات من جهة ، وأن يعجز عن الوصول إلـى نتائج إيجابية لتحقيق غاياته المرجوة من جهة أخرى ؛ ذلك أن القواعـد التى يحاول هؤلاء المحدثون إعادة النظر فيها ليست مبنية على أسـس تراكمية ، بحيث يستطاع حذف بعضها وإبقاء بعضها دون مسـاس بطبيعتها ، بل هى نتاج رؤية كلية وشاملة تصدر عن تصور منهجـى متكامل للنحاة القدامى ، ولذلك لاسبيل إلى مناقشة التفصيلات دون أن

تتخذ موقفا فى البداية من الأصول التى انبنت عليها ، والأسس التى ارتكزت إليها،والمقدمات التى نتجت عنها .

وقصد الاتجاه الثانى من الاتجاهات المعاصرة فى النحو العربى إلى إعادة النظر فى الأسس المنهجية للتراث النحوى ، وجلى أنه عكس الاتجاه السابق تماما ، فإذا كان الاتجاه السابق يقصر همه على تناول القواعد التفصيلية فإن هذا الاتجاه يجعل غايته بحث المشكلات المنهجية ، وقد تأثر هذا الاتجاه - منذ نشأته - بالبحوث اللغوية الأوربية الحديثة ، وليس من شك فى أن التأثر بالفكر اللغوى غير العربى ليس أمر مستهجنا أو مرفوضا ، كما حاول بعض التقليديين أن يسموه ؛ فإن هذا الفكر جزء من التراث الانسانى ، وهو ملك للبشرية جمعاء ، ولاسبيل إلى الزعم بتناقض الافادة من الثقافات الأجنبية مع الأصالة الحضارية ، بل على العكس من ذلك ، فإن الأصالة الحقيقية هى القدرة على جلاء العناصر التراثية وانتقاء الصالح منها ودعمه بالحرص على الافادة من كل مايفيده بغض النظر عن لغته أو جنسه أو معتقداته السياسية أو الاجتماعية ، والمعاصرة الناضجة ليست نقضا للأصالة بل جلاء لقيمها ودعم لجوهرها وتأكيد لدورها ، والأصالة الحق ليست رفضا للاتجاهات المستحدثة لمجرد جدتها ، وإلا كان ذلك هروبا عن مواجهة الواقع وتقوقعا فى إطار التاريخ ، وتجريدا للأصالة من عناصر التأثير ومن تم عزلها عن مقومات الاستمرار ، بيد أن هذا الاتجاه ظل فترة طويلة نسبيا - قرابة ربع القرن ، أى نحو نصف هذه الفترة الزمنية - لايستطيع تجاوز

المناقشات المنهجية ، ومن ثم لم يتمكن من التأثير المباشر على الدراسات النحوية التقليدية التي واجهته ، إما بالرفض المطلق ، وإما بالصمت والتجاهل ، إلى أن أتيح له ـ في السنوات العشرين الأخيرة ـ أن يتناول عددا من القضايا النحوية في إطار جديد من النظر المنهجي ، ومن ثم كان الاتجاه الثالث .

في هذا الاتجاه الثالث لم ينحصر الدارسون في نطاق الأصول الكلية كما فعل أصحاب الاتجاه الثاني ، بل حاولوا تطبيق ماتوصل إليه أصحاب الاتجاه الثاني من أسس منهجية في تناولهم لعدد من المشكلات النحوية ، ومن ثم فإن هذا الاتجاه مدين ـ في رؤيته ومنهاجه ـ للاتجاه الثاني ، بيد أنه في الحق خطوة بعده إلى الأمام، وليس من شك في أن مثل هذا الاتجاه قد يخطيء وهو يقتحم المشكلات النحوية المعمرة ، سواء في تحديد هذه المشكلات ، أو في تشكيلها على نحو منهجي جديد ، أو في وضعها في النسق العام للقضايا النحوية ، بيد أن هذه الأخطاء لاينبغي أن تروعنا أو تدفعنا إلى ردة إلى الاستسلام المطلق بالقديم والتحجر فيه ؛ فإن ريادة الطريق إلى ترجمة الأسس المنهجية الجديدة إلى قواعد نحوية جديدة ثابتة رائعة جديرة بأن تدفعنا إلى أن نتذرع بالصبر ، ونتسلح بالشجاعة ، حتى يتم استقرار الأساليب المناسبة لإعادة تشكيل النحو العربي ، الذي نستطيع الآن أن نصفه بأنه في مرحلة التحرك نحو نحو جديد .

- ٢ -

القـــرآن والنحـــو

يلحظ الدارس لتاريخ العلوم اللغوية تفاوت صلتها بالنص القرآني من مرحلة تاريخية إلى أخرى ، ويمكن - بإجمال - التمييز بين فتـرات ثلاث تمثل كل فترة منها نمطا معينا من الصلة بين القرآن وعلـــوم اللغة .

ففي الفترة الأولى - فترة نشأة العلوم اللغوية - كان نزول القـرآن وما اتصل به من آثار اجتماعية وفكرية وسياسية - وراء نشأة هذه العلوم على اختلافها ، ولسنا نشير بذلك إلى ماتعج به كتب اللغة والنحو مـــن روايات تاريخية حول دور أبي الأسود في وضع النحو بناء على ما لاحظه هو وغيره من وقوع لحن في قراءة القرآن الكريم ، فذلك - في تقديرنا - أمر لايثبت عند التحليل العلمي كما أسلفنا في البحث السابق ، ولكننـا نشير إلى حقيقة واضحة ، وهي أن النص القرآني كان السبب في نشـأة الظروف الموضوعية التي في إطارها - وبسببها - ولدت علوم اللغــــة بأسرها . ذلك أن القرآن الكريم - وهو محور العقيدة الذى تدور معـه قيمها ومبادئها وأخلاقها ، والذى يطلب من كل مسلم أن يحفظ منه قـدرا يتيح له القيام بفروض الاسلام ، وفي طليعتها الصلاة - قد أسهم فـــي تكوين مجموعة من الظروف عقب الفتح الاسلامي للأمصار المختلفـــة ، وهي ظروف نتج عن تفاعلها معا ضرورة التفكير في وضع قواعد للغـــة لتيسير تعليمها للأجناس التي فتحها الله للمسلمين وأقبلت على الاسلام .

وبيان ذلك أنه حين أتيح للمسلمين أن يفتحوا الأمصار المختلفة ، وأن ينشروا لواء الدعوة الاسلامية أتيح لهم حظ كبير من الاختـــلاط

بغيرهم من أبناء الشعوب الأخرى ، كما أتيح لأبناء هذه الشعوب أن يتصلوا بالاسلام ويقبلوا عليه وأن يتعرفوا إلى القرآن ويحاولوا الاتصال به وحفظ أجزاء منه ، ولقد نشأت اثر ذلك مشكلتان :

المشكلة الأولى تتعلق بكيفية قراءة القرآن قراءة صحيحة ، إذ أن نظام الكتابة والتدوين آنئذ كان يسمح بوقوع بعض الأخطاء في قراءته نظرا لخلوه من الضبط،الأمر الذى كان يثير فزع قادة المسلمين وتفكيرهم والذى حدا بهم في نهاية الأمر إلى تكليف أبى الأسود الدوءلي بالقيام بحل هذه المشكلة عن طريق نقط المصحف نقطا يميز حركات كلماته حتى لايخطىء في قراءتها القراء .

أما المشكلة الثانية فكانت أكثر تعقيدا ذلك أن الاختلاط الواسع المدى الذى وقع بين العرب وغيرهم من أبناء الأمم الأخرى، وبخاصة في المراكز الكبرى للتجمعات السكانية،تلك المراكز التى استقطبت عددا كبيرا من مختلف الأجناس واللغات قد ترتب عليه ضرورة وجود لغة مشتركة بين هذه الأجناس جميعا.وبالطبع لم تكن هذه اللغة عربية خالصة العروبة ولا أعجمية خالصة العجمة،وإنما هي لغة من نوع خاص تساعد على تحقيق التفاهم بين هذه الأجناس المختلفة ، ولغة من هذا النوع تحرص عادة على تبسيط المحصول الصوتي والتخفف من قواعد البنية والتركيب والافادة من أيسر اللغات الشائعة فيما يتصل لمعجم اللغوى المستعمل.ولقد أسهم هذا كله في نشأة لغة أطلق عليها فيما بعد لغة البلديين أو المولدين ، ونافست هذه اللغة في شيوعها وذيوعها وانتشارها لسهولتها ولقلة قواعدها لغات القبائل من

ناحية والعربية الفصحى من ناحية أخرى.الأمر الذى كان بمثابة مشكلة لغوية حقيقية واجهت المفكرين المسلمين فى الصدر الأول من الاسلام. ونعنى به المرحلة التى شهدت استقرار الفتوح وانتشار الاسلام بين أبناء البلاد المفتوحة . وإذا شئنا أن نقدم لذلك توقيتا محتملا ، قلنا انه يدور حول منتصف القرن الهجرى الأول؛ذلك أن الظروف لم تكن مواتية فى الفترات السابقة للتفكير فى المشكلة اللغوية،وإن كانت هذه الظروف قد أشارت منذ فترة مبكرة الى وجودها .

ومرد عدم إتاحة الفرصة للتفكير فى حل هذه المشكلة يعود إلى أن المسلمين قد شغلوا وقتا طويلا بالفتوح ثم بما تلا الفتوح من حرص على استقرار الأوضاع فى البلاد المفتوحة وتنظيمها اداريا واقتصاديا ، ثم بما تلا ذلك كله من فتنة شغلت المسلمين فى النصف الثانى من خلافة عثمان واستمرت الى عام الجماعة ، وهو العام الذى تنازل فيه الحسن عن الخلافة .

ومن هنا نرى أن الظروف لم تكن مواتية للتفكير فى وضع قواعد للغة تيسر لغير العرب تعلمها قبل منتصف القرن الهجرى الأول وقبل ضبط المصحف وهى العملية التى قام بها أبو الأسود . وإذا كنا قد قبلنا هذا التوقيت التاريخى ، فإنه يحسن أن نبرر أيضا ربط التفكير فى وضع قواعد اللغة العربية بضبط نص المصحف . وليس من شك فى أن هذا الضبط عملية شكلية تنتهى مع نهاية المصحف ولا مجال فيها لنقل خبرة ولا لدراسة ظواهر ، ولكن المأثورات التاريخية تروى أن أبا الأسود بعد أن انتهى من ضبط المصحف أخذ يتدارس مع تلاميذه

ماقام به. وأغلب الظن أن هذه المدارسة كانت تدور حول ما لاحظه من ظواهر فى أثناء عملية الضبط، ومحاولة الوقوف على أسرار هذه الظواهر وأسبابها، وهى العملية التى أتيح لها فى آخر الأمر أن تتعرف على ظاهرة الاعراب وغيرها من ظواهر اللغة ، وليس معنى هذا أن أبا الأسود هو الذى استطاع أن يتعرف على هذه الظواهر وأن يضع لها ضوابطها ولكن حسبه أنه بدأ البحث فيها وتبعه تلاميذه ثم تلاميذهم، وفى أثناء ذلك تبلورت هذه الظواهر فى أذهانهم وتحددت بشكل عام ضوابطها. ومن ثم فاننا نرفض مايشاع عند كثير من الدارسين من قدامى ومحدثين من أن أبا الأسود منفردا أو مشتركا مع على كرم الله وجهه قد وضع عددا من أبواب النحو كالفاعل والمفعول والمبتدأ والخبر وبعض النواسخ . بل انهم يتصورون أيضا أنه قد وضع عددا من المصطلحات وذكر لها عددا من التعريفات كتعريف الاسم بأنه مادل على معنى بنفسه غير مقترن بزمان ، وتعريف الفعل بأنه مادل على معنى بنفسه مع الاقتران بالزمان ، وتعريف الحرف بأنه مادل على معنى فى غيره .

وليس رفضنا لذلك من قبيل التعنت وإنما يستند الى أن وضع مثل هذه القواعد لايمكن أن يتم عن طريق الالهام وإنما عن طريق التحليل الدقيق لنصوص اللغة، وهذا التحليل يتطلب تفرغا تاما للالمام بهذه النصوص وتصنيفها واستخلاص ظواهرها ، ولم يكن شىء من ذلك متاحا فى عهد على كما أن التحليل العلمى ينفى إثبات ذلك لأبى الأسود. ونكتفى فى هذا المجال بالاشارة الى قضية واحدة هى قضية التعريفات،

التى قيل إن أبا الأسود قد وضعها لأنواع الكلمة الثلاثة ، فإنه من المقرر علميا أن ثمة مراحل فى تعريف المصطلح أو الظاهرة موضوع الدراسة .

المرحلة الأولى تتمثل فى اللجوء إلى العلامات .

والمرحلة الثانية تستخدم الحدود .

وأما المرحلة الثالثة والأخيرة فتقدم الصورة الذهنية الدقيقة للمعرَّف وهى التى يصطلح عليها بمرحلة التعريفات. وهى تتطلب: معرفة دقيقة بالمعرَّف ، وتحليلا لمكوناته وعناصره، سواء منها ما يشترك فيها مع غيره أو مايميزه عن غيره، ومعرفة دقيقة بقواعد المنطق الشكلى الأرسطى، وأخيرا ترتيب عناصر المعرف بدءا مما هو عام بينه وبين غيره ، وانتهاء بما هو خاص به دون غيره . فإذا وضعنا فى الاعتبار أن التعريفات فى كتاب سيبويه الذى ألف بعد أبى الأسود بأكثر من قرن وربع القرن تدور حول الأسلوب الأول، إذ يلجأ إلى العلامات، كان لنا أن نتوقع أن مرحلة التعريفات المنطقية لم تكن قد بدأت بعدُ حتى عصر سيبويه، ولم يكن مفر إزاء ذلك من القول بأن أى تعريفات منطقية منسوبة إلى ماقبل سيبويه هى تعريفات مفتعلة وزائفة النسبة .

ومقتضى هذا أن دور أبى الأسود محدود جدا وأنه بضبطه للمصحف قد لاحظ بالضرورة بعض الظواهر المطردة التى تتصل بأحوال أواخر الكلمات ، فكانت هذه الظواهر محور مدارسة بينه وبين تلاميذه ،

الأمر الذى فتح الباب للتعرف على عدد من ظواهر تركيب الكلمات في الجملة وهي الموضوعات الأساسية لعلم النحو ، ولسنا نتصور في ضوء ذلك أن يكون أبو الأسود قد وضع مصطلحات أو تعريفات أو توصل إلى قواعد أو فصل القول في مسائل. فذلك كله مخالف لطبيعة المرحلة وللظروف المحيطة بها . وأغلب الظن أن كل ذلك إنما أسهم فيه جيل التلاميذ وتلاميذهم ، وأنه بفضل هذا الاسهام تم التوصل الى أبرز ظواهر اللغة ووضعت المصطلحات الدالة عليها، وهي مصطلحات روعي فيها أن تكون قريبة ما أمكن من دلالاتها اللغوية كما روعي في وضع القواعد العامة لهذه الظواهر، وربما بدىء أيضا في وضع رسائل صغيرة تتناول الموضوعات الأساسية التي صارت محور بحث ومدارسة بين عدد كبير من المهتمين بالعربية .

ولاننسى أن هذا كله قد تم في مدينة البصرة؛ لأنها بحكم الظروف التي صاحبت نشأتها وتطورها كانت تمثل أكبر المدن الاسلامية اختلاطا بالسكان ذوي اللغات المتعددة واتصالا بالثقافات المختلفة. ثم إن أبا الأسود كان فيها حاكما إداريا، الأمر الذى أطلعه على المخاطر التي تتعرض لها العربية الفصحى بعامة ويتعرض لها النص القرآني بخاصة .

وجلي أن تأثير القرآن في نشأة علوم اللغة لايقتصر على دوره في نشأة علم النحو بل إنه يتجاوز ذلك الى التأثير المطلق في غيره من العلوم أيضا . فعلم الأصوات مثلا إنما نشأ لحرص القراء على أن يقرأوا القرآن على نحو ماكان يقرأه النبي دون أن يغفلوا في ذلك خصيصة واحدة من خصائص قراءته - صلى الله عليه وسلم - ومن بين خصائص

القراءة ماتتميز به أصواتها من صفات ينبغى أن تراعى بدقة شديدة حتى لاتختلط الأصوات بعضها ببعض . ومن هنا كان حرص القراء أن يقرأوا القرآن وهم على وعى بخصائصه الصوتيه، الأمر الذى حدا بهم إلى تحليل الأصوات القرآنية ومعرفة مجرى كل صوت وخصائص كل صوت جهرا وهمسا وشدة ورخاوة وتفخيما وترقيقا إلى غير ذلك من الصفات، ثم درس العلاقات المتبادلة بين الأصوات تأثيرا وتأثرا. وكانت هذه الموضوعات جميعا الناتجة عن التحليل الصوتى للقرآن هى موضوعات علم الأصوات فى العربية حتى العصر الحديث. وتأثير النص القرآنى فى نشأة علم الصرف والمعجم لاسبيل الى انكاره أيضا إذ لاحظ المسلمون فى تلك المرحلة التاريخية وجود عدد لابأس به من الصيغ والكلمات فى النص القرآنى ليست مألوفة فأطلقوا عليها لفظ الغريب، وكانت غرابتها تُرَدُّ إلى أحد أمرين أو هما معا .

الأمر الأول الصيغة ، والأمر الثانى الدلالة .

وقد حاول المسلمون التعرف إلى هذه الكلمات الغريبة وكسر حاجز الغربة بينهم وبينها فاضطروا إلى درس الصيغ المختلفة فى العربية حتى يتاح لهم التعرف على تلك الصيغ غير المألوفة فى النص القرآنى، كما اضطروا الى دراسة معانى الكلمات المماثلة فى العربية حتى يقفوا على معانى الكلمات الغريبة فى النص القرآنى .

وهكذا كانت دراسة الصيغ فاتحة البحث فى علم الصرف ، ودراسة المعانى فاتحة البحث فى مجال الدلالة .

* * *

وشهدت المرحلة الثانية تحولا له دلالته ، فقد كان من المتوقع إزاء تأثر علوم اللغة في نشأتها بالنص القرآني أن تلتزم هذه العلوم بهذا النص ، تدرسه وتحلله وتقف على مافيه من ظواهر ، وتحدد مايتسم به من خصائص ، وتنتهي بذلك إلى صياغة القواعد . ولكن الذى حدث أن هذه العلوم أخذت في تطورها خطا مغايرا منفصلا إلى حد كبير عن النص القرآني ، وعنيت -عوضا عنه- بكلام العرب شعرا ونثرا ، وصار هذا (الكلام) مادة هذه العلوم ومحور بحوثها ، وفي إطارها وضعت قواعدها وحددت نظمها ، ومن خلال هذه القواعد والنظم حكمت على (كافة) النصوص بالصواب أو بالخطأ ، وخلاصة الأمر أن هذه العلوم توصلت إلى قواعدها الأساسية باستقراء النصوص الشعرية والنثرية ، وحين توصلت إلى قواعدها عادت فحكمتها في كافة النصوص بما في ذلك النص القرآني نفسه ، ولقد أثار ذلك مايكاد يكون (عجب) بعض اللغويين الذين احتجوا دينيا على هذا التطور ، والذين رأوا أن الأصل أن يُحَكَّمَ كتابُ الله في غيره لا أن يحكم فيه غيره ، وإن ظلت هذه الاحتجاجات مجرد مواقف نظرية لاتمضي قدما في محاولة عملية لاعادة النظر في القواعد في ضوء النصوص القرآنية .

والسؤال الآن : هل كان موقف النحاة واللغويين من وضع القواعد مشوبا بالخطأ ، وأنه لابد من إعادة النظر في هذه القواعد لتلافي هذا الخطأ ، أم أن هذا الموقف كان نتاج رؤية صحيحة ومنهج سديد ؟

إن الاجابة عن هذا السؤال تقتضي لحظ عدد من الحقائق ، في طليعتها :

أولا : أن النص القرآني جزء من اللغة ، وأنه بحكم كونه جزءا لم يستوعب جميع كلماتها وأساليبها وظواهرها ، الأمر الذى يتطلب بالضرورة العودة إلى نصوص اللغة ذاتها وعدم الاقتصار على النص القرآني وحده ، إن ماورد في النص القرآني من ظواهر دليل على وجود هذه الظواهر في اللغة ، ولكن مالم يرد فيه ليس دليلا على عدم وجودها في اللغة ، ولامفر لذلك من العودة إلى المأثورات اللغوية المحفوظة شعرا ونثرا .

ثانيا : أنه ليس للنص القرآني قراءة واحدة ، بل قراءات متعددة، وهي جميعا قراءات ثابتة النسبة إلى النبي صلوات الله عليه، ومن الثابت علميا وجود صلة بين القراءات واللهجات ، ومقتضى هذا اختلاف مستوى الأداء في بعض القراءات بين اللغة الفصحى (أو العامة) واللهجة القبلية التي وردت بها القراءة، الأمر الذى حدا بالنحاة إلى التردد في قبول بعض القراءات، لأن من الخصائص اللهجية - حتى وإن ورد في قراءة قرآنية - مالايطرد لغويا ، أى ماهو محصور في نطاق بيئة خاصة ، هي بيئة اللهجة نفسها ، الأمر الذى لامفر معه - علميا - من وضعه (على هامش) التقنين النحوى ، وليس في صلبه .

ثالثا : أنه لاينبغي الخلط بين (حجية القرآن الكريم) و (حجية القراءات القرآنية لغويا) ، إن حجية القرآن حقيقة بديهية

بمقتضى اليقين الديني الذى يُكوّن عقيدة المسلم ، وإنكار ذلك أو التشكك فيه يخرج صاحبه من دائرة الايمان - أعاذنا الله من ذلك - أما القراءات فمسألة أخرى، فإن حجيتها لغويا رهن بتحديد نوعها ، والظاهرة الموجودة فيها ، وصلتها بغيرها من ظواهر اللغة ، ومدى اطرادها أو قصورها ، وتضافرها مع غيرها أو تنافرها ، وهذا كله يسلم إلى القول بأن تقدير حجية القرآن الكريم لايستلزم الاعتراف بالحجية اللغوية للقراءات القرآنية .

رابعا : أن التحليل اللغوى للقراءات القرآنية يكشف عن وجود ظواهر لغوية متضاربة فيها في المستويات الصوتية والبنيوية والتركيبية ، فسوف نجد بعض القراءات تنطق بعض الأصوات مهموسة وبعضها ينطق الأصوات نفسها مجهورة ، وبعض القراءات ينطق بعض الأصوات مرققة وبعضها ينطق بها مفخمة ، وبعض القراءات ينطق بعض الكلمات على أنها صيغة معينة - كصيغة اسم الفاعل مثلا - وبعضها يعدل عن هذه الصيغة وينطق الكلمات نفسها على أنها صيغة أخرى كصيغة الصفة المشبهة أو أمثلة المبالغة ، وبعض القراءات يراعى تأثير تركيب الكلمات فى الجملة فى الحالة الاعرابية وبعضها يهمل العلامة الاعرابية لسبب أو لآخر .

ووجود هذا التضارب فى القراءات ينتهى إلى نتيجة واضحة ، هى أنه من المستحيل وضع قواعد للغة تسع هذه الظواهر المتضاربة كلها ، ولامفر من وضع أساس يتم فى ضوئه الأخذ ببعض هذه الظواهر دون بعض ، الأمر الذى يتطلب القول باعتماد بعض القراءات دون بعضها الآخر .

خامسا : ما الأساس الذى يمكن أن يوضع للتمييز بين القراءات قبولا ورفضا ؟

إن من غير المتصور أن يؤخذ فى هذا المجال بالنسبة إلى النبى صلى الله عليه وسلم باعتبارها أساسا صالحا للتمييز ، لأن النسبة - كما أسلفنا - ثابتة للقراءات جميعا ماتواتر منها وما شذ ، وإذن لامناص من القول بأساس آخر ، ولقد أخذ النحويون واللغويون فى هذا المجال بالأساس - أو المقياس - الذى أخذوا به فى التعامل مع نصوص اللغة كلها ، وهو المقياس الكمّىّ الذى يعنون به توافر قدر كاف من النصوص التى تشيع فيها ظاهرة معينة حتى يمكن صياغة هذه الظاهرة فى صورة قاعدة عامة . ومقتضى هذا التمييزُ كميا بين النصوص ، وتقسيمُها - بهذا الاعتبار - إلى مجموعتين :

المجموعة الأولى : النصوص التى تتسم الظواهر فيها بالاطراد أو الشيوع أو الكثرة .

والمجموعة الثانية : النصوص التى لاتتسم بذلك ، فلا تتضافر على تأكيد الظاهرة بصورة مقبولة ، ومن ثم لاتصل حدا تصلح معه لربط (الحكم) بها وبنائه عليها .

إننا إذا وضعنا هذا كله فى الاعتبار لم يكن بد من أن ننتهى إلى ما انتهى إليه اللغويون الأقدمون من ربط القواعد بكم صالح لبناء الحكم عليه ، ثم اتخاذ هذه القواعد حكما فى كافة النصوص ما اتفق منها معها وما اختلف .

سادسا: أن الحكم بمخالفة نص من النصوص للقاعدة العامة لايعني (إهدار) هذا النص وإهمال قيمته ، إذ من المقرر وضع جميع النصوص في الاعتبار عند التقعيد ، والنص المخالف كالنص الموافق له قيمته الخاصة بحكم انتمائه إلى عصر الاستشهاد ، ولكن رعاية النص المخالف للقاعدة لايعني ضرورة جعله بدوره قاعدة ، لأن القاعدة كما ذكرنا تتطلب قدرا كافيا من النصوص ، فإذا لم يتوافر هذا القدر وجب اتخاذ موقف يتمثل في :

١- الاحتفاظ بالنص باعتباره جزءا من المحصول اللغوي المنسوب إلى عصر الاستشهاد .

٢- عدم جواز بناء قاعدة عليه حتى لاتتسع دائرة الاضطراب والشذوذ في اللغة ، وهذا الموقف يصدق على كافة النصوص ، بما في ذلك القراءات القرآنية المخالفة للقواعد النحوية .

سابعا: بهذا العرض للحقائق الكلية التي حكمت موقف النحاة واللغويين الأقدمين ننتهي إلى أن ماقرروه يتفق ومنهج البحث العلمي ، وأن رفضهم ربط قواعدهم بنصوص القراءات المختلفة مرده إلى حرصهم على أمرين معا :

الأمر الأول : الابتعاد ما أمكن عن تناول النص القرآني وقراءاته بالرد من الناحية اللغوية .

والأمر الثاني: الحرص عل أن تتسم الظواهر اللغوية بالاطراد حتى يتحقق في اللغة الفصحى ماينبغي أن يتحقق فيها من الاتساق ، وعلى أن تتصف القواعد بالشمول لكي تكون قادرة على أداء دورها التعليمي في الحفاظ على اللغة .

* * *

وشهد القرن السادس ومابعده نمو اتجاه آخر يمثل مرحلة ثالثة في العلاقة بين القرآن الكريم ، والنحو ، فقد بدأ كثير من نحاة تلك الفترة يوسعون من دائرة الاستشهاد بالنصوص القرآنية ، وينوعون مصادر أحكامهم بحيث تشمل القراءات الصحيحة كلها ، بل إن منهم من استند إلى بعض القراءات الشاذة أيضا وأخذ هذا الاتجاه ينمو إلى أن بلغ مداه في العصر الحديث ، فضم إلى جهود هؤلاء النحاة المتأخرين جهود بعض المعاصرين ، والمتتبع للبحوث والدراسات النحوية المعاصرة يجد محاولات كثيرة لاعادة النظر في القواعد النحوية في ضوء مافي القرآن وقراءاته من أساليب لغوية ، وثمة دراسات كثيرة تناولت هذا الموضوع بشكل عام ، وأخرى تناولت مسائل جزئية في ضوء هذه الفكرة الكلية ، وحسبنا أن نمثل لهذين النوعين بما يأتي :

- نحو القرآن لأحمد عبد الستار الجواري
- القرآن والنحو لشكري الخلري
- لغة القرآن الكريم لعبد الجليل عبد الرحيم
- المشكلات اللغوية في القراءات القرآنية لخولة الهلالي
- الظواهر اللغوية في القراءات لاسماعيل الطحان
- النحو والقراءات لمحمد الشاطر محمد
- نظرية النحو القرآني لأحمد مكي الأنصاري
- الأحرف السبعة في القرآن الكريم لحسن ضياء الدين
- الموصولات وجملة الصلة في القرآن الكريم لعبد الله الجمال
- حروف القسم في القرآن الكريم لعواطف الزبيدي

- أساليب التوكيد فى القرآن الكريم   لطه عبد الحميد
- الشرط فى القرآن الكريم   لعبد العزيز الصالح

وغيرهـا كثير ٠

ولست فى حاجة إلى أن أشير إلى أن هذا الاتجاه يفتقد الأساس الموضوعي ، ويحيل التقعيد النحوى إلى اختيارات شخصية ، الأمـر الذى يجب أن يبرأ منه البحث العلمي ٠

لكن ...

هل يعنى هذا عدم الاهتمام بدرس القراءات القرآنية وإهمـال تحليلها لغويا ؟

إن الدراسة الموضوعية تفرض العكس من ذلك تماما ، وتجعـل تناول النص القرآنى وقراءاته بالبحث والتحليل أمرا بالغ الأهميـة فى جوانب شتى ومستويات متعددة ٠ ونحن وإن كنا نتحفظ فـى قبول دعوى إعادة النظر فى القواعد اللغوية فى ضوء النصوص القرآنية نظرا لأن هذه الدعوى لاتستند إلى أساس منهجى على نحو ما أسلفنا الاشارة إليه ، فإننا نرى مع ذلك أن لدراسة القراءات القرآنيـة أهمية بالغة فى التحليل اللغوى لما لهذه الدراسة من نتائج فى مجـال تفسير عدد كبير من ظواهر اللغة ٠

ونود - بداية - أن نقرر أن الدراسة اللغوية للنصوص القرآنية شيء مختلف - أو يجب أن يختلف - مادة ومنهجا عن النظـرات الشخصية أو التحليلات الذاتية لهذه النصوص ، فإن هذه النظـرات

والتحليلات قد تكون دالة على مقدرة أصحابها أكثر من دلالتها على صحة مادتها . أما البحث العلمي اللغوى فأمر مختلف ، لأنه يرتبط بالضرورة بمناهج محددة لامناص من الالتزام بها ولامفر من اتباع خطواتها ولامجال للتحلل من نتائجها . وبهذا الاتزان في المناهج وفي النتائج معا يأخذ البحث العلمي اللغوى قيمته من حيث قدرته على فرض ماينتهى إليه باعتباره حقيقة علمية لاتقبل التجاهل .

وتتعدد مجالات البحث اللغوى فى القرآن الكريم وتتنوع ، ويمكن أن نشير إلى أهمها فيما يأتى :

أولا : مجال التحليل الصوتي :

ولقد يقال إن التحليل الصوتي للنصوص التراثية أمر محفوف بكثير من المخاطر ، لأن هذه النصوص يمكن أن توصف بأنها "مُلْبِسَة" صوتيا ، بمعنى أن الأصوات فيها إنما تنطق طبقا لما تم التطور إليه وليس على نحو ماكانت عليه . وعلى ذلك فإن التحليل الصوتي لمثل هذه النصوص يتضمن مخاطر لاسبيل من الناحية العلمية إلى قبولها ، وهذا القول إن صدق على قدر كبير من نصوص التراث شعره ونثره ، فإنه لايصدق بحال على نصوص القرآن الكريم ، لأن هذه النصوص إنما تقرأ عن طريق التلقين والتلقى والمشافهة ، الأمر الذى يؤكد بصورة لاشك فيها اتصال خصائصه الصوتية وامتدادها منذ عصر النبى صلوات الله عليه إلى اليوم ، وعلى ذلك فإنه إذا كانت ثمة صعوبات فى تحليل النصوص التراثية صوتيا

نظرا لعدم ثبات الخصائص الصوتية لمكونات هذه النصوص ، فإن القرآن الكريم على العكس من ذلك ، إنه يمكن أن يقدم سجلا واضحا للخصائص الصوتية للعربية وبخاصة اذا وسعنا دائرة التحليل الصوتي بحيث تشمل التأثيرات الصوتية المختلفة الموجودة في القراءات القرآنية صحيحة كانت هذه القراءات أو شاذة . ومن بين الموضوعات الصوتية التي يمكن تناولها بالبحث من خلال القرآن وقراءاته موضوع الهمز والتسهيل وموضوع الامالة وموضوع الادغام وموضوع الابدال وموضوع المد والقصر .

فان كل موضوع من هذه الموضوعات يمكن تحليل عناصره تحليلا دقيقا ومعرفة العوامل المؤثرة فيه اذا وضعنا في الاعتبار نصوص القرآن بقراءاتها المختلفة .

وعلى سبيل المثال فان من الملحوظ أن من بين قراءات القرآن قراءة آية الفاتحة (اياك نعبد واياك نستعين) بقلب همزة إياك هاء أى(هياك نعبد وهياك نستعين)، وفي مقابل ذلك نجد من يحاول أن يقلب حرف العلة همزة في قراءات لآيات أخرى،ومن ذلك قراءة قوله تعالى:(يوم تبيض وجوه وتسود وجوه) بقلب الواو فيهما همزة أى(أجوه). وقراءة قوله تعالى (ان يأجوج ومأجوج مفسدون في الأرض) بقلب ياء يأجوج همزة أى(إن أأجوج). ولعلنا لاننسى أن من بين القراءات الواردة في سورة الفاتحة (ولا الضألين) بقلب المدة-أو الفتحة الطويلة-أو الألف-همزة .

إننا إذا وضعنا هذه القراءات أمامنا فإنها تكشف عن وجود صور متعددة فيما يتعلق بنطق الهمزة وحروف العلة في العربية؛فهناك أولا تحقيق الهمز وهناك ثانيا تسهيل الهمز عن طريق قلبها حرف علة أو هاء . ثم هنالك أيضا صورة أخرى يتم فيها تحويل بعض الحروف إلى همزة لأن الهمزة أصبح لها قيمة نبرية خاصة .

وهكذا نجد أنفسنا أمام سجل صوتي لطريقة النطق بالهمزة. وليس من شك في أننا لو تتبعنا كافة القراءات التي تتصل بالهمزة تحقيقا وتسهيلا وقلبا لأمكن الوصول الى اليقين فيما يتعلق بهذا الموضوع الذى يمثل مبحثا بارزا من مباحث علم الأصوات .

ثانيا : مجال تحليل البنية : أى دراسة الكلمات والصيغ للوقوف على ظواهرها وعلاقاتها وتطوراتها.ولعل القراءات القرآنية يمكن أن تقدم لنا تفسيرا للعديد من ظواهر الكلمات والصيغ بحيث يمكن القول بأن هذه القراءات تحمل مؤشرات لحل بعض المشكلات الخاصة بالبنية سواء فيما يتصل بضوابط الصيغ أو فيما يتصل بظواهر الشذوذ .

ولو أننا وضعنا في الاعتبار في مجال البحث الصرفي ماورد في نصوص القرآن الكريم وقراءاته لربما توصلنا الى تفسير صحيح لبعض مشكلات هذا العلم كما في صيغ المبالغة والصفة المشبهة والتفضيل والجموع والعدد والتذكير والتأنيث والتصريف والاشتقاق .

ثالثا : مجال تحليل التركيب (النحو) :

أى تحليل تراكيب القرآن وجمله .

ومن الملحوظ أن التراكيب والجمل القرآنية تتضمن عناصر يمكن أن تكون بمثابة مؤشرات لحل بعض المشكلات النحوية، بخاصة فيما يتصل بظواهر التطابق العددى:افرادا وتثنية وجمعا، والتطابق النوعي:تذكيرا وتأنيثا،والترتيب ، فإن فى نصوص القرآن بقراءاتها المختلفة ما يفسر جوانب كثيرة من هذه المشكلات وعلى سبيل المثال فإن ظاهرة التذكير والتأنيث وهى ظاهرة بالغة التعقيد فى العربية يمكن فهم بعض غوامضها اذا تتبعنا هذه الظاهرة فى النصوص القرآنية التى تتضمن مايشير إلى أن الأصل فى الأسماء خلوها من علامة التأنيث وأن الفرع هو اتصالها بها وأن الفعل لاتلحقه علامة التأنيث إلا إذا كان فاعله مؤنثا بغض النظر عن نوع تأنيثه .

رابعا : تحليل المعانى والدلالات :

ولقد حظى جانب من كلمات القرآن بعناية كثير من الباحثين فى هذا المجال حيث تناولوا ما اصطلح عليه بالغريب بالدراسة والتحليل،ولكن التحليل المعجمى والدلالى لاينبغى أن يقف عند الكلمات الغريبة وحدها . فإن كثيرا من الكلمات المألوفة التى تبدو معروفة المعنى واضحة الدلالة تحتاج فى حقيقة الأمر الى تحليل لمعانيها؛نظرا لأنه ربما يكون قد أصاب دلالتها بعض التطور مما قد لايفطن إليه فى غمرة الاحساس المتسرع بمعرفتها .

خامسا : دراسة الأدوات معنى ووظيفة :

درس النحويون الأدوات ضمن دراساتهم لأنواع الكلمة العربية الثلاثة وهى الاسم والفعل والحرف نظرا لأن هذه الأدوات لاتخلو من أن تكون أسماء أو أفعالا أو حروفا ، لكن النحويين فى دراستهم للأدوات لم يسيروا على نسق واحد ولم يتبعوا منهجا محددا، وقد أسلمهم ذلك إلى قدر كبير من الاختلاف فى الرأى والتضارب فى النتائج.وحسبنا أن نضرب لذلك مثلا واحدا دالا على مدى ماوقع بين النحويين من اختلاف فى مجال دراستهم للأدوات ، فإن كلمة(لن)فى العربية قد استعملت فى قدر هائل من النصوص ناصبة للمضارع دالة على النفى فى المستقبل،ولكن النحويين اختلفوا فى هذين الأمرين معا : أما من حيث الوظيفة فقد ذهبوا فى مجموعهم وجود ثلاث وظائف لها فبعضهم اعتبرها ناصبة للفعل المضارع آخذا بما شاع فى النصوص اللغوية،وبعضهم أجاز أن تكون جازمة [illegible] فى ذلك بعدد محدود من النصوص،وبعضهم ذهب إلى [illegible] إهمالها ومن ثم رفع الفعل التالى لها . وجلى أن هذا الاختلاف كله مرده إلى اضطراب النص المأخوذ عنها.ولو وضعنا فى الاعتبار النص القرآنى بقراءاته المختلفة على أساس أنه يمثل كافة مستويات العربية ولغاتها لربما أمكن حسم هذا الخلاف؛إذ ليس فى النص القرآنى بقراءاته المختلفة لن مهملة ولاجازمة .

والأمر قريب من ذلك فى معنى(لن)أيضا فقد ذهب بعض النحاة إلى أنها تفيد تأبيد النفى فى المستقبل مستدلا على ذلك ببعض

النصوص التى تستند الى بعض مقولات علم الكلام ومن ذلك مافعله الزمخشرى حينما ذهب الى أن(لن)تفيد تأبيد النفى بدليل قوله تعالى (قال لن ترانى) بدعوى أن لن هنا قد أفادت نفى رؤية الله مطلقا والى الأبد آخذا بمقولة المعتزلة باستحالة رؤية الله سبحانه لما يترتب عليها من تحيز وتجسيد،مما ترتب عليه عندهم ضرورة تأويل عدد من الآيات التى تفيد إمكان رؤية الله فى الآخرة .

ولو رجعنا إلى استعمالات(لن)فى القرآن ونصوص اللغة المختلفة دون أن نقحم على معناها الأفكار الخاصة بالمعتزلة لوجدنا أن(لن) لاتفيد تأبيد النفى بحال وفى القرآن نفسه آيات كثيرة تفيد أن هذا النفى موقوت إما بزمن أو بظروف.وعلى ذلك يصح أن يقال إن تحليل الأدوات فى ضوء الأساليب القرآنية مؤشر جيد لتحديد معانيها ووظائفها ولحسم كثير من الخلافات حولها .

سادسا : دراسة علاقات العربية بغيرها من اللغات الأخرى :

وهذه القضية من القضايا التى اشتد الخلاف فيها لأن كثيرا من الباحثين القدامى والمحدثين قرروا أنه لم يرد فى القرآن لفظ غير عربى استدلالا بقوله : (قرآنا عربيا) ، وقوله : (وهذا لسان عربى مبين) وقد شدد بعضهم النكير على القائل بذلك فقال أبو عبيدة : (انما أنزل القرآن بلسان عربى مبين ، فمن زعم أن فيه من غير العربية فقد أعظم القول) .

وقال آخر (لو كان فيه من لغة غير العرب شئ لتوهم متوهم أن العرب إنما عجزت عن الاتيان بمثله لأنه أتى بلغات لايعرفونها.

وقد حاول هذا الفريق من الباحثين تفسير ماورد في القرآن بالفعل من كلمات غير عربية فاتجهوا في ذلك اتجاهات شتى: فذهب بعضهم إلى أن مافي القرآن من هذه الكلمات من قبيل توارد اللغات بمعنى أن العرب قد تكلمت بها كما تكلم بها غيرهم دون أن تكون الكلمات منقولة من لغة إلى أخرى .

وقال بعضهم بل هي عربية الأصل كانت في لغة العرب القدماء الذين هاجر بعضهم خارج شبه الجزيرة فنقلوها فيما نقلوا من كلمات عربية الى شعوب البلاد الأخرى ثم تنوسيت العربية وحين أخذها العرب بعد ذلك فإنما كانوا يستردون بعض ما أعطوه لغيرهم .

وذهب فريق ثالث إلى أنها عربية فعلا وواقعا ، ولكن لغة العرب من التوسع بحيث يخفى كثير منها على الكثيرين ، وقد خفي على ابن عباس رضي الله عنه معنى (فاطر) و(فاتح) وهما عربيتان ، ولذلك قال الشافعي: إنه لايحيط باللغة إلا نبي .

والحق أن أصحاب هذا الاتجاه مسرفون فيما ذهبوا إليه، ولعل مرد إسرافهم إلى أنهم تصوروا أن دخول بضع كلمات غير عربية في القرآن ينفي عربيته ويخرجه عن الفصاحة وذلك قول مردود لامجال لقبوله، لأن اللغة -أى لغة- لاينفي أصالتها اقتباسها لكلمات من غيرها .. بل إن هذا الاقتباس قد يكون دليلا على مقدرة اللغة على

الافادة وسبيلا الى وفائها باحتياجات المجتمع ومتطلباته ، الأمر الذى يؤكد حيوية اللغة ويدعم مقدرتها ولاينهض بحال دليلا على قصورها .

ولقد أثبتت تجارب التاريخ أن اللغات القادرة على الافادة من غيرها هى اللغات الحية المتمتعة بالمقدرة على التصرف القادرة على الوفاء بكافة احتياجات التعبير فى كل الظروف لجميع الأفراد . ثم إن من المتفق عليه أن أسماء الاعلام منها ما هو عربى ومنها ما هو أعجمى كابراهيم واسماعيل واسحاق ويعقوب، ولكن ورود هذه الكلمات فى القرآن لاينفى عربيته؛فليست العروبة مرتبطة بالكلمات المفردة وإنما هى منوطة ببنية الصيغة من ناحية ودخول هذه الصيغة فى التركيب طبقا للنسق العربى من ناحية أخرى،والكلمات غير العربية الواردة فى القرآن قد استعملها العرب بالفعل قبل الاسلام بدليل مخاطبتهم بها وفهمهم لها.وقد تصرف فيها العرب بما يتفق مع ضوابط لغتهم فنقصوا بعض حروفها أو زادوا بعضهم أو أبدلوا البعض واستعملوها فى صيغ وأوزان من العربية وأدخلوها فى الشعر والنثر وهكذا أُضفى عليها الطابع العربى.ولو أننا عدنا إلى دراسة ما احتواه القرآن من هذه الكلمات ووقفنا على أصولها التاريخية لعرفنا جانبا بالغ الأهمية من العلاقات الحضارية بين العربية وغيرها من الأمم الأجنبية ولغاتها .

ولاينبغى أن يصرفنا عن ذلك مثل هذا الموقف المتشدد من بعض اللغويين والمفسرين كما لايجوز أن ينأى بنا عن هذه الدراسة ما قد نجده من صعوبات فى التحليل التاريخى لهذه الكلمات .

سابعا : مجال دراسة اللغات واللهجات القبلية في القرآن الكريم :

ولقد شاع في البحوث اللغوية القديمة وفي بعض البحوث المعاصرة القول بأن القرآن إنما نزل بلغة قريش وأنه يتضمن مع ذلك بعض الكلمات والعبارات والتراكيب التي تنتمي الى لغات القبائل المختلفة غير قريش ، ومن اللغويين القدامى من تصور أن القرآن الكريم بمثابة سجل للغات العرب جميعا بحيث يمكن القول بأن القرآن قد ضم ماينتمي لغويا الى كل قبيلة من القبائل العربية، ومن البحوث الشائعة في هذا المجال تلك التي تتناول بالدراسة ماورد في القرآن من غير لغة قريش من لغات القبائل العربية. وهذا كله ضرب من التصور يشوبه التجوز ، فالقرآن الكريم إنما نزل باللغة العربية الفصحى ، والعربية الفصحى هي اللغة العامة المشتركة بين أبناء القبائل المختلفة، وهي لغة الانتاج الأدبي الرفيع في مجالي الشعر والنثر في تلك الفترة التاريخية التي أنزل فيها القرآن، وهي تختلف ان قليلا وإن كثيرا عن مستوى اللهجات التي تتصف كل منها بأنها محدودة في بيئتها متميزة في خصائصها، كما تتصف هذه اللغات في مجموعها بوجود ضروب كثيرة من الاختلاف فيما بينها ثم فيها جميعا باعتبارها عنصرا متميزا عن الفصحى أو العامة المشتركة. ومن هذا الاختلاف مايتصل بالأصوات ومنه مايرتبط بمباني الكلمات ومنه ماهو منوط بتركيب الجملة ومنه ماهو ممتد عن المعاني والدلالات. وهو اختلاف يصل في بعض الأحيان إلى مشارف التناقض .

أما اللغة فانها فى مقابل ذلك لاتناقض فيها ولاتضارب بين عناصرها ، بل تتسم بتحقق الاتساق بين مستوياتها المختلفة .

ولقد يجدّ هنا سؤال محوره أن القرآن -كما سبق أن أشرنا إلى المقولة التى فى صدر هذا الحديث- إنما نزل بلهجة قريش بصفة عامة ، ولكنه يحتوى على بعض ماينتمى الى اللهجات الأخرى . إذ ماذا يمكن أن نصنع إزاء قدر كبير من النصوص التراثية التى تتحدث عن لغة قريش وأنها أفصح اللغات وأنها هى التى أنزل بها القرآن وماذا يمكن أن يقال فيما قاله عثمان رضى الله عنه وهو يوصى أعضاء اللجنة التى كلفها بنسخ المصحف إذ أمرهم عند الاختلاف فى كتابة كلمة أن يكتبوها بلغة قريش معللا ذلك بأن القرآن إنما نزل بلغتهم .

ولسنا فى حاجة إلى إجابة متسرعة عن هذا السؤال وإنما نحن فى حاجة أولا إلى تناول يتسم بالأناة لتوضيح معالم هذه القضية وكشف جوانبها .

ونقطة البدء فى هذا التناول أن القرآن كما ورد فى قراءاته الصحيحة يتضمن كثيرا من الخصائص الصوتية والبنيوية والتركيبية التى لاتنتمى للغة قريش ، وهذا دليل واضح على أن القرآن لم ينزل بلهجة قريش الخاصة وإنما أنزل بلغة عامة اشتركت فيها قريش وغيرها ، وهى التى اصطلح عليها باللغة الفصحى .

بيد أن هذه اللغة يمكن أن تفسر لنا سبب اتصافها بأنها لغة قريش ، فإن الذى يحدث عادة عند تحول لهجة من اللهجات الى لغة عامة أن ظروفا مواتية تجعل هذه اللهجة أكثر قيمة وتمكنا ومقدرة، ويجد أصحاب هذه اللهجة أنفسهم مضطرين إلى أحداث بعض التغيير فى بناء لهجتهم . إما بالاضافة إليها أو الحذف منها عساها تتسع لتعبر عن الظروف المادية والمعنوية التى يعيشها أبناء اللهجات المختلفة. وهذا هو ماكان حين دعت الظروف الى دعم مكانة قريش فى مكة وإلى ارتفاع مستوى لهجتها الخاصة بحيث تكون محورا بصورة أو بأخرى للغة عامة مشتركة بين القبائل المختلفة ، ولقد ساعدت على ذلك الظروف الدينية فى مكة قبل الاسلام كما أسهمت فيه عوامل أخرى اقتصادية وسياسية وثقافية .

وهكذا اضطر المكيون الذين يتحدثون بلغة قريش الى أن يتعاملوا مع أبناء القبائل المختلفة ومن ثم وجدوا أنفسهم فى حاجة إلى تطوير لغتهم الخاصة، عن طريق الأخذ ببعض الأساليب أو التراكيب أو الكلمات والتخلص من بعض الظواهر، حتى يتيسر لهم ولغيرهم التفاهم بصورة أكثر وضوحا وجلاء، وهكذا صارت هذه اللهجة المنقحة صالحة لكى يستخدمها أبناء القبائل على تعددها واختلاف مواقعها .

وهكذا وجد مايمكن وصفه بأنه اللغة العامة المشتركة جنبا إلى جنب مع اللهجات الخاصة بكل قبيلة . ذلك أن هذه اللغة العامة

لم تكن لغة العرب جميعا فى كل الأحوال وإنما كانت لغة صفوة خاصة فى حالات محددة ، وكانت قائمة جنبا إلى جنب مع اللهجة الخاصة بكل قبيلة بما فى ذلك قبيلة قريش .

فإذا كانت الظروف تتطلب أن يلجأ المتحدث إلى استخدام اللغة العامة نظرا لوجود اختلاف فى الانتماءات القبلية للمستمعين فإنه يلجأ إليها، وإذا لم تكن ثمة ظروف من هذا النوع لم يكن مانع من أن يستعمل لهجة القبلية المتميزة التى قد لايفهم بعض عناصرها من لم يختلط بها من أبناء القبائل الأخرى .

ونخلص من ذلك إلى أن مايسمى بلغة قريش التى نزل بها القرآن إنما هى اللغة العامة المشتركة المتميزة فى خصائصها الصوتية والبنيوية والتركيبية والمعنوية عن اللهجات المختلفة بما فى ذلك لهجة قريش أيضا .

ومرد اطلاق لغة قريش عليها أن هذه اللغة العامة لو حللناها لوجدنا كثيرا من خصائصها ينتمى إلى لهجة قريش نفسها .

ولكن بالاضافة الى ذلك من ظواهرها ماينتمى الى غير تلك اللهجة، وفى ضوء ذلك يكون من الطبيعى أن ينسب القدامى هذه اللغة إلى أصحاب الكم الأعظم من الظواهر فيها ، وهم القرشيون ، ولكن لاينبغى أن يسلمنا ذلك إلى تصور خاطئ بأن لهجة قريش هى اللغة العامة ، لأن اللغة العامة مستوى مختلف عن سائر اللهجات بما فى ذلك لهجة قريش ذاتها .

ثامنا : تحليل القراءات :

يتطلب تحليل القراءات القرآنية لغويا أولا وقبل كل شيء تحقيق هذه القراءات، أى التثبت من صحة روايتها ونسبتها الى النبى صلى الله عليه وسلم ، ومرد ذلك إلى أن القراءات سنة متبعة أى يجب على القارئ أن يلتزم فى قراءاته بشكل من الأشكال التى قرأ بها النبى صلى الله عليه وسلم ، فليس فى القراءة اجتهاد شخصى وإنما القراءة التزام بالمروى ، ويأتى التثبت فى القراءات بالعودة الى مجموعات محددة من المصادر المعنية بتحقيق القراءات ونسبتها، ولايتم ذلك بالعودة الى كتب النحو واللغة وإن كانت الغاية لغوية ونحوية ، وإنما يتم ذلك بالعودة الى كتب القراءات ذاتها ثم كتب التفسير المعنية بالقراءات ثم كتب الحديث ، ومن خلال هذه المجموعات الثلاث يمكن التوصل إلى توثيق مايعرض له من قراءات فى البحوث اللغوية .

وليس معنى هذا أننا نرفض بشكل مطلق مايرد فى المصادر اللغوية المختلفة من قراءات وانما معناه أن ماتتضمنه هذه المصادر يجب أن يعرض على الكتب المختصة لاحتمال أن يكون اللغويون قد عرضوا فى مؤلفاتهم لبعض القراءات دون توثيق دقيق أو خلطوا فى مصنفاتهم بين ماتجوز القراءة به عربية وماقرئ به فعلا .

ومن هذا المنطلق ينبغى أن نتثبت ونتحفظ عندما نرى قراءات يشير اليها نحاة ولغويون لم يعرفوا بالقراءة ولم يتخصصوا

فيها ، ومن ذلك مثلا مافى كتب ابن مالك وابن هشام وابن الأنبارى والشيخ خالد الأزهرى وغيرهم من النحاة الذين لم يتبحروا فى القراءات ، فإنه يجب ترشيق كل ماذكروه سواء نسبوه أو لم ينسبوه .

وتتنوع دراسة القراءات القرآنية وتتعدد صورها لغويا ونشير إلى أهمها فيما يأتى :

أولا : جمع مايتصل بقراءة قارىء بعينه بغية تحليل قراءته طبقا لمستويات التحليل اللغوى بدءا بالأصوات فالبنية فالتركيب فالجملة فالدلالة ، ويتطلب هذا التحليل تنسيق مايتصل بكل مستوى فى نطاق الموضوعات المكونة له بحيث تصل فى النهاية إلى تصور شامل لكل مايميز قراءة القارئ من خصائص فى مجال الدراسة .

ثانيا : يمكن دراسة ظاهرة بعينها من ظواهر اللغة فى أى مستوى من مستوياتها من خلال جمع المأثور من القراءات على اختلافها مما يتصل بهذه الظاهرة ، ويمكن فى مثل هذه الحالة دراسة مجالات الاتفاق والاختلاف بين القراءات فى الظاهرة موضوع البحث وتحليل الأسباب اللغوية المؤدية الى هذا الاتفاق والاختلاف .

تاسعا : دراسة المصادر المختلفة التى تتناول موضوعا أو أكثر فى الموضوعات السابقة .

وينبغى أن يراعى فى دراسة أى كتاب أمران متكاملان :

الأول : دراسة الكتاب نفسه.وتتم هذه الدراسة عن طريق تحديد موضوع الكتاب ومنهجه ومادته العلمية ومصادره التي أفاد منها ، ولاينبغي في هذا المجال الاكتفاء بما قد يذكره المؤلف في تقديمه لكتابه لأن من المحتمل أن يكون مايذكره المؤلف غير مطابق لما يسفر عنه تحليل الكتاب ، إذ من الجائز أن يكون المؤلف قد ذكر في مقدمته من المعلومات مايشير الى ماينوى عمله ثم حيث ألف الكتاب اضطر-تحت تأثير ظروف معينة-إلى الخروج عما رسمه لنفسه في مقدمته،مما يتطلب ضرورة الاتصال المباشر بالكتاب نفسه دون الاكتفاء بما يذكر عادة في المقدمات .

الثاني : دراسة الظاهرة أو الموضوع الذى يتناوله الكتاب حتى يمكن الوقوف على مدى إفادة المؤلف من سابقيه وحجم ماقدمه بكتابه من اضافة.وفى ضوء هذا التصور يصبح اغفال دراسة الظاهرة بصورة مباشرة نقصا في دراسة أى كتاب من الكتب التى تناولتها، وهو نقص شائع بين الدارسين.الأمر الذى فرض علينا التنبيه عليه والاشارة إليه .

- ٣ -

(مناهج البحث اللغوى ومدى إمكان استعمالها فى دراسة)
(القرآن الكريم)

تتعدد مناهج البحث اللغوى وتتنوع ،ويمكن بصفة عامة الاشارة إلى أهم هذه المناهج فيما يأتى :

أولا : المنهج الوصفى :

وغاية الباحث فى هذا المنهج دراسة ظواهر اللغة من خلال تحليل النصوص المختارة فى هذه الدراسة والوقوف فى تحليلها عندما هو موجود فيها من غير اضافة اليها ، أو حذف منها ، أو تغيير لها .

إن الباحث اللغوى فى هذا المنهج يلتزم بما هو موجود بالفعل من ظواهر ولايسمح لنفسه بافتراض ماليس له وجود ، وهو حين يحلل ظاهرة ما يجعل غايته وصف الظاهرة كما هى دون محاولة لتأصيلها أو تعليلها أو ربطها بغيرها.وبذلك يرفض أساليب التقدير والتأويل على اختلافها ، فلا يقبل دعوى الحذف أو الزيادة أو التقديم أو التأخير أو الفصل أو الاعتراض أو الاتساع أو التخفيف أو غيرها . إنه يرى أن النص اللغوى على نحو ماهو عليه هو الحقيقة الوحيدة التى يجب أن يصفها بصورتها التى هى عليها وأن يصب وصفه لها فى صورة قواعد تعبر عنها . والمنهج الوصفى منهج حديث فى البحث اللغوى يمكن أن نرده إلى ثلاثينيات هذا القرن العشرين حين شاع فى الدراسات اللغوية الأخذ بالأساليب العملية فى وصف ظواهر اللغة فى مستوياتها المختلفة .

وقد نقل هذا المنهج إلى العالم العربى جملة من المتخصصين فى اللغة الذين درسوا على ضوئه فى الغرب بصفة عامة وفى انجلترا بصفة خاصة .

وإذا كان ثمة بعض الجوانب التراثية التى اتخذ منها بعض النحاة مواقف تلتقى مع المنهج الوصفى فى بعض خطواته ، فإنه لاينبغى أن نغفل عن أن مثل هذا اللقاء أو التلاقى فى النتائج ليس معناه الاتفاق فى الأسس والمبادىء . فإن النحو العربى القديم ليس نحوا وصفيا فى أى أساس من أسسه على نحو ما سنفصل القول فيه بعد حين .

ولايمكن وصف أحد من النحاة القدامى بأنه وصفى لمجرد أخذه بفكرة تتفق مع بعض الأفكار الوصفية أو قوله برأى يلتقى مع بعض آراء هذه المدرسة ، لأن من أسس المنهج الوصفى كما أسلفنا ربط الدراسات اللغوية بمراحل تاريخية دون أن نحكّم مرحلة على أخرى،أو بتعبير آخر تصور اللغة على أنها كائن حى تتميز كل مرحلة من حياته بخصائص تخالف ماتتميز به غيرها من المراحل ، ولايمكن الحكم على مرحلة منها بخصائص مستمدة من مرحلة مغايرة لها .

واللغة بهذا التصور عندهم ممتدة ومحدودة معا ، هى ممتدة بحكم الروابط التاريخية وهى محدودة بحكم الظواهر والخصائص المرحلية .

وهذا المبدأ دعامة أساسية من دعامات المنهج الوصفي ، وحقيقة مسلمة من حقائقه ، وليس من النحاة العرب من يقبل ذلك بحال ، لأن نقطة البدء الأساسية في التراث النحوي هي أن العربية ذات امتداد تاريخي في خصائصها الأساسية والبنيوية منها بخاصة وأنه لاسبيل الى الفصل المرحلي في تاريخ العربية ، كما لاسبيل الى القول بحصر ظواهرها في مرحلة بعينها .

ومرد هذا كله كما هو معروف ارتباط العربية بالقرآن الكريم ، الأمر الذى جعل من المسلم به عند نحاة العرب امتداد العربية في الزمان بخصائصها وظواهرها ونظمها التي كانت عليها حين نزل القرآن ، واعتبار هذه الخصائص والظواهر والنظم هي النموذج الأمثل الذى لابد من محاكاته في الصياغة اللغوية،وهي مستوى الصواب الذىلابدمن الالتزام به وصب النصوص اللغوية في قوالبه .

وإذا كانت هناك بعض التغيرات الناتجة عن التطور اللغوى فإنه لامحيص من رفض مايمس منها ظواهر اللغة وخصائصها الأساسية ونظمها البنيوية والتركيبية ، ولعل أبرز مثال على ذلك فقد العربية المعاصرة لظاهرة الاعراب ، فبالرغم من أن اللهجات العربية المعاصرة جميعا قد فقدت هذه الظاهرة مما يعني أن وجود الظاهرة على بعض الألسن عمل صناعي في المقام الأول ، فإن اللغة العربية الفصحى ترفض الاعتراف بانتهاء ظاهرة الاعراب ولاتقيم وزنا لفقدان هذه الظاهرة واستقرار هذا الفقدان لمرحلة تاريخية طويلة .

ويمكن أن نجمل أهم المآخذ على المنهج الوصفى من وجهة نظـــر البحث النحوى التقليدى فى الآتـى :

١) اقتصار الدرس الوصفى على مرحلة محددة تاريخيا يتضمـــن قصورا فى البحث اللغوى نظرا لما تتصف به اللغة من الحيويـــة التى تمنح ظواهرها القدرة على التطور المستمر والمتصل .

٢) رفض المنهج الوصفى البحث فى تفسير الظواهر وتعليلها يســلم إلى تضييق مجال واسع من الممكن اذا اتصف بالموضوعية أن يوصلنا إلى حقائق كثيرة فى التعرف على اتجاهات التطور اللغـــوى وخصائصه .

٣) انحصار البحث الوصفى فى ماهو موجود فى النصوص من ظواهــر يفقد قواعده التى ينتهى اليها المرونة فى التطبيق اللغــــوى ويحرمها من المقدرة على استيعاب الأشكال التعبيرية اللغويـــة المبنية على لحظ العناصر المؤثرة فى الموقف اللغوى .

٤) رفض الاعتداد بمثل لغوى أعلى تكون نظمه محور اهتمــــام الناطق اللغوى ومناط رعايته يتضمن اقرارا بصواب مايمكـــن أن يكون من قبيل الخطأ اللغوى الأمر الذى قد يسلم الـــى تضارب مستويات الصواب ومن ثم تناقض مايستخلص منهـــا من ضوابط ونظم .

ثانيا : المنهج التاريخي :

محور هذا المنهج أن الضرورة العلمية تقتضى فى الدرس اللغـوى لأن يمتد البحث ليتناول مراحل متعددة من اللغة موضوع الدراســة .

لأن اللغة فى حركة دائمة شأنها شأن الكائنات الحية وهى فى هذه الحركة قد تغير بعض الظواهر فيها بتوسيع مجالها أو تضييقه كما قد تبتكر بعض الظواهر أو تستغنى عن بعضها ، ومعنى هذا أنه لاسبيل الى فصم مرحلة عن أخرى فى البحث اللغوى لأن ذلك معناه اغفال ماقد يكون بمثابة جذور ظاهرة معينة أو نتائج لها أو شكل من أشكالها ، ولذلك لم يكن بد من أن نحاول فى الدرس اللغوى أن نمد أبصارنا لنحيط بأطول مايمكن أن نحيط به من التاريخ اللغوى لنحاول فى ضوء ذلك معرفة خصائص ماندرسه من ظواهر ونصحبها خلال مراحل حياتها نشأة وتطورا ، وهكذا يوسع المنهج التاريخى مجال البحث اللغوى فلايقتصر على مرحلة زمنية أو فترة تاريخية وهو بذلك أكثر قدرة على تفسير الظاهرة اللغوية ، وتحديد حركتها ، وبيان اتجاهاتها من المنهج الوصفى .

ثالثا : المنهج المقارن :

وهو منهج حديث نسبيا فى البحث اللغوى اذ لم توضع أسسه إلا بعد الأخذ بفكرة الأسرات والفصائل فى أخريات القرن الثامن عشر الميلادى ، ويعتمد هذا المنهج على امكان استكشاف مدى التوافق والاختلاف بين الظواهر فى اللغات التى تنتمى إلى أصل واحد ، كالعربية والعبرية والجعزية والأكادية والسريانية ، وذلك لأن هذا الانتماء يحمل بالضرورة عناصر متماثلة بين اللغات المتفرعة عن الأم الواحدة ، فاذا وضعنا فى الاعتبار احتمال تفاوت درجة التطور بين لغات الأسرة الواحدة ، أصبح من المهم

معرفة مايصيب الظاهرة اللغوية موضوع الدراسة فى لغات المجموعة أو الأسرة التى تنتمى اليها ، لأنها قادرة على أن تلقى الضوء على مرحلة من مراحل الظاهرة ، سابقة أو لاحقة ، أى أنها بمثابة توضيح لجذور الظاهرة فى الماضى أو تصوير لما ستصير إليه فى المستقبل .

وبهذا يتضح أن المنهج المقارن أكثر اتساعا من المنهج التاريخى ، إذ لايقتصر على اللغة موضوع البحث بل يستعين فى تحليل ظواهرها بالنظر فى بقية لغات المجموعة التى تنتمى معها إلى أم واحدة .

رابعا : المنهج التقليدى :

لانستطيع علميا أن نصف المنهج المتبع فى الدراسات اللغوية العربية بعامة والنحوية والصرفية بخاصة فى تراثنا العربى بأنه منهج يلتزم بالضوابط العلمية فى أى من المناهج الثلاثة السابقة بالرغم مما قد يبدو من أخذه لبعض عناصر من المنهجين الوصفى والتاريخى. فإنه ليس وصفيا وإن أخذ بفكرة الالتزام بنصوص مرحلة تاريخية محددة لأن المرحلة التى اعتد بها اللغويون العرب تمتد نحو ستة قرون شهدت تطورات كبرى متعددة فى المجالات السياسية والاجتماعية والدينية والثقافية والحضارية جميعا،وهى لذلك لاتصلح أن تكون فترة لغوية واحدة فى المنهج الوصفى ، فضلا عن أن المنهج التقليدى المتبع فى الدرس اللغوى يرفض الاعتداد بما بعد عصر

الاستشهاد ويعطى أهمية بالغة لتفسير الظواهر وتعليلها بحيث يمكن القول بأن العلة تلعب دورا بالغ الأهمية فى التراث اللغوى العربى ، ويأخذ بفكرة المثل اللغوى الأعلى ويجعل بذلك القاعدة اللغوية سابقة على النص وليست تالية له ، وهذه جميعا عناصر يأباها المنهج الوصفى ، كذلك يمكن أن نجد فى تراثنا اللغوى ملامح من الاهتمام بالجذور التاريخية لبعض المسائل والموضوعات اللغوية ، كالبحث مثلا فى الأدوات وهل هى بسيطة أو مركبة ، وتحليل بعض ضوابط الأساليب ، وتقرير ما كانت عليه فى بعض المراحل التاريخية ، لكن ذلك لاينبغى أن يسلمنا الى القول بأن البحث التقليدى يخضع لمقولات المنهج التاريخى؛إذ الحقيقة الأساسية عند اللغويين العرب اعتبار الفصحى مرحلة واحدة ممتدة من العصر الجاهلى حتى نهاية عصر الاستشهاد.ومن ثم الأخذ بما يوجد فى هذه المرحلة كلها من نصوص،واستقراء مافى نصوصها جميعا من ظواهر، بغض النظر عن انتمائها الى فترة بعينها ، إنه ليس ثمة عند اللغويين العرب فترة" سابقة تلقى الضوء على الظاهرة موضوع الدراسة وتفسر ماقد يكون من غموض فيها ، وبذلك يتعذر عمليا وصف منهج البحث التقليدى بأنه منهج تاريخى .

إن لمنهج البحث اللغوى التراثى سمات خاصة تميزه عن غيره من المناهج وتجعله كيانا مستقلا برغم ماقد يبدو من صور التشابه فى بعض المواقف أو الجزئيات بينه وبين غيره من المناهج المستحدثة ونشير هنا إلى أهم سمات هذا المنهج فيما يأتى :

(١) الأخذ بفكرة الاطار الزمني للنصوص محور الدراسة والتحليل ومناط استخلاص القواعد ، وفي هذا المجال تميز المباحث اللغوية التقليدية بين نوعين من النصوص ينتميان الى مرحلتين من الزمان :

النوع الأول : نصوص عصر الاستشهاد الذى يبدأ كما هو معروف من أقدم النصوص العربية قبل الاسلام ويمتد كما هو مقرر الى منتصف القرن الثاني الهجرى في الحواضر ومنتصف القرن الرابع الهجرى في البوادى ، ويوشك اللغويون القدامى أن يتفقوا على أى نص من نصوص هذه المرحلة مهما كانت خصائصه حجة في مجال تقعيد اللغة الفصحى ، أى يجب وضعه موضع الاعتبار وعدم اهمال دلالته بغض النظر عن مدى اتفاقه مع غيره من النصوص فيما يحمله من ظواهر أو انفراده بالظاهرة التي يحملها .

والنوع الثاني : النصوص التى تنتمى إلى مابعد هذا العصر وهى نصوص لاتتسم بالحجية ومن ثم فان مافيها من ظواهر مخالفة لايعتد به في تقعيد اللغة الفصحى والأمر كذلك أيضا فى النصوص التى تحمل ظواهر موافقة ، فإنها بدورها ليست مناط الاحتجاج ، وإنما أقصى ماتتصف به أنها أمثلة للظاهرة ونماذج تطبيقية على القاعدة ، وليست شواهد على أى منهما ، والمثال كما هو ثابت نص لغوى مصنوع يؤدى وظيفة توضيحية لغاية تعليمية ، فليست له فى ذاته أهمية .

٢) الأخذ بفكرة الاطار المكانى للنصوص محور الدراسة وارتباط هذا الاطار بالبعد عن مواطن الاحتكاك باللغات الأجنبية وهكذا رفض اللغويون العرب الأخذ عن عدد من القبائل كانت تعيش فى أطراف شبه الجزيرة وغيرها من المناطق التى تعرضت للاتصال بالأجناس غير العربية ولغاتها الأعجمية ٠

٣) تصور اللغة الفصحى على أنها مجموع النصوص الى تنتمى إلى القبائل العربية غير المعرضة للاتصال باللغات الأجنبية فى نطاق فترة عصر الاستشهاد ، فاللغة إذا ليست شيئا آخر غير لغات هذه القبائل ، وإذا كان من المستحسن رعاية مايشيع من ظواهر فى هذه اللغات ، فليس ذلك على سبيل الوجوب لأن اللغوى يعترف بكافة اللغات ويضعها فى تحليله موضع الاعتبار ، وللناطق اللغوى أن يأخذ بما يشاء منها سواء دعته الى ذلك حاجة فنية أو ميول شخصية ٠

وحسبنا أن نشير هنا إلى نص ابن جنى فى خصائصه فى الفصل الذى عقده تحت عنوان (باب اختلاف اللغات وكلها حجة)-ويعنى باللغات اللهجات القبلية-وهو يصدّر الفصل بقوله:(اعلم أن سعة القياس تبيح لهم ذلك ولاتحظره عليهم)٠ ويضرب لذلك مثلا بما الحجازية و التميمية ، فإن ليس للباحث أن يرد احدى اللغتين بصاحبتها لكن غاية ماله فى ذلك أن يتخير احداهما فيقويها على أختها ٠

ثم يعقب على ذلك بقوله : (هذا حكم اللغتين إذا كانتا فى الاستعمال والقياس متدانيتين متراسلتين أو كالمتراسلتين ، فأما أن تقل احداهما وتكثر الأخرى جدا فانك تأخذ بأوسعهما رواية وأقواهما قياسا) ، على أن هذا الأخذ ليس فى سبيل الالزام، إذ يجوز أن يستعمل مايشاء من اللهجات بما فيها تلك اللهجة الضعيفة بما يميزها من خصائص فى كل مستوياتها من غير أن يفقد الفصاحة .

(إن الناطق باللغة إذا استعمل لهجة ضعيفة لم يكن مخطئا لكلام العرب لكنه يكون مخطئا لأجود اللغتين ، فأما إن احتاج الى ذلك فى شعر أو سجع فانه مقبول غير منعى عليه ، وكذلك إن قال: يقول على قياس من لغته كذا، ويقول على مذهب من قال كذا وكذا، فإن الناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ).

وليس ابن جنى بدعا بين اللغويين العرب بل إنه يعبر فى موقفه هذا عن النهج الذى سلكه اللغويون على اختلاف تجمعاتهم الاقليمية (١) ، واتجاهاتهم الفكرية ، واهتماماتهم الموضوعية .

ولقد ترتب على ذلك كله نتيجة بالغة الخطر ، هى أن اللغوى صار ملزما بمراعاة كل النصوص المنسوبة الى عصر الاستشهاد

---

١) تجمعاتهم الاقليمية يقصد بها المدارس النحوية أى مجموعة النحويين الموجودون فى اقليم من الأقاليم فى فترة من الفترات .

لأنها جميعا كلها حجة يجب الأخذ بها ، ولكن هذه النصوص نظرا لانتمائها الى مستويات لغوية متعددة تتسم بقدر كبير من الاختلاف فى ظواهرها والتفاوت فى قواعدها .

وهكذا أصبحت مهمة اللغوى والنحوى بخاصة أشد صعوبة إذ كان عليه استخلاص مايراه صالحا من ظواهرها لبناء القواعد عليه من ناحية ، ثم تسويغ مايخالف قواعده من نصوص من ناحية أخرى ، ولقد اضطرته هذه المهمة المزدوجة الى ابتكار وسيلة لم يسبق اليها فى لغة أخرى غير العربية ، وهى تأويل مايقبل التأويل من نصوص تخالف القواعد ، وتنهض فكرة التأويل فى جوهرها على أن للنص اللغوى مستويين ، ظاهر وباطن ، فإذا كان المستوى الظاهر لم تتوافر فيه متطلبات القواعد فإنه ينبغى النظر الى ماتحت هذا الظاهر لمحاولة تطبيق القواعد عليه ، وذلك عند النحاة ممكن عن طريق القول بالحذف أو الزيادة أو التقديم أو التأخير أو الفصل والاعتراض أو التخفيف أو الاشتراك أو الاهمال أو التضمين أو التوسع أو الاستغناء الى غير ذلك من الصور التطبيقية التى ابتكرها اللغويون والنحويون بخاصة لتسويغ مايخالف قواعدهم من نصوص عصر الاستشهاد . وبهذا صار التأويل عنصرا أساسيا من عناصر المنهج اللغوى التقليدى .

٥) افتراض واقع لغوى لايمتد عن واقع اللغة وحدها وإنما يضع فى الاعتبار أيضا معطيات هذه القواعد المرنة المستنبطة من

المستويات اللغوية المختلفة . وقد بدأ هذا الافتراض في مجال المفردات والصيغ بما يمكن أن يسمى اشتقاقا ، ثم تجاوز هذا المجال الى ميدان أوسع وأرحب وأعمق خطرا هو التراكيب المعنوية .

٦) الأخذ بمبدأ تعليل الظواهر واعتبار هذا التعليل غاية ضرورية من غايات البحث اللغوى . وقد بدأ التعليل بصورة محدودة وجزئية في محاولة للوقوف على حكمة صيغة من الصيغ أو السر في تركيب عبارة من العبارات ثم مالبث أن اتسع نطاقه وامتد مجاله فشمل كل ماهو موجود في اللغة ومايفترض وجوده أيضا . ثم انتقل بعد ذلك الى مرحلة ثالثة حين صار عنصرا أساسيا من عناصر القياس النحوى .

وأساس التعليل مبنى على ماتتصف به العربية عند الباحثين الأقدمين من احترام يكاد يشارف مرحلة التقديس ، ومن ثم لم يكن بد في كل ظاهرة من ظواهرها أن تصدر عن حكمة دقيقة تتبدى في خصائصها .

ومهمة اللغوى لاينبغي أن تقتصر على الوقوف على الظواهر بغية التعرف اليها والالمام بها وتقعيدها ، بل يجب أن تمتد الى مافيها من أسرار وماوراءها من حكم ، ولذا نجد في هذا المقام خيرا من نص الخليل الذى يقول فيه (إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها وقام في عقولها علله وإن لم ينقل ذلك عنها واعتللت أنا بما عندى أنه علة لما عللته منه ، فإن أكن أصبت العلة

فهو الذى التمست، وإن تكن هناك علة فمثلى فى ذلك مثل رجل حكيم دخل دارا محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة؛ فكلما وقف الرجل فى الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا لعلة كذا وكذا، وبسبب كذا وكذا، سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم البانى للدار فعل ذلك للعلة التى ذكرها هذا الذى دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة إلا أن ذلك مما ذكره الرجل محتمل أن يكون علة لذلك. فإن سنح لغيرى علة لما عللته من النحو هى أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها) .

القسم الثاني

نصوص نحوية

١- في حد الفعل وعلاماته .

٢- في أنواع الأفعال وعلامات كل نوع .

٣- في حكم الأفعال إعرابا وبناء .

النص الأول

من كتاب :(المرتجل) لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد ابن أحمد بن الخشـــاب

(المتوفـى ٥٦٧ هـ) (١)

وأما الفعل ، فحده أنه لفظة تدل على معنى في نفسها مقتـــرن بزمان محصل ، فقولنا : (تدل على معنى في نفسها) احتراز مـــن الحرف ، لأن الحرف يدل على معنى في غيره ·

وقولنا : (تدل على زمان) ، لأن الفعل وضع ليدل على الزمان ولهذا انقسمت معانيه في الدلالة على الزمان بانقسام الزمان ، فكان ماضيا وحاضرا ومستقبلا ، كما أن الزمان منه ماض وحاضـــــــر ومستقبل ·

والفرق بينه وبين الاسم أن الاسم لايدل مع معناه على زمـــان ذلك المعنى ، إلا المصادر خاصة فإنهـــا تدل على أزمنة مبهمـــة ، فزادوا في حد الفعل لفظة (محصل) ليقع الفرق بين الأفعـــــال ومصادرها ·

---

(١) الكتاب مطبوع بتحقيق علي حيدر ، ومنشور بدمشـــــق سنة ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م ·

وسمّوه فعلا ولم يسمّوه(عملا)، لأن الفعل أعم من العمل ، ألا ترى أنك إذا أمرت مأمورا بالبناء مثلا ، فقلت : ابن دارا،فائتمر، جاز أن يقول : قد عملت ما أردت ، وجاز أن يقول : قد فعلت ، ولو قلت : تكلم مثلا ، ففعل ، لم يقل إلا : قد فعلت،ولم يحسن أن يقول : قد عملت ، فالفعل على ما أريتك أعم من العمل ، فلذلك لقبوا هذا القسم(فعلا)ولم يلقبوه(عملا)، ولعلة أخرى حسّنت فيه هذا اللقب دون غيره .

فأما علاماته فمنها أيضا لفظية ، ومنها معنوية ، فمن اللفظية أن يحسن دخول(قد)عليه كقولك : قد قام ، وقد قعد ، وقد يقوم وقد يقعد .

وقد حرف يُقرّب الفعل الذى يدخل عليه من زمن الوجود أى الحال .

ومنها(السين)و(سوف) ، وهما حرفان إذا دخلا على الفعل المضارع أخلصاه للاستقبال وخلّصاه من الشّياع الذى كان يحتمله قبل دخولهما عليه ، وذلك أن لفظ المضارع - مجردا من قرينة - يحتمل الحال والاستقبال ، فهو صالح لهما على سبيل البدل ، فإذا قلت : زيد يضرب ، احتمل (يضرب) أن يكون للحال ، وجاز أن يكون للاستقبال ، والحال أولى به لأنها الحاصلة الموجودة . فاذا أردت أن تخلصه للاستقبال وترفع عنه احتماله للحال أدخلت السين أو سوف فقلت : سيقوم ، أو سوف يقوم ، فخلص للاستقبال ، ولم يحتمل مع دخولهما إياه معنى غيره .

وهما ـ وإن دلا على هذا المعنى واشتركا فيه ـ فبينهما فرق في الاستعمال ، وذلك أن سوف أشد تنفيسا وأوسع زمانا من الزمان الذى تدل عليه السين ، وكلٌ مع ذلك للاستقبال .

فقولك على هذا : سوف أكرمك ، أشد تراخيا وبعدًا في الزمن المستقبل من قولك : سأكرمك ، وسأكرمك أقرب إلى زمن وجودك من سوف أكرمك .

وتتصل (السين) بالفعل اتصالا أشد من اتصال (سوف) به ، وذلك ظاهر، لأنها ـ أعنى السين ـ على حرف واحد ، فهى أشبه بما عليه غالب الحروف في اللفظ ، وسوف على ثلاثة أحرف ، فهى قريبة الشبه من صيغ الأسماء (ومن خاصة الأسماء في الدلالة الاستقبال والاكتفاء) ولذلك ساغ دخول اللام على سوف في مثل قوله عز وجل : (ولسوف يعطيك ربك فترضى) ، ولم يجز دخولها في السين ، فلا تقول مثلا : ولسأكرمك .

وليست عند المحققين ـ أعنى السين ـ محذوفة من سوف ، وإن أعطت معناها وكانت كبعض لفظها ، بل كل منهما حرف موضوع برأسه .

وذهب الكوفيون لما رأوا السين تدل من الاخلاص للاستقبال على ما تدل عليه سوف ، وأنها كبعض لفظها إلى أنها محذوفة منها ورووا : سوف أفعل ، وسو أفعل ـ بحذف الفاء ـ وسأفعل بحذف الواو والفاء ، وليس في باب الحروف الحذف ولا التصرف .

ويدلك على الميزة بينهما أنك تفرق بينهما في التسمية بهما -لو سميت - فتقول : إذا سميت بسوف أو أجريتها اسما باخبارك عنها: هذا سَوْفٌ وإن سَوْفاً ، كما قال :(إن ليتا)، ولو أردت هذا في السين لقلت فيه : ساء ، بما بينوه ، فاعلمه .

ومن علاماته اللفظية اتصال تاء الضمير وواوه وألفه ونونه به كقولك : قمت وقاما وقمن وأشباه ذلك من ضمائر الفاعلين .

وإنما كانت هذه خاصة للفعل - أعني اتصال هذه الضمائر به - لأنها فاعلة والفاعل يفتقر إليه الفعل ، والأسماء لاتفتقر إلى الفاعل بحق الأصل ، فلم تتصل هذه الضمائر به .

فإن اتفق من الأسماء مايفتقر إلى الفاعل كالمصادر المعملة عمل الأفعال ، وأسماء الفاعلين الجارية عليها ، والصفات المشبهة بها ، وماجرى هذا المجرى (كانت في الاحتياج الى الفاعل محمولة على الفعل)،ولم تتصل هذه الضمائر به كاتصالها بالفعل ، لأن الفعل له العمل بحق الأصل ، وهذه الأسماء فروع عليه (في العمل) ، ولهذا لايعتد بالضمائر التي تتضمنها هذه الأسماء فتكون معها جملة مستغنية قائمة بنفسها ، والأفعال معتد بما تتضمنه من الضمائر ، ألا ترى أنك إذا قلت : زيد يضرب ، كان (يضرب) جملة تامة من فعل وفاعل بالضمير الذي يتضمنه (يضرب) ، إذ التقدير:زيد يضرب هو ، ولو قلت : زيد ضارب ، لكان ضارب متحملا ضميرا يرجع إلى زيد ، ويرتفع بضارب رفع الفاعل بفعله ، ولكن لايعتد به ، فيكون

مع ضارب جملة كما كان جملة مع الفعل، بدليل إنه يجوز أن تقول: يعجبني الذى يضرب ، ولاتقول : يعجبني الذى ضارب، إلا على تقدير ضعيف فى القياس ، وهو أن يُقدَّر حذفٌ فيكونَ التقدير: الذى هو ضارب .

ومن خواصه اتصال التاء الساكنة للتأنيث بآخره ، كقولك : قامت جمل، وقعدت هند، ونعمت المرأة، وبئست الجارية ، كما قال الشاعر :

....نعمتْ زورقُ البلد

تاء التأنيث تدخل الأسماء على حدٍّ ، وتدخل الأفعال على غير ذلك الحد فى المعنى ، فلذلك اختلف حكماها فى اللفظ ، لأن التى تلحق الأسماء (تلحقها) (لمعنى) يصح وجوده فى الاسم حقيقة ، وهو التأنيث ، وتتناول لفظ الفعل لمعنى لايصح وجوده فى الفعل حقيقة ، إذ الأفعال لايكون منها مذكر ومنها مؤنث على الحقيقة، فدخول التاء (الساكنة) فيها إنما هو للدلالة على تأنيث فاعلها .

فالتى تدخل الأسماء تتحرك وتكون حرف إعراب فى الاسم، ويختلف حكمها فى الوصل والوقف فى اللغة الجيدة ، فتكون تاء فى الوصل ، فإذا وقفت عليها قلبتها هاء ، كقولك : قائمة ومسلمة (والخط على الوقف فلذلك كتبت فى حالتيها هاء .. وهى فى الفعل كيف وقعت تاء ممدودة) .

ومن العرب من يقف على لفظها الذى لها فى الوصل ، فتكون تاء في الحالتين فيقول : هذه قائمتْ ومسلمتْ ، وعليه أنشدوا :

الله نجاك بكفى مسلمت ....

وروى في بعض كلامهم : يا أصحاب سورة البقرت ، فأجاب المجيب : والله مامعى منها آيت ، يريد ذلك البقرة ويريد هذا آية .

والتاء الداخلة على الفعل تاء ساكنة فى الوصل والوقف ، لاتتحرك إلا أن يلقاها ساكن كقولك : قامت المرأة .

ومن خواصه دخول حرف الجزم عليه كقولك : لم يضرب ولم يقم ولم يسرم .

وحروف الجزم فى الأفعال نظيرتها حروف الجر فى الأسماء ، لأن معانى كل واحد من القسمين - أعنى الجوارّ والجوازمَ - إنما تصح فيما اختصت به.فالجوارُّ مختصة بالاسم ، لأن معانيها لاتصح إلا فيه ، والجوازم مختصة بالأفعال لأن معانيها لاتصح إلا فيها ، والحرف إنما وضع بحيث يصح معناه .

ومن خواصه اتصال النون الشديدة أو الخفيفة به للتأكيد كقولك : هل تقومَنّ يازيد ، وهل تقومَن ياعمرو ، فهاتان النونان تدخلان الفعل لتأكيده ، فهما من خواصه كما أن التنوين من خواص الأسماء .

فأما علامات الفعل المعنوية ، فمثل أن يكون أبدا مسندا إلى غيره ، ولايسند غيره إليه ، وربما جُعِل هذا حدا له،وليس بحد، بل رسم له،والحد التام له مابدأنا به .

ولفظة الإسناد أعم من لفظة الإخبار ، لأن الإخبار ما احتمل الصدق والكذب فلم ينطلق إلا على ما احتملهما ، والإسناد ينطلق على ما احتملهما وهو الخبر وعلى مالايحتملهما كالاستفهام والأمر والنهي وما أشبه ذلك مما ليس بخبر ، فكل خبر مسند ، وليس كل مسند خبرا ، فلهذا كان استعمال الإسناد في تعريف الفعل أولى من استعمال الإخبار .

* * *

التعليـــق

يتناول ابن الخشاب : أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد ، المتوفى سنة ٥٦٧ هـ - في هذا النص ثلاث نقاط أساسية هي على الترتيب :

١- حد الفعـــل .

٢- تعليل لفظ المصطلح ، وبيان لِمَ سُمّيَ الفعلُ فعلا .

٣- علامات الأفعال .

ولعلك تلحظ من الوهلة الاولى أن في ترتيب هذه النقاط نظرا ، وأنه لو قدم النقطة الثانية على الأولى لكان أولى ، لأن تفسير إيثار مصطلح على آخر أمر يسبق ماعداه من المسائل ، إذ المصطلح بمثابة المدخل أو العنوان لما بعده من مسائل ، ولعل لابن الخشاب في هذا الترتيب مبررا ، إذ إن المصطلحات ليست متصلة باعتبارات لفظية فحسب ، وإنما هي وثيقة الصلة بالمعاني التي تدل عليها ، ومن ثم يكون تحديد المعنى مقدمة - أو كالمقدمة - لبيان اللفظ . وهكذا يكون (حد الفعل) والتعرف إلى دلالته تمهيدا ضروريا لاضاءة بعض الاعتبارات التي حكمت اختيار لفظ المصطلح فيه .

وسنعرض بإيجاز لكل نقطة من هذه النقاط التلات على الترتيب الذى آثره ابن الخشاب :

أولا : حد الفعل :

محور الحد - كما ذكر ابن الخشاب - دلالة اللفظ على أمرين معا :

على معنى فى نفسه ، وعلى زمان معين ، والأمر الأول ـ وهو الدلالة على معنى فى نفسه ـ يحترز به من الحرف ، وذلك لأن الشائع نحويا أن الحرف لايدل على معنى فى نفسه وإنما يدل على معنى فى غيره ، ولكنه يسع الاسم ، لأن الاسم ـ كالفعل ـ يدل على معنى فى نفسه ، ومن ثم كان الأمر الثانى الذى يميز الفعل بدلالته الزمنية ، إذ إن الأسماء ـ فى مجموعها ـ لاتدل على زمان محدد . فإذا اعترض معترض بأن من الأسماء مايدل على الزمان ـ كالمصادر وماماثلها من المشتقات الاسمية ذات الدلالة الزمنية ـ رد ابن الخشاب بأن ثمة فارقا بين دلالة الفعل على الزمن ودلالة هذه الأسماء عليه ، فالزمن فى الفعل محدد ، ومن هنا كانت أقسام الفعل مرتبطة بأقسام الزمان ، أما الزمن فى الأسماء فمبهم لاتحديد فيه ، ومن ثم فإن مايميز الفعل عن الاسم ليس مجرد الدلالة على الزمن ، وإنما الدلالة على الزمن المعين المحدد ، أما مطلق الدلالة على الزمن فأمر يمكن أن يكون موجودا فى الأسماء أيضا .

وقد آثر هذه الفكرة الرضى فى شرحه للكافية حين رأى أن معنى الفعل يقع فى أحد الأزمنة الثلاثة معينا ، فيكون الظرف والمظروف (أى معنى الفعل وزمنه) مدلولى لفظ واحد هو لفظ الفعل . وبهذا المعنى أخرج من الفعل أنماطا من الأسماء ذات الدلالة الزمنية ، حين قال :

فيخرج عن حد الفعل نحو : الضرب والقتل ، وإن وجب وقوعه أحد الأزمنة الثلاثة معينا فى نفس الأمر ، لأن ذلك المعنى بين لايدل عليه لفظ المصدر .

ويخرج نحو : الصَّبوح (١) ، والغَبوق (٢) ، والقيلولة (٣) ، السُّرى (٤) ، لأن اللفظ وإن دل على زمان لكنه ليس أحد الأزمنة الثلاثة ، أى : الماضى ، والحال ، والمستقبل .

وكذلك يخرج نحو : خَلْق السموات ، وقيام الساعة ، لأنه اقترن الحدثان كل واحد منهما بأحد الأزمنة معينا عند مع ، لكن لا بدلالة اللفظ عليه وضعا .

ويخرج أيضا اسما الفاعل والمفعول عند إعمالهما ، وإن كانا لان إلا مع اشتراط الحال أو الاستقبال ، إلا أن ذلك الزمان عملهما العارض لامدلولهما وضعا .

وكذلك يخرج أسماء الأفعال ، لأن ذلك ليس بالوضع ، بل بالوضع الثانى .

الصَّبوح : ما أصبح عند القوم من شراب فشربوه .

الغَبوق : الشرب فى المساء ، وخصه بعضهم باللبن المشروب فى هذا الوقت .

القيلولة : النوم فى الظهيرة .

السُّرى : السير فى الليل .

ثانيا : تعليل لفظ المصطلح :

يوازن ابن الخشاب هنا بين لفظين يصلحان - نظريا - للدلالة على هذا النوع من الكلمات ، وهما : (الفعل) و (العمـــل) ، ويعلل إيثار النحويين مصطلح (الفعل) على نظيره (العمل) بأن لفظ (الفعل) أعم من لفظ (العمل) ، وهو لذلك يسع مـــــن الدلالات مالايسعه نظيره ، ويصلح للتعبير في مواقف لايصلح فيهـــا غيره ، ومثّل لذلك باستعمال لفظ (الفعل) في (الكلام) ، إذ أن بوسعك أن تقول عنه إنـه (فعل) ، ولكن ليس مقبولا أن تعبـــر عنه بأنه (عمل) . وقد شرح علي بن سليمان الحيدرة اليمنـــي المتوفى سنة ٥٩٩ هـ هذه الفكرة بقوله : (وسُمّي فعلا ، لأنه لفـــظ يعبر به عن جميع الأفعال الأحداث لاشتراك المتضادات فيه ، ألا ترى أن القائل يقول : قام زيد؟ ، فنقول : فعل . ويقول : قعـد ؟ ، فنقول : فعل ، ومثله : خرج ، ودخل ، إلى غير ذلك من مختلفـات الأفعال ، فصارت تسمية جامعة ، قال الله عز وجل : (لايُسْـــأَل عما يفعل) ، ولو جئت بغير هذه الأحرف - أعني (الفـــاء) و (العين) و (اللام) - عبارة عن الفعلين المتضادين لاختل عليك هذا الأصل ، ولم يَطّرد ذلك القياس) . وهذا التفسير أكثر قبـــولا من تعليل الأنباري : أبي البركات كمال الدين عبد الرحمـــن ابن محمد ، المتوفى سنة ٥٧٧ ، الذي يقول فيه : إنما سمي الفعـل فعلا (لأنه يدل على الفعل الحقيقي ، ألا ترى أنك إذا قلـــت : ضرب ، دل على نفس الضرب الذي هو الفعل في الحقيقة ، فلمـــا دل عليه سمي به ، لأنهم يسمون الشيء بالشيء إذا كان منـــه بسبب) .

وقد حاول الموصلي : عز الدين عبد العزيز بن جمعه بن زيد ، المتوفى سنة ٦٩٦ هـ في شرحه لألفية ابن معط الجمع بين هذه التعليلات المختلفة ، فقال : (وإنما سمي هذا النوع من الكلام فعلا لأمرين :

أحدهما - أنه يعم الأفعال العلاجية وغيرها ، غريزة كانت وغيرها ، وفي التنزيل : (لايسأل عما يفعل وهم يسألون) ، ولو سمي عملا لاختص بالعلاجية .

الثاني - أنه سمي باسم مدلوله وهو المصدر ، لأنه فعل حقيقة ، فإن قيل : فهلا سمي زمانا لكونه دالا عليه كالمصدر ؟ أجيب بأن دلالته على المصدر بجوهر لفظه لأنه مشتق منه على الأصح ، ودلالته على الزمان بصيغته ، ودلالة الجوهر أقوى من دلالة الصيغة .

ثالثا : علامات الأفعال :

يقسم ابن الخشاب العلامات المميزة للأفعال إلى مجموعتين :

المجموعة الأولى - العلامات اللفظية .

والمجموعة الثانية - العلامات المعنوية .

وتضم المجموعة الأولى سبع علامات ، وهي :

١ - قد :

وهي أداة تفيد أحد معنيين تقريب الماضي من زمن الحال - وهو المعنى الذى اقتصر عليه ابن الخشاب في هذا النص - أو تقليل الحال والاستقبال ، وكلا هذين المعنيين (التقليل) و (التقريب) لايصح إلا في الفعل ، ومن هنا كان دخول (قد) علامة عليه .

٢ - ٣ السين وسوف :

ويطلق عليهما (حرفا الاستقبال) ، نحو : سيفعل ، وسوف يفعل ، وإنما اختصا بالفعل لأنهما يخلصان المضارع للاستقبال بعد صلاحيته له وللحال ، وهذا لايتأتى إلا فى الفعل . وتناول ابن الخشاب بعض مابين الحرفين من فروق يمكن اجمالها فى أمرين هما : اللفظ ، والمعنى .

أما اللفظ فواضح أن (السين) حرف واحد ، وأما (سوف) فثلاثة ، ولذلك كانت السين أشد اتصالا بالفعل من سوف ، وجاز فى (سوف) باعتبارها صيغة مستقلة أن تدخل عليها (اللام) ، كما فى قوله سبحانه : (ولسوف يعطيك ربك فترضى) ، ولم يجز دخولها على السين .

وأما المعنى فالسين وإن اشتركت مع سوف فى الدلالة على الاستقبال ، إلا أن سوف أبعد مدى وأشد تراخيا وأوسع زمانا ، وهكذا تدل السين على المستقبل القريب وحده ، أما سوف فإنها تمتد فى المستقبل إلى زمن بعيد .

٤ - اتصال ضمائر الفاعلين :

وهى كما ذكر : تاء الضمير ، وواوه ، وألفه ، ونونه ، وهى علامة قاطعة الدلالة على فعلية الكلمة لأنه لايشارك الفعل فيها غيره ، وقد علل ابن الخشاب اختصاصها بالأفعال بأنها - أى هذه الضمائر - فاعلة ، والفاعل يفتقر إليه الفعل ، أما الاسم فإن

الأصل عدم حاجته إلى فاعل ، ومن ثم لاتتصل به هذه الضمائر ·

٥- اتصال تاء التأنيث الساكنة بآخره :

واشتراط كون التاء ساكنة لاخراج التاء المتحركة ، فهي تلحق الأسماء للدلالة على تأنيثها ، أما التاء الساكنة فإنها لاتلحق إلا الأفعال للدلالة على تأنيث فاعلها لا على تأنيثها هي ، لأن (الفعل) لاتفرقة فيه بين المذكر والموءنث · وذكر ابن الخشاب فارقا آخر مهما بين تاء التأنيث الساكنة - التي هي من علامات الأفعال - والمتحركة التي تلحق الأسماء ، وهو أن التاء المتحركة حرف إعراب ، أى تظهر عليها حركاته رفعا ونصبا وجرا ، أما الساكنة فإنها تخلص للدلالة على التأنيث ·

٦ - دخول حرف الجزم عليه :

ومثل لهذا الحرف بـ (لم) ، وعلل ابن الخشاب لاختصاص الجوازم بالأفعال بأنها - أى الجوازم - تفيد معاني لاتصح إلا في الأفعال ، فأشبهت بذلك حروف الجر التي تفيد معاني تختص بالأسماء ، مقررا أن الحرف إنما يوضع بحيث يصح معناه ، أى يختص بالقبيل الذى يفيد فيه ·

ومن النحاة من قاس النواصب عل الجوازم ، فذكر أن من بين علامات الفعل (دخول الحروف الناصبة له ، مثل أريد أن تفعل ، ولن يفعل) ، ورأى بعضهم أنه اتجاه غير دقيق ، لأن من بين نواصب الأفعال مايبدو في اللفظ غير داخل عليها ·

- اتصال نون التوكيد به :

ويستوى أن تكون النون ثقيلة أو خفيفة ، وقد اجتمعتا فى قوله تعالى : (ليُسْجَنَنَّ وليكونَنْ من الصاغرين) ، ويعلل ابن الخشاب لاختصاص هاتين النونين بالفعل بأنهما يفيدان التوكيد ، والتوكيد من خصائص الأفعال .

وتلحق نون التوكيد غالبا المضارع والأمر ، تقول: لاتتبعنْ كلماتِ المدلسين المرجفين واستمعنَّ إلى صوت العقل .
وقد تلحق - على قلة - الفعل الماضى لفظا إذا كان معناه مستقبلا ، ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم (فإما أدركَنَّ واحدٌ منكم الدجالَ) ، فلحقت (أدرك) نون التوكيد ، وإن كان بلفظ الماضى لأن دخول (إما) عليه جعله مستقبل المعنى
ومن ذلك قول الشاعر :

دامَنَّ سعدُكِ إن رحمتِ متيَّما
لولاكِ لم يك للصبابة جانحا

فلحقت نون التوكيد (دام) لأنه في سياق يفيد فيه الدعاء والدعاء لايكون إلا بمعنى الاستقبال .

ومن غير الغالب اتصال نون التوكيد بغير الفعل ، ومن هذا القبيل لحاق النون أفعل التعجب كقول الشاعر :

ومستبدل من بعد غَضْيَا صُرَيْمَةً
فَأَحْرِبه من طول فقر وأَحْرِيا(١)

---

(١) (الغَضْيا) : المائة من الابل ،و(الصُّرَيْمَة)تصغير(صِرْمة)بكسر أولها : القطعة من الابل قليلة العدد .

أراد : (أحرين) بنون التوكيد الخفيفة التى أبدلها فى الوقف ألفا . ومن ذلك أيضا لحاقها اسم الفاعل كما فى قول الراجز :

أرأيت إن جاءت به أُملُودا
مُرَجَّلاً ويَلْبَسُ البُرُودا
أقائلُنَّ أحضِرُوا الشهودا (١)

وتشترك (النونان) فى اتصالهما - غالبا - بالأفعال كما أشرنا ، وفى أن الفعل الذى تتصل به إحداهما يبنى على الفتح مع المذكر ، والكسر مع المؤنث ، والضم مع جماعة الذكور ، ولكنهما يختلفان - بعد ذلك - فى أمور ، أهمها :

١- أن التأكيد بالنون الثقيلة أشد من التأكيد بالنون الخفيفة ، أخذا بالقاعدة العامة من أن كل زيادة فى اللفظ تدل على زيادة فى المعنى . فالتأكيد بالنون الثقيلة فى الفعل شبيه بتأكيد الاسم باسمين ، نحو : حضر الطلاب كلهم أجمعون ، أما التأكيد بالنون الخفيفة فأشبه بالتأكيد باسم واحد ، نحو : حضر الطلاب كلهم .

٢- أن التأكيد بالنون الثقيلة ممكن فى الأفعال سواء أكانت مسندة الى اسم ظاهر أو ضمير ، أما التأكيد بالنون الخفيفة فلايمكن إذا كان الفعل مسندا إلى ألف اثنين أو نون نسوة ، وعلل ذلك ابن بابشاذ بأن (ألف التثنية ساكنة والنون ساكنة وكذلك ألف الفصل بعد نون جماعة النساء ساكنة ، ولايجوز

---

(١) (الأملود): الناعم اللين ، يرد أن تحنى المرأة وليدا وهو فى هذه الصورة .

كسرها لالتقاء الساكنين ، لأن نون التوكيد الخفيفة لا تحرك بحال
خلافا للتنوين الذى فى الأسماء . وهذا أحد الفروق بين النون
الخفيفة المؤكدة وبين التنوين فى الأسماء) .

* * *

وأما المجموعة الثانية ، فتتمثل فى علامة واحدة ، هى صلاحية
الكلمة لإسنادها إلى غيرها ، أى أن يُحْكَم بها على غيرها ،
دون أن تكون صالحة لأن يحكم عليها بغيرها ، وابن الخشاب فى
ذلك يسير فى درب أبى على الفارسى (المتوفى سنة ٣٧٧ هـ) ،
الذى يقرر أن الفعل (ماكان مستندا إلى شيئ ولم يسند إليه
شيئ ، مثال ذلك : خرج عبد الله ، وينطلق بكر) . وقد فسره
عبد القاهرة الجرجانى (المتوفى بين سنتى ٤٧١ و ٤٧٤ هـ) بأن
الاسناد علامة تميز الفعل عن نظيريه : الاسم والحرف ، باعتبارات :
(أولها - احتراز من الاسم الذى يخبر عنه نحو : زيد ، وعمرو ،
والعلم ، والجهل ؛ لأن الفعل إذا لم يستقم أن يكون مخبرا عنه
ومسندا إليه شيئ على وجه من الوجوه فقد انفصل من الأسماء التى
يصح الاخبار عنها والاسناد إليها .
والثانى - احتراز من الاسم الذى يكون مسندا إلى غيره ألبتة ،
نحو : متى وإذا وماشاكلهما ، لأجل أن الفعل يكون مقدما على
مايسند إليه كما ذكر من قوله : خرج عبد الله ، وهذه الأسماء
إذا أسندت إلى شيئ كانت مرتبتها بعده وإن تقدم فى اللفظ .
والثالث - احتراز من الحرف لأنه لايكون مسندا ولايسند إليه) .

وللدماميني : بدر الدين محمد بن أبي بكر المتوفى سنة ٨٢٧هـ
مايشبه أن يكون اعتراضا على اعتبار الاسناد علامة مميزة للأفعال
من ناحيتين :

أولاهما - أن الصفات مسندة أبدا ، لأنها إما أن ترفع ظاهرا
أو مضمرا ، فحيث تقع في التركيب لايزايلها كونها مسندة إلى
مرفوعها ، وليس الوصف في قولك : القائم زيد ، مسندا إليه ،
وإنما هو مسند إلى ضمير يعود الى (أل) إن جُعِلَتْ اسما موصولا
أو إلى ضميرٍ موصوفٍ محذوفٍ إن جُعِلَتْ حرفَ تعريف .

والثانية - أن (الاسناد) إن نفع في إخراج مايسند من الأسماء
تارة دون أخرى فإنه يضر في خروج بعض الأفعال ، كالفعل المؤكد
والمزيد والمكفوف ، فإنهن قد زايلهن الاسناد .

والرد على هذا الاعتراض ممكن :

فأما أن الصفات مسندة أبدا فغير مسلم ، ولزومها الإسناد
دعوى تفتقر إلى دليل .

وأما أن من الأفعال مازال منه الإسناد فليس بحجة من وجوه :

أولها - أن النفي فرع عن الاثبات ، ومقتضى هذا أن زوال الاسناد
قد تضمن إثباته بالضرورة .

ثانيها - أن زوال الإسناد إنما يكون لطارىء وليس على سبيل الأصالة .
والكلام في الأصل وليس في الاستثناء من هذا الأصل .

ثالثها - أن الإسناد - وبقية العلامات الأخرى - علامات تميز الكلمة
والصيغة ، أي اللفظة المفردة قبل التركيب ، وليس ذلك واردا في
الصفات بحال .

النص الثاني

من كتاب : (كشف المشكل في النحو)

لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني ، المتوفى سنة ٥٩٩ هـ(١)

وهو - أي الفعل - ينقسم على ثلاثة أقسام : ماض، ومستقبل، وفي الحال. وهذه قسمة صحيحة؛ لأن الفعل لايقع إلا في زمان والأزمنة ثلاثة ، قال الله تعالى : (له مابين أيدينا) فدل على زمان المستقبل ثم قال : (وماخلفنا) ، فدل على زمان الماضي . ثم قال : (ومابين ذلك) ، فدل على زمان الحال ، ويوضح ذلك أن الفعل حركات الفاعلين ، والزمان حركات الفلك .

فالماضي ينقسم على ثلاثة : ماض في اللفظ والمعنى ، مثل : قام زيد وقعد عمرو ، وماض في اللفظ دون المعنى مثل : إن قمتَ قمتُ غدا ، فلفظه لفظ المضي ، ومعناه الاستقبال ، وماض في المعنى دون اللفظ مثل : لم يقم ولما يقم أمس ، فلفظه لفظ المستقبل ومعناه المضي .

والمستقبل أيضا على ثلاثة أضرب مستقبل في اللفظ والمعنى ، وفي اللفظ دون المعنى ، وفي المعنى دون اللفظ ، وخذ تمثيله من قسمة الماضي آنفا ، فأما فعل الحال فلاينقسم لأنه حد مابين الزمانين ولايصح نفيه لعلل منها أنه هو الأصل الذى انفصل عنه الماضي وتفرع منه المستقبل ، والأصل (لايجوز اطراحه) ومنها

---

(١) الكتاب مطبوع بتحقيق الدكتور هادى عطيه مطر ، ومنشور ببغداد سنة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

أن النفي والايجاب أصلان في الأفعال ، وقد وجدنا حرفا لنفي الماضي وهو(لم)مثل : لم يقم أمس ، وحرفا لنفي المستقبل وهو(لن) مثل : لن يقوم غدا ، وحرفا لنفي الحال وهو(ما)نحو أن يقول قائل : زيد يدرس الآن ، ويأكل الآن فتقول : ماهو يدرس وماهو يأكل ، ومنها العلة التي قدمنا ، وهي أن الأفعال تدل على ثلاثة أزمنة ، كل فعل يدل على زمان مخصوص ، لأنها إنما جاءت دلالة على الزمان والحدث غالبا ، فقد صارت دلالة الفعل دلالتين ، دلالة حدث ، ودلالة زمان ، فدلالة الحدث من نفس اللفظ . لأن كل لفظ يدل عليه نحو قولك : قام قياما ، وسيقوم قياما . ودلالة الزمان من اختلاف الصيغة ، فإذا قلت :(قام)دللت على الماضي ، وإذا قلت(يقوم)دللت على الحال ، وإذا قلت :(سيقوم)دللت على المستقبل . والفرق بينهما وبين دلالة الأسماء أن الأفعال تدل دلالة إفادة معنى ، والأسماء تدل دلالة إشارة إلى ذات . والفرق بين الماضي والحال ان الماضي يحسن اقترانه بأمس ، ويبنى آخره على الفتح إذا كان صحيحا ، ولم يتصل به ضمير المرفوع ، ويختص بحرفين هما (قد) و (لو) مثل : قد قام أمس ، ولو قام أمس ، فان دخل على مستقبل كان معناه المضي مثل :

- (قد يعلم الله المعوقين منكم) ، (ولو يؤاخذ الله الناس بظلمهم) . والتقدير قد علم ، ولو أخذ . والفرق بين الحال ، والاستقبال ، إن الحال يحسن اقترانه بالآن والوقت والساعة ،

ولاينصب ولا يجزم ، ولايؤكد ولايؤمر به ، ولاينهى عنه ، والمستقبل يختص بالسين وسوف وحروف الجزم ، والنصب والشرط ، ويكون أمرا ونهيا واستفهاما . ويدخل عليه نونا التأكيد ويحسن اقترانه بغد ، ويتفقان بدخول حروف المضارعة وهى أربعة : التاء والياء والنون والألف مثل : تقوم ويقوم ونقوم وأقوم ، ويعربان بالرفع ، وإنما خص بالرفع لأن فعل الحال لاتدخل عليه العوامل اللفظية ، وإنما يعمل به المعنوى لمعنى لايعمل إلا رفعا فافهم ذلك .

التعليـــق

يتناول هذا النص لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني - المتوفى - سنة ٥٩٩ هـ - مسألتين هما :

١ـ أقسام الأفعال .

٢ـ الأسس التي بني عليها التقسيم .

وسنعرض فيما يلي بإيجاز لهاتين المسألتين :

المسألة الأولى : أقسام الأفعال :

يأخذ الحيدرة في تقسيمه للأفعال بالاتجاه الشائع الأصيل في النحو العربي ، وهو التقسيم الثلاثي لها ، وأقدم ماورد إلينا في هذه المسألة ماذكره سيبويه في كتابه حين قال : (وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ، ولما يكـــون ولم يقع ، وماهو كائن لم ينقطع) ثم مثّل لما مضى بذَهَب وسَمِـــع ومكُث وحُمِد ، ومثّل لما لم يقع (بقولك آمرا : اذهب واقتـــل واضرب ، ومخبرا : يَقتل ويَذهب ويَضرب ويُقتل ويُضرب) .

وبهذا التحديد والتمثيل يتبين أن سيبويه يرتب الأفعال الثلاثة بدءا بالماضي ، فالأمر ، منتهيا بالمضارع . ولعل سيبويه قـــد راعى في هذا الترتيب - ماذكره ابن مالك من بعد - أن المضارع لا يخلو من زيادة ، وأن الماضي والأمر يخلوان منها كثيرا ، نحو : ضَرَب وشَرِب وقَرُب ودحرج ، وخفْ وبعْ وقلْ ودحرجْ ، والتجـــرد من الزيادة متقدم على التلبس بها ، فقدم ماله في التجرد نصيب

على مالانصيب له فيه ، وتجرد الماضى أكثر من تجرد الأمر فقـــدم عليـــه .

ومن النحويين من ذهب إلى غير هذا الترتيب ، كأبى علـــى الفارسى المتوفى سنة ٣٧٧ هـ الذى يقرر أن (الفعل ينقســـم بانقسام الزمان : ماض وحاضر ومستقبل ، فالماضى نحو : ضـــرب وسمع ومكث واستخرج ودحرج ، والحاضر نحو : يكتب ويقـــوم ويقرأ وجميع مالحقت أوله الزيادة) ، وواضح أن الفارســى قـد قد اكتفى بالتمثيل لنوعى الفعل : الماضى والمضارع ، فهل يستبعد كون الأمر نوعا مستقلا كما ذهب إلى ذلك بعض الكوفيين ؟
لقد حاول عبد القاهر الجرجانى أن يشرح هذا النص ، ولكنه لم يعرض لهذه المسألة حين قال : « اعلم أن أمثلة الفعل إنما جاءت للدلالـة على الأزمنة الثلاثة ، فإذا قلت : (ضرب) ، دل على زمان مـــاض وضَرْبٍ فيه ، وإذا قلت : (يضرب) دل على ضَرْبٍ فى الحـــال ، وإذا قلت : (سيضرب) دل على زمان مستقبل وضَرْبٍ فيه ، ولـــولا قصدهم إفادة الأزمنة لما احتيج إلى هذه الأمثلة ، لأجل أن المصادر [illegible] على الأحداث ، فإذا قلت : (لزيدٍ ضَرْبٌ) ، علم أنه ضـــارب [illegible] أن الزمان لايستفاد منه ، ولايدرى أماض هذا الفعل أم حاضـــر [illegible] منتظر ، وإذا قلت : (ضَرَبَ) ، علم المصدر والزمان وفى هـــذا [illegible]نصار حسن ، لأنه جمع الدلالة على الشيئين جميعا ، فأغنى قولـك : [illegible] زيد) ، غناء أن تقول : (لزيدٍ ضَرْبٌ فيما مضى).

وجميع أنواع الفعل بهذه المنزلة ، فلا فصل بين فعل كضــرب ،

وفعل كمكث ، وفعل كسمع ، وذوات الزوائد كاستخرج ، والرباعي كدحرج ، لأن جميع ذلك يدل على الزمان ، ويكون منقسما إلى أقسامه الثلاثة ، إلا أن (يفعل) يكون شائعا بين الحاضر والمستقبل ، فإذا قلت : زيد يضربه احتمل أن تريد أنه في حال الفعل ، وأنه لم يشرع فيه بعد)٥.

وبالرغم من أن هذا النص لايوضح موقف عبد القاهر - ومن قبله الفارسي - من اعتبار (الأمر) نوعا مستقلا إلا أن من المؤكد أن كلا منهما يخالف الكوفيين في تحديد الأزمنة - التي هي أساس التقسيم - فهما من القائلين بالتقسيم الثلاثي للزمان خلافا للكوفيين الذين حصروا الزمان في قسمين فقط هما : الماضي والمستقبل ، وبنوا على ذلك وجود نوعين فقط من الأفعال هما الماضي والمضارع ، وأما الأمر فقد جعلوه صورة من صور المضارع وشكلا من أشكاله ، إذ هو عندهم مضارع مجزوم بلام الأمر المحذوفة للتخفيف ، يقول عبد القاهر في تقرير الأنواع الثلاثة من الأزمنة والاعتراف بزمن الحال : (والفصل بين الحال والاستقبال أنك تريد بالحال أجزاء من الفعل متصلة ، بيان ذلك أنا إذا قلنا : زيد يصلي فالمراد أنه قد حصل منه جزء وهو آخذ في جزء آخر متصل به ويترقب جزءا تاليا له ، وإذا قلت : سيفعل ، لم يكن له التباس بالفعل على وجه ، ولو قُصِدَ الجزءُ الواحدُ من الفعل لم يكن الزمان مجاوزا قسمين ، لأنه إما أن يكون حاصلا أو غير حاصل ، وإلى هذا نظر من رد على النحويين وقال إن الحال

لايتحصل لأن الفعل لاينفك من جزءين : أحدهما منقض والآخر مترقّب ، وأجابوا عنه بما ذكرنا من أن المقصود فى الحال أجزاء متصلة من الفعل) .

المسألة الثانية : أسس التقسيم :

محور التقسيم كما هو واضح الربط بين الفعل والزمان ، وذلك لأن الأفعال أحداث ، وكل حدث لابد له من زمن يقع فيه ، وبما أن الأزمنة ثلاثة وجب أن تكون الأفعال ثلاثة .

فالفعل حركات الفاعلين ، والزمان حركات الفلك" كما قرر الحيدرة ، ولكنه اضطر مع ذلك إلى اعادة النظر فى هذا التقسيم الثلاثى لما لاحظه من فروق بين (نوع) الصيغة الفعلية و (الزمان) العام ، وهكذا قرر انقسام كل من زمن الماضى والمستقبل إلى ثلاثة أقسام رعاية لعنصرين قد يجتمعان وقد يفترقان ، وهما : اللفظ والمعنى ، أى الصيغة الفعلية والزمن الذى تدل عليه، فقد تكون الصيغة ماضية وزمنها ماضيا ، وقد تكون الصيغة ماضية وزمنها مستقبلا ، كما قد تكون الصيغة مستقبلة - أى مضارعة - وزمنها ماضيا ، منتهيا من ذلك إلى تقسيم الأفعال - بهذا الاعتبار - إلى عدد من التقسيمات الداخلية باعتبار أزمنتها السياقية مستثنيا (فعل الحال) من هذا التقسيم ، بدعوى (أنه حَدٌّ مابين الزمانين) أى اللحظة الفاصلة بين الماضى والمستقبل ، وهو استثناء غير دقيق؛ لأن الذى لايقبل التقسيم هو (الزمن) أما الصيغة الدالة عليه فليس ثمة مايمنع من تعدد أنواعها .

ومقتضى هذا الكلام أن (صيغة) الفعل طيّعة زمنيا ، أى صالحة للاستعمال فى الأزمنة المختلفة التى يحددها السياق ، فقد يكون الفعل ماضيا وزمنه المستقبل ، كما مثّل لذلك بنحو : إن قمتَ قمتُ غدا ، فلفظه لفظ المضى ومعناه الاستقبال ، وقد يكون الفعل مضارعا وزمنه الماضى ، كما مثّل لذلك بنحو : لم يقم ولما يقم أمس ، فلفظه لفظ المستقبل ومعناه المضىّ . ولذلك كان من قبيل التضارب ماذكره بعد ذلك متبعا فيه ماشاع بين النحاة من أن (كل فعل يدل على زمان مخصوص ، لأنها - أى الأفعال - إنما جاءت دلالة على الزمان والحدث غالبا ، فقد صارت دلالة الفعل دلالتين : دلالة حدث ودلالة زمان ، فدلالة الحدث من نفس اللفظ ، لأن كل لفظ يدل عليه نحو قولك : قام قياما ، وسيقوما قياما ، ودلالة الزمان من اختلاف الصيغة ، فإذا قلت : (قام) دللت على الماضى ، وإذا قلت : (يقوم) دللت على الحال ، وإذا قلت (سيقوم) دللت على المستقبل) .

ومن الخير أن نقرر أن دعوى اختصاص صيغة كل فعل من الأفعال الثلاثة بزمن خاص لاتستند إلى دليل من واقع اللغة ، إذ من الثابت لغويا أن كل فعل صالح للتعبير به عن أزمنة مختلفة يحددها السياق ، بل إن ذلك لايقتصر على أمثلة بعينها وإنما يطرد فى مواضع كثيرة ، نكتفى بالاشارة لعجلى إليها فيما يأتى :

أولا : الفعل الماضى :

الأصل فى الفعل الماضى الذى لايقترن بما يحدد زمنه حالا

أو مستقبلا أن يدل على المضي ، ولكن يمكن أن يخرج عن الدلالة على المضي إلى الدلالة على الحال أو الاستقبال ، فهو يدل على الحال إذا قصد به الانشاء غير الطلبي . إذ الانشاء إيقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود ، ومن ذلك استخدام صيغة الماضي في ألفاظ العقود ، كبعت واشتريت وزوجت .. الخ ..

ويدل على الاستقبال في مواضع كثيرة ، أهمها :

١- إذا دل على طلب ، مثل : فلان رحمه الله ، وغفر الله لك ، ونصر الله جنده ، وخذل الله أعداءه .

٢- إذا دل على وعد ، نحو : (إنا أعطيناك الكوثر) و (أشرقت الأرض بنور ربها) .

٣- إذا عطف على ماعلم استقباله ، نحو : (يَقْدُمُ قومَه يوم القيامة فأوردهم النار) و (يوم يُنْفَخُ في الصور ففزع من في السموات ومَن في الأرض إلا من شاء الله) .

٤- إذا وقع منفيا بلا بعد القسم ، نحو :

ردوا فو الله لاذدناكم أبدا
ما دام ماءنا وِرْدٌ لنُزّال

وقول الآخر :

المحبين في الدنيا عذابهم
تالله لاعذبتهم بعدما سقر

٥- إذا وقع مد ... القسم ... :

... والأرض أن تزولا ولئن زالتا إن أمسكهما من أحد ...

٦_ إذا وقع في سياق الشرط ، نحو : ان قمت قمت غدا .

وثمة مواضع كثيرة تحتمل صيغة الفعل الماضي فيها الدلالة على الزمن الماضي والمستقبل ، وتحديد أحد الزمنين متروك للسياق وحده ، ومن هذه المواضع :

١) إذا ورد بعد همزة التسوية ، نحو : سواء عليَّ أقمت أم قعدت

ومن ذلك قوله تعالى :

(سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون) .

٢) إذا وقع بعد حرف التحضيض ، نحو: هلا فعلت ، وقوله تعالى:

(فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين) .

٣) إذا وقع بعد كلما ، نحو : (كلما جاء أمة رسولها كذبوه) و (كلما نضجت جلودهم بدلناهم جلودا غيرها ليذوقوا العذاب) .

٤) إذا وقع بعد حيث نحو قوله سبحانه : (فأتوهم من حيث أمركم الله) و (ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام) .

٥) إذا وقع في صلة ، كقوله تعالى : (الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم) ، وقوله : (إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم) .

٦) إذا وقع في صفة لنكرة ، كقول الشاعر :

رُبَّ رِفْدٍ هرقته ذلك اليو ... م وأسرى من معشر أقتال

وقوله صلى الله عليه وسلم : (نضّر الله امرءا سمع مقالتي فأداها كما سمعها) .

ثانيا : الفعل المضارع :

الأصل في المضارع للدلالة على زمن الحال الممتد في المستقبل ، لأن المستقبل ليس إلا امتدادا للحال،وهذا رأي جمهور النحاة ، وإن كان منهم من يرى أنه يدل على الحال في الحقيقة ، ويدل على المستقبل مجازا ، كما أن منهم من يذهب إلى عكس ذلك فيرى أنه مجاز في الحال حقيقة الاستقبال . يقول الرضي تعبيرا عن هذه الاتجاهات الثلاثة : (هو - أي المضارع - حقيقة في الحال والاستقبال وقال بعضهم : هو حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال ، وهو أقوى، لأنه إذا خلا من القرائن لم يحمل إلا على الحال ، ولايصرف إلى الاستقبال إلا لقرينة . وهذا شأن الحقيقة والمجاز ، وأيضا من المناسب أن يكون للحال صيغة خاصة ، كما لأخويه .

وقيل هو حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال ، لخفاء الحال حتى اختلف العلماء فيه ... وليس بشيء) .

ومقتضى كون المضارع صالحا للدلالة على الحال الممتد في المستقبل - كما ذهب إلى ذلك جمهورة النحاة - أنه لايقتصر على الدلالة على أحد الزمانين ، كما لايدل على الزمن الماضي إلا بقرينة دالة : وسنعرض لبعض هذه القرائن فيما يأتي :

أ) قرائن دلالة الفعل المضارع على الزمن الماضي :

١- إذا كان منفيا بلم ، نحو : لم يلد ولم يولد .

٢- إذا وقع بعد لما الجازمة ، وقيدت بالجازمة لأنها إذا لم تكن جازمة لايليها المضارع بل الماضي ، إما لفظا ومعنى فتكون بمعنى (حين) ، أو لفظا لامعنى فتكون بمعنى إلا .

٣- إذاوقع بعد (لو) الشرطية ، نحو : (ولو يؤاخذ الله الناس بظلمهم ماترك عليها من دابة) ، وكقول كثير عزة :

لو يسمعون كما سمعت كلامهم
خروا لعزة ركعا وسجودا

٤- إذا وقع بعد (ربما) ، كقول الشاعر :

لايضيع الأمين سرا ولكن
ربما يحسب الخئون أمينا

٥- إذا وقع بعد (إذ) كقوله سبحانه : (وإذ تقول للذى أنعم الله عليه وأنعمت عليه أمسك عليك زوجك) .

ب) قرائن دلالة المضارع على الحال وحده :

١- عند تجرده مما يدل على الزمن الماضي والمستقبل ، أخذا بالأصل العام الذى يجعل للماضي صيغة تخصه ، وللمستقبل صيغة أخرى ، ولما كانت صيغة المضارع صالحة للحال والاستقبال جعلت دلالتها على الحال راجحة عند تجردها من القرائن ليكون ذلك جبرا لما فات الحال من الاختصاص بصيغة ، كما قال ابن مالك .

٢- إذا وقع منفيا بما ، نحو قوله تعالى : (وما أدرى مايفعل بى ولابكم) .

٣- إذا وقع منفيا بإن ، كقوله سبحانه : (وإن أدرى أقريب أم بعيد ماتوعدون) .

٤- إذا وقع منفيا بليس ، كقولك : ليس يقبل منك تقصير ، وقول الشاعر :

فلستُ وبيتِ اللهِ أرضَى بمثلها

ولكنَّ من يمشى سيرضى بما ركب

٥- إذا كان منفيا بلا ، على خلاف ، نحو : قاموا لايكون زيدا ، بمعنى : إلا زيدا ، إذ إن المستثنى منشىء للاستثناء ، والانشاء لابد من مقارنة معناه للفظه ،و(لايكون) هنا استثناء فمعناه مقارن للفظه ، ومن ذلك قوله تعالى : (لا أجد ما أحملكم عليه) و (والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لاتعلمون شيئا) أى حال إخراجكم .

٦- إذا اقترن بلام الابتداء ، نحو : إنى لأحبك ، خلافا لابن مالك الذى رأى جواز إرادة الاستقبال معها ، نحو قوله تعالى : (وإن ربك ليحكم بينهم يوم القيامة) ، وقوله : (وإنى ليحزننى أن تذهبوا به) .

٧- إذا اقترن بما يدل على زمن الحال ، نحو : محمد يصلى الآن ، أو يسافر الساعة .

ج - قرائن دلالة المضارع على المستقبل وحده :

١- إذا اقترن بظرف يدل على المستقبل ، مثل : أزورك إذا تزورني .

٢- إذا أسند المضارع إلى أمر متوقع ، مثل :

يَهُولُكَ أن تموتَ وأنتَ مُلْغٍ

لما فيه النجاة من العذاب

٣- إذا اقتضى طلبا ، كقوله تعالى : (والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين) .

٤- إذا دل على وعد أو وعيد كقوله سبحانه : (يعذب من يشاء ويرحم من يشاء) .

٥- إذا اقترن بناصب ، نحو : (وأن تصوموا خير لكم) ، و (ليبين لكم ويهديكم) .

٦- إذا اقترن بأداة ترج ، نحو قوله تعالي : (لعلي أرجع إلى الناس لعلهم يعلمون) .

- إذا اقترن بأداة إشفاق ، نحو : عسى يجتهد محمد .

٨- إذا اقترن بلو المصدرية ، كقوله سبحانه : (يود أحدهم لو يعمر ألف سنة) .

٩- إذا اتصل به نون التوكيد ، نحو : (ولنبلونكم بشيء من الخوف والجوع) .

١٠- إذا وقع في سياق الشرط ، كقوله تعالى : (إن يشأ يذهبكم ويأت بخلق جديد) .

١١- إذا اقترن بحرف تنفيس ، نحو : (ولسوف يعطيك ربك

فترضى) و (سنقرئك فلا تنسى) .

ثالثا : فعل الأمـر :

يدل الأمر على الطلب ، ومن ثم ينصب على المستقبل ، لكن علينا أن نضع في الاعتبار أن الاستخدامات المختلفة لصيغة الأمر لاترتبطـه بالمستقبل وحده دائما ، إذ إن من الزمان المستقبل ماهو مطلق لـم يقع بوجه ، وماهو نسبي وقع باعتبار ولم يقع بآخر ، وإذا صح أن صيغة الأمر في نحو : ابذل مافي وسعك للخير ، قد أفادت المستقبل المطلق ، فإنها في سياق آخر مثل : كنت أنصحه دائما قائلا : ابذل مافي وسعك للخير ، قد تحولت إلى مستقبل نسبى بعد أن وقعت في سياق الماضي .

وهذا التعدد في أزمنة الأفعال يشير إلى عدم دقة المقولة الشائعة بأن لكل نوع من الأفعال دلالة زمنية خاصة ، وقد حاول القائلون بذلك حل هذه المشكلة عن طريق القول بأن ثمة فارقا بين الزمن المستفاد من صيغة الفعل والزمن المستفاد من السياق ، فالأول ـ أى زمن الصيغة ـ ثابت ، وأما الثاني فمتغير بتغير سياقاته ، فإذا قلت مثلا : إن حضر محمد سافرتُ فإن زمن الصيغة المضى ، أما في السياق فقد تحول إلى المستقبل ، وبهذه التفرقة تصور هؤلاء النحاة أنهم حلوا مشكلة تعدد الدلالات الزمنية للأفعال ؛ فإن أزمنتها في الحقيقة لم تتعدد ، وإنما تعددت الأزمنة المستفادة من السياقات اللغوية المختلفة .

والمتأمل يرى أن التفرقة بين زمن الفعل وزمن الـ ‌اق تفرقة مصطنعة لاتنهض أمام المناقشة ، وحسبك أن تقف على ـــذه الاحتمالات الممكنة للفكرة لتصل إلى رأى قاطع فيها ، ‌:لك أننا أمام احتمالات محددة ، هي :

١- أن يتضمن (الفعل) زمنين : زمن الصيغة الأصلية ، وزمن السياق .

٢- أن يدل (الفعل) على زمن واحد ، هو زمن الصيغ‍ الأصلية دائما .

٣- أن يدل (الفعل) على زمن واحد ، هو زمن السيا‍ وحده .

والاحتمال الأول متناقض ، إذ غير ممكن أن يحتو‍ الفعل زمانين قد يكونان مختلفين وقد يكون أحدهما ماضيا لآخر مستقبلا .

والاحتمال الثانى متهافت ، إذ إن من المعترف ‍ دلالة الفعل على أزمنة مختلفة ، فلم يبق إلا الاحتمال الثالث وهو أن صيغة الفعل طيعة زمنيا ، وأنها صالحة مهما كان ‍ ‍نها على الدلالة على أزمنة مختلفة بحسب سياقاتها .

ونحسب أن النحاة القائلين بهذه الفكرة لو تجنبـ الربط بين أنواع الأفعال وأقسام الزمان وحاولوا -عوضا عن ‍ـك- تحديد هذه الأنواع بواسطة أسلوب العلامات لبرئوا ‍ ‍هذا الخلط والاضطراب .

النص الثالث

من (شرح الكافية الشافية)

لجمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك

المتوفى ٦٧٢ هـ[١]

مضارعا سم الذى يصحب (لـم)

وماضيا مايقبل التا كـ (اضطرم)

وميِّزَنْ بالياء - إن لم تتصـل

بنون رفع - فعلَ أمرٍ نحو: (صِلْ)

الذى يصحب (لم) من الأفعال هو ما أوله "همزة المتكلم" أو إحدى أخواتها المجموعة فى (نأتي) نحو : (أفعل) و (نفعل) و (تفعل) و (يفعل) .

ولايغنى عن قولنا ما أوله "همزة المتكلم" أو إحدى أخواتها أن يقال : ما أوله أحد حروف (نأتى) ؛ لأن أحد هذه الحروف قد يكون أول غير المضارع نحو : (أكرمَ) و (تَعلّمَ) و (نرجسَ الدواء) : إذا جعل فيه نرجسا و (يَرْنأَ الشيب): إذا خضبه باليرناء ، وهو : الحناء .

---

(١) الكتاب مطبوع بتحقيق الدكتور عبد المنعم أحمد هريدى ونشرته دار المأموم للتراث بدمشق ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

فإذا قيل : ما أوله همزة المتكلم ، أو إحدى أخواتها أمِنَ ذلك .

وتمييز المضارع بـ (لم) مغن عن علاماته الأخر ، وإن تساوت في الاختصاص به .

ومن علاماته - أيضا - دخول اللام أو (لا) الطلبيتين عليه نحو (لِتَعْنَ بحاجتي) و (لاتكسل) .

ومن علاماته أيضا قبول ياء المخاطبة موصولة بنون الرفع نحو (تفعلين) .

وسمي مضارعا ؛ لأن المضارعة : المشابهة ، وقد شابه الاسم في أشياء :

منها قبول اللام المؤكدة بعد (إنّ) نحو ؛ (إنك لمحسن) و (إنك لتحسن) .

ومنها : الاختصاص بعد الابهام ، فإنك إذا قلت : (يصلي زيد) كان مبهما ؛ لاحتمال الحال ، والاستقبال .

فإذا قلت : (الآن) أو (غدا) ثبت الاختصاص ، وارتفع الابهام ، فكان في ذلك بمنزلة الاسم ؛ فإنه مبهم في تنكيره ، مختص في تعريفه .

وتمييز الفعل الموضوع للمضى بتاء الفاعل ، وتاء التأنيث الساكنة أولى من تمييزه : بأن يحسن معه (أمس) ؛ لأن من

الموضوع للمضى مالايحسن معه (أمس) كـ (عسى) و (إن فعلتَ فعلتُ) .

وقد يعرض لغيره أن يحسن معه (أمس) نحو : (لم يفعل زيد) و (لو يفعل زيد فعلت) .

ولحاق إحدى التاءين ليس كذلك ؛ فإنه لايشارك الموضوع للمضى فيه غيره .

ولايمتنع منه فعل ماض إلا (أفعل) في التعجب ، وفي فعليّته خلاف .

والصحيح أنه فعل بدلالة اتصاله بنون الوقاية على سبيل اللزوم نحو : (ما أكرمني) ؛ لأن لحاق هذه النون على سبيل الجواز يشترك فيه أسماء كـ (لَدُنِي) و (لَدُنّي) .

وحروف نحو (لعلي) و (لعلني) .

وأما لحاقها على سبيل اللزوم فمخصوص بالأفعال .

فبهذا ، وبما تقدم من العلامات يكمل تمييز الفعل المضارع والفعل الماضي .

وأما فعل الأمر فيتميز بلحاق ياء المخاطبة الممتنع اتصالها بنون الرفع كقولك في (صل) : (صلي) .

وقد تقدم أن لحاقها متصلة بنون الرفع من علامات المضارع نحو : (تفعلين) .

وبلحاق هذه الياء وأخواتها من ضمائر الرفع المتصلة البارزة يتميز مايدل على الأمر وهو فعل كـ (أَدْرِكَ) مما يدل على الأمر وليس فعلا كـ (دَرَاكِ) .

كما أن لحاق إحدى التاءين يميز مايدل على حدث في زمان ماض ، وهو فعل كـ (بَعُدَ) مما يدل على ذلك وليس بفعل كـ (هيهاتَ) .

ومن علامات فعل الأمر جواز توكيده بالنون - مطلقا - فإن المضارع يؤكد بها مقيّدا بسببٍ كوقوعه مثبتا بعد قسم واقترانه بما يقتضي طلبا .

وأما الأمر فيؤكد بها دون تقييد :

وما اقتضى أمرا وليس يقبل

ذى الياء فهو اسم كـ(صه يارجل)

ما اقتضى أمرا وليس قابلا لياء المخاطبة ولالنون التوكيد فذلك دليل على انتفاء فعليته وثبوت اسميته ، نحو : (صه) و (نزال) و (ضَرْبَ الرِّقاب) ، بمعنى : اسكت ، وانزل ، واضربوا الرقاب .

التعليـــق

يعالج ابن مالك : جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله ابن مالك ، الطائي الجياني ، المتوفى سنة ٦٧٢ هـ في هذا النص العلامات المميزة لكل نوع من أنواع الأفعال الثلاثة : الماضي والمضارع والأمر ، متبعا الأسلوب نفسه الذى اتبعه فيما بين أيدينا من أعماله المنظومة والمنثورة ، وإن اختلف ترتيب الأفعال فيها ، فهو يقول فى (الخلاصة) المعروفة بالألفية :

.. فعلٌ مضارع يلى(لم) كـ : يَشَم

وماضى الأفعال بالتامِزْ وسِمْ .. بالنون فعلَ الأمر إن أمرٌ فُهِم

والأمر إن لم يك للنون محل .. فيه هو اسم نحو:صه،و:حيّهل

ويقول فى "تسهيل الفوائد" : (يميز الماضىَ التاءُ المذكورةُ _ أى تاء التأنيث الساكنة _ والأمرَ معناه ونونُ التوكيد ، والمضارعَ افتتاحُه بهمزة للمتكلم مفردا ، أو بنون له معظما أو مشاركا ،أو بتاء للمخاطب مطلقا وللغائبة والغائبتين ، أو بياء للمذكر الغائب مطلقا والغائبات) .

ويقول فى (عمدة الحافظ وعُدّة اللافظ) : (ويعرف الفعل بتاء التأنيث الساكنة نحو : فعلتْ ، وبلم نحو : لم يفعلْ ، وبدلالته على الأمر ولحاق نون التوكيد نحو : قم وقومنّ ، فالأول ماض ،

والثاني فعل مضارع ، والثالث فعل أمر ، فإن دلت الكلمة على حدث ماض ولم تصلح لتاء التأنيث - كشتان - أو على حدث حاضر ولم تصلح للم - كأوّه - أو على أمر ولم تصلح لنون التوكيد - كدراك - فهي اسم) .

وسنعرض فيما يلي - بإيجاز شديد - العلامات المميزة لكل نوع من أنواع الأفعال الثلاثة في ضوء ماورد في هذه النصوص :

أ) علامات الفعل الماضي :

يتميز الفعل الماضي بالتاء ، وقد فسرها ابن مالك نفسه في شرح التسهيل بأنها تاء التأنيث الساكنة ، ونص على ذلك مرة أخرى في عمدة الحافظ ، ولكن شراح الألفية دأبوا على أن يتحرروا من هذا التفسير ، وأن يجعلوا (التاء) صالحة لكي تشمل نوعين منها هما : تاء التأنيث الساكنة ، وتاء الفاعل ، وساعدهم على ذلك صلاحية النظم لقبول هذا التفسير لخلوه من التقييد صراحة أو ضمنا .

وأخذًا بهذا الاتجاه يتميز الفعل الماضي بصلاحية لفظه لاتصال إحدى التاءين به بآخره ، وتلحق تاء التأنيث الساكنة آخر الفعل للدلالة على كون فاعله مؤنثا ، سواء أكان مفردا أم مثنى أم مجموعا ، وذلك إذا كان اسما ظاهرا .

ومن ذلك قول الأعشى :

قالتْ هريرة لما جئت زائرهــــا

ويلى عليك وويلى منك يارجــل

وقـــــول زهير بن جناب العكبى :

وحق لمن أتتْ مائتان عامــــا

عليه أن يَمَلّ من التـــــواء

وقول النابغة الذبيانى :

فتى كملتْ أخلاقه غير أنــــــه

جواد فما يبقى من المال باقيـــا

كذلك تلحق هذه التاء الفعل إذا كان فاعله ضميرا يعود علـــى مؤنث ، كما فى قول النابغة :

نفس عصـــام سودتْ عصامــــا

وعلمتْه الكرّ والاقدامــــــــا

وصيّرتْه ملكا همامــــــــا

حتى علا وجاوز الأقوامـــــــا

وقد احترز النحاة بكون التاء آخر الفعل ليخرجوا التـــاء التى تقع فى أول الفعل ، وهى تاء المضارعة ، فإنها لاتدخل على الماضى ، وكذلك التاء الزائدة التى تكون للمطاوعة غالبـــا ، فإنها تقع فى أوله وليس فى آخره .

واحترزوا بشرط كون التاء ساكنة من التاء المتحـركـــة فإنها تلحق الأسماء وبعض الحروف .، وتكون هذه التـــــاء

متحركة حركة إعراب ، كما تكون متحركة حركة بناء :

تكون متحركة حركة إعراب إذا كانت التاء واقعة في آخر الأسماء الصفات ، مثل : طالبة ، ومسلمة ، الخ .

وتكون متحركة حركة بناء إذا كانت واقعة في آخر الأسماء المبنية أو الحروف ، نحو : ربت ، ثمت ... الخ .

وتلحق تاء الفاعل آخرالفعل للدلالة على الفاعل أو نائبه ، وتكون مضمومة للدلالة عل المتكلم المفرد ، مذكرا أو مؤنثا نحو قول عنترة :

وقد قلتُ إني قد سلوتُ عن الهوى
ومن كان مثلي لايقول ويكذب

هجرتُك فامضي حيث شئت وجربي
من الناس غيري فاللبيب يجرب

أو مفتوحة للدلالة على المخاطب المفرد المذكر ، كقول امرئ القيس :

أفسدتَ بالمن ما أوليتَ من نعم
ليس الكريم إذا أسدى بمنان

وقول طرفه :

وإن أحسن بيت أنت قائله
بيت يقال إذا أنشدتَه صدقا

أو مكسورة للدلالة على المخاطبة المفردة المؤنثة كقول المرقش :

إنا محيوك ياسلمى فحيينا
وإن سقيتِ كرامَ الناسِ فاسقينا
وإن دعوتِ إلى جُلَّى ومكرُمَةٍ
يوما سراة كرام الناس فادعينا

وثمة فروق أساسية بين التاءين - بالرغم من اتفاقهما في تحديد نوع الفعل - وتتمثل هذه الفروق فيما يأتى :

١- أن تاء التأنيث ساكنة دائما ، ولاتتحرك إلا لسبب صوتى ، كالتخلص من التقاء الساكنين ، أما تاء الفاعل فمتحركة دائما ، وحركتها حركة بناء لا حركة اعراب .

٢- أن ماقبل تاء التأنيث مفتوح دائما ، في حين أن ماقبل تاء الفاعل ساكن .

٣- أن تاء التأنيث - في التصنيف النحوى - حرف لامحل له من الاعراب ، أما تاء الفاعل فاسم لاسناد الفعل إليه ، فهى مبنية في محل رفع .

ومن خصائص الفعل الماضى صلاحيته لخلوه من هاتين العلامتين معا ، إذ إن العلامة المميزة له مجرد صلاحيته لاتصال إحدى التاءين به ، وليس ضروريا اتصال إحداهما بالفعل .

ب - علامات الفعل المضارع :

ذهب ابن مالك في هذا النص إلى أن علامة المضارع صلاحيته لدخول الأدوات الجازمة - مثل (لم) - عليه ، وأضاف في شرح التسهيل بعض الأدوات الأخرى ، مثل السين وسوف ولن وكي - شريطة افتتاحه ببعض (نأتي) ، بشرط أن تشعر الهمزة بأنا ، والنون بنحن ، والتاء بحضور أو تأنيث ، والياء بغيبة" . ورأى أن تحديد دلالة هذه الحروف الأربعة على هذا النحو أولى من الاحالة على (سوف) وأخواتها ، معللا ذلك بأن (افتتاحه - أي المضارع - بأحد الأحرف الأربعة لازم لكل مضارع ، وليست الصلاحية لسوف وأخواتها لازمة ؛ إذ من الأفعال المضارعة مالايدخله شيء منها) . كما رأى أن تقييد الأحرف الأربعة بالمعاني المذكورة واجب ، لأن أمثالها في اللفظ قد يفتتح بها الماضي ، نحو : أَكْرَمَ ، وتَكَرَّمَ ، ونَرْجَسَ الدواء (إذا جعل فيه نرجسا)، ويَرْنَأَ الشيب (إذا خضبه باليرناء وهو الحناء) ، ولكنها لاتشعر بالمعاني المذكورة،فلم يكن ما افتتح بها مضارعا بل ماضيا ، ونضيف إلى ذلك إمكان افتتاح الأمر بها أيضا ، نحو: أكرمْ جارك ، وتقدمْ في عملك ، ونبِّهْ نفسك إلى مايجب عليك ، ويَمِّمْ دائما شطر الحق .

وخلاصة ذلك أن علامة المضارع في الحقيقة مجموع أمرين :

الأول : بدء الكلمة بهمزة المتكلم أو إحدى أخواتها :

- والهمزة للدلالة على إسناد الفعل الى المتكلم المفرد ، مذكرا أو مؤنثا .
- والنون للدلالة على إسناد الفعل إلى المتكلم غير المفرد ، أو المفرد المعظم نفسه .
- والتاء للدلالة على إسناد الفعل إلى المخاطب مطلقا : مفردا ، أو مثنى ، أو مجموعا، مذكرا أو مؤنثا . وكذلك إذا أسند الفعل إلى المفردة الغائبة ، ومثناها .
- والياء للدلالة على إسناد الفعل إلى غير ماسبق ، وذلك في الغائب المذكر مطلقا ، مفردا أو مثنى أو مجموعا ، وأيضا إذا كان مسندا إلى جمع المؤنث الغائب .

والثاني: صلاحية الكلمة لاتصال بعض الصيغ الخاصة بها ، مثل :

- السين وسوف ، للدلالة على التسويف .
- واللام ولا الطلبيتين ، والأولى للدلالة على طلب الفعل ، والثانية للدلالة على طلب الترك .
- ولم ولما النافية الجازمة .
- وأن وأخواتها الناصبة .

وهذه الأدوات تميز الصيغ التي تليها ، إذ إن الفعل يعقبها دائما .

- وقبول ياء المؤنثة المخاطبة الموصولة بنون الرفع .

وهي تميز الكلمة التي تسبقها ، إذ إنها بمثابة لاصقة خلفية لها .

والفعل المضارع لايمكن أن يخلو من العلامتين معا ، إذ لابد أن يبدأ بأحد الأحرف الأربعة التى اصطلح النحاة على تسميتها بأحرف المضارعة ، وإن كان بدؤه بهذه الأحرف وحدها غير كاف ، لاحتمال وجودها كما ذكرنا فى الماضى والأمر ، ومن ثم فإن الذى يقطع بنوع الفعل صلاحيته لقبول الصيغ الخاصة ، وإن كان لايشترط وجود هذه الصيغ بالفعل فيه ، ومن هنا ذهب بعض النحويين إلى أن علامته مركبة وليست بسيطة كعلامة الفعل الماضى ٠

حـ ـ علامات الأمر :

ذهب ابن مالك فى الكافية الشافية إلى أن علامة فعل الأمر اتصاله بياء المؤنثة المخاطبة الممتنع اتصالها بنون الرفع ومثّل لذلك فى النظم بنحو : (صل) وفى شرحه له بنحو : (عِلْ) إذ يقال للمؤنث (عِلِى) بإثبات الياء التى يمتنع اتصالها بالنون ، وإذا صح التمثيل فإن العبارة غير دقيقة ، لأن ياء المؤنثة المخاطبة الممتنع اتصالها بنون الرفع موجود أيضا فى المضارع المجزوم والمنصوب عند اسناده إلى ضمير المؤنثة المخاطبة ٠ ولذلك نرى أن الصياغة التى ذكرها ابن مالك فى (الألفية) كانت أكثر دقة ، وكذلك ماذكره فى (التسهيل) إذ يقول فى الألفية :

وَسِمْ .. بالنون فعلَ الأمرِ إن أمرٌ فُهِم

أى عَلِّمْ فعلَ الأمرِ بصلاحيته لقبول النون المعهودة ـ وهى نون التوكيد ـ شريطة أن يكون دالا على الأمر ـ أى الطلب

بمعناه العام - ونحوه ماقاله فى التسهيل : (يميز الأمر معناه - أى دلالته على الطلب ونون التوكيد) ، وشرح ذلك بقوله : (لما كانت الدلالة على الأمر تستفاد من فعل كانزل ، ومن اسم كنزال ، دعت الحاجة الى مايميز الفعل وهو نون التوكيد فأى كلمة دلت على الأمر وصلحت لها فهى فعل ، وإلا فهى اسم ، فلذلك حكم باسمية (نَزَالِ) و (دَرَاكِ) مع مساواتها لـ (انزِلْ) و (أدرِكْ) فى المعنى ، وشارك فعل الأمر فى لحاق نون التوكيد الفعل المضارع لكن فعل الأمر يؤكد بهما - أى بنونى التوكيد - لمجرد كونه على صيغة الأمر ، ولايؤكد بهما المضارع إلا بسبب عارض يسوغ له ذلك ، كوقوعه جواب قسم ، أو اقترانه بحرف طلبى) .

وبهذا يتضح أن علامة فعل الأمر فى الحقيقة مجموع أمرين أيضا :

أولهما - دلالة الكلمة على الطلب ، أى الرغبة فى وقوع شيىء ما بعد لحظة التكلم .

وثانيهما - صلاحية الكلمة لقبول بعض اللواصق الخلفية الخاصة ، مثل : ياء المؤنثة المخاطبة ، أو نون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة .

ولايخلو الفعل من العلامتين معا ، إذ لابد أن يتضمن على الأقل معنى الطلب ، مع صلاحيته - فى الوقت نفسه - لقبول العلامة الثانية .

ولو كانت الكلمة صالحة لقبول العلامة الثانية - أى ياء المؤنثة المخاطبة ، أو احدى النونين - دون الأولى أى من غير أن تدل على الطلب لم تكن من قبيل فعل الأمر ، وإنما كانت من قبيل المضارع ٠

وكذلك لو كانت الكلمة دالة على الطلب وليست صالحة لقبول ياء المؤنثة المخاطبة أو إحدى النونين لم تكن فعل أمر ، بل كانت اسم فعل ٠

وإلى هذا أشار ابن مالك بقوله :

وما اقتضى أمرا وليس يقبل

ذى الياء فهو اسم كـ: صه يارجل

النص الرابع

من كتاب : البسيط في شرح جمل الزجاجي

لابن أبي الربيع الأشبيلي ـ المتو في سنة ٦٨٨ هـ (١)

قوله ـ أى الزجاجي في كتابه : الجمل ـ : (وهو المبني على الفتح أبدا) ٠

ـ الكلام هنا في فصلين :

أحدهما : في بنائه على الفتح ، ولاسوءال في بنائه ، لأن الأصل في الفعل أن يكون مبنيا ، والأصل في البناء أن يكون على السكون فيقال : لِمَ لَم يبن الفعل الماضي على الأصل ، وهو السكون ؟

الجواب : أن الفعل الماضي وقع موقع الأسماء المعربة ، ووقع موقع الفعل المعرب ، فمثال وقوعه موقع الاسم المعرب قولك : مررت برجل قام ، فقام وقع موقع قائم ، قال الله تعالى : (وهذا كتاب أنزلناه مبارك فاتبعوه) ، فأنزلناه في موضع الصفة للكتاب فهو في موضع مُنَزَّل ، وهو كثير ٠

ومثال وقوعه موقع الفعل المعرب : إن قمتَ قمتُ ، والمعنى : إن تقم أقم ، لأن (إن) الشّرطية لاتطلب الماضي وإنما تطلب المستقبل ٠ وقال تعالى : (إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا) ، وهو كثير ، فلما كان له بهذا مزية على صيغة الأمر بني على الحركة

---

(١) الكتاب مطبوع بتحقيق الدكتور عياد بن عيد الثبيتي ، ونشرته دار الغرب الاسلامي ببيروت سنة ١٤٠٧ ـ ١٩٨٦ ٠

وزال السكون ، ليكون له مزية فى اللفظ ، وهذا من إمساس الألفاظ أشباه المعانى ·

فإن قلت : وقد قالوا : أمرته بأن قم ، والتقدير : أمرته بالقيام ، فهو بمنزلة أمرته بأن يقوم ، فقد وقعت صيغة الأمر موقع الفعل المعرب ·

قلت : إذا قلت أمرته بأن يقوم ، فالمعنى أمرته بالقيام ، ولم تذكر ما وقع به الأمر ، ولا اللفظ الذى فهم منه ، وإذا قلت : أمرته بأن قم فقد فهم من هذا أن أمرك كان بهذا اللفظ ، فلايصح من هذا الوجه أن يقال قام مقامه لاختلاف المعنيين ، وإذا قلت : إن قمتَ قمتُ ، وإن تقم أقم،لم يكن بين اللفظين فرق فى المعنى ، وخُصَّ بالفتح ، لأن الفتح أخف الحركات ، ومتى وجب الانتقال فى المبنى الى الحركة فالأولى أن ينتقل الى الفتح لما ذكرته ، ولاينتقل الى غيره إلا لموجب ·

<u>الفصل الثانى</u> : فى لزوم الفتح الماضى ·

اعلم أن الفعل الماضى مبنى على الفتح ، لايزول عنه ، إلا فى مواضع تتبين فى أثناء الكلام ·

اعلم أن الفعل الماضى إذا كان آخره ياء ، أو واوا قبلها فتحة ، فإن العرب تقلبه ألفا لتحركه وانفتاح ماقبله · تقول : رمى وغزا ، والأصل رمى وغزو ، وهذا النوع تحذف ألفه إذا لحقت علامة التأنيث أو واو الجماعة لالتقاء الساكنين ، فتقول : هند

رمت ، وزينب غزت ، وتقول : الزيدون رَمَوْا ، والعمرون غَزَوْا ، فإن لحقت ألف التثنية فترد الياء والواو ، فتقول : الزيدان رميا ، والعمران غزوا ، فإن لحقت أحد الضمائر الثمانية ، فإن الواو والياء ترجع ساكنة ، وذلك نحو : رَمَيْتُ ورَمَيْنا ، ورَمَيْتَ ورَمَيْتِ ، ورميتُما ، ورميتم ، ورميتُنّ ، والهندات رمَيْنَ ، وكذلك تقول : غَزَوْتُ ، وغَزَوْنا ، وغَزَوْتَ ، وغَزَوْتِ ، وغَزَوْتُما ، وغَزَوْتُم ، وغَزَوْتُنّ ، والهندات غَزَوْنَ ، فإن كان الآخر ياء قبلها كسرة نحو : رَضِيَ وشَقِيَ ، فإن الياء تبقى على فتحها إلا في موضعين :

أحدهما : إذا لحقت واو الجميع ، فالعرب تحذف الياء وتضم ماقبلها فتقول : الزيدون رَضُوا ، والعمرون شَقُوا .

والثاني : إذا لحق أحد الضمائر الثمانية ، فالعرب تُسَكِّن فتقول : رَضِيتُ ورضينا ، ورَضِيتَ ، ورَضِيتِ ، ورضيتما ، ورَضِيتُم ورَضِيتُنّ ، والهندات رَضِينَ .

فإن كان الآخر صحيحا فالعرب لاتزول عن الفتح إلا في موضعين :

أحدهما : إذا لحقت واو الجميع ، فترجع الى الضم لأن الواو تطلب بذلك ، فتقول : الزيدون ضربوا والعمرون قتلوا .

الثاني : إذا لحقت الضمائر الثمانية المذكورة ، فالعرب ترجع الى السكون ، فتقول : ضربْتُ ، وضربْنا ، وضربْتَ ، وضربْتِ وضربْتما ، وضربْتم ، وضربْتن ، والهندات ضربْن وإنما سكن الآخر

عند لحاق هذه العلامات الثمانية ، لأنها تنزلت عندهم مع الفعل منزلة الكلمة الواحدة فكرهوا توالى أربع متحركات ، فلم يجدوا بدا من تسكين حرف ، فلم يُسكِّنوا الأول لأنهم لو فعلوا ذلك لاحتاجوا إلى أن يأتوا بألف الوصل ، ولا يسكنون الثانى ، لأنهم لو فعلوا ذلك لم يعرف وزن الكلمة ، فلم يجدوا بُدًّا من تسكين الآخر ، ولمّا فعلوا هذا فيما تتوالى فيه أربع متحركات لو لم يسكنوا فعلوا ذلك فى الباقى ليجرى الماضى كله مُجْرًى واحدا .

التعليق

يتناول هذا النص لابن أبي الربيع الاشبيلي : عبيد الله ابن أحمد بن عبيد الله ، المتوفى سنة ٦٨٨ هـ حكم الفعل الماضي من حيث الاعراب والبناء من خلال شرحه لعبارة الزجاجي في (الجمل) التي يقول فيها : (وهو مبني على الفتح أبدا) ، فيقرر بداية أنه لاسؤال عن علة بناء الفعل الماضي، معللا ذلك بأن الأصل في الفعل أن يكون مبنيا . وهو في موقفه هذا يأخذ بما ذهب إليه جمهور النحويين من أن الاعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال، وأن مرد هذه الأصالة في إعراب الأسماء إلى أن الاسم هو الذي يقبل بصيغته معاني مختلفة ، كالفاعلية والمفعولية والاضافة ، وأنه لولا الاعراب ماعلمت هذه المعاني من الصيغة ، مثل : ما أحسنَ زيدًا بالنصب دلالة على التعجب ، وبالرفع دلالة على النفي ، وبالجر دلالة على الاستفهام ، كما أن مرد كون البناء أصلا في الأفعال أن الأفعال لامجال فيها لهذا اللبس الذى من أجله كان الاعراب، وإذا صح كون البناء أصلا في الأفعال فقد وجب أن يكون السؤال عن غير الأصل ، إذ إن ماورد على أصله لايسأل عن علته ، وهكذا رأى ابن أبي الربيع أن يتوجه السؤال إلى أمور هي :

١- لماذا كانت حركة البناء الفتح ؟

٢- ولماذا كانت هذه الحركة لازمة ؟

٣- وما المواضع التي تزول فيها ؟

وقد حاول أن يعلل الأمر الأول ، وهو كون حركة بناء الفعل الماضي الفتح دون السكون الذى هو أصل فى البناء ، فذهب إلى أن الفعل الماضي قد يقع موقع الكلمات المعربة ، وأنه بوقوعه موقع الكلمات المعربة صارت له مزية على صيغة الأمر التي لاتقع موقع الكلمات المعربة ، وإذ صارت له هذه المزية فى المعنى أعطى مزية فى اللفظ ، وهى الحركة ، أو الفتح بخاصة ، وإذا صح هذا التعليل لامتناع بنائه على السكون ، فإنه لم يقدم تعليلا لامتناع بنائه على حركة أخرى غير الفتح ، كالكسر والضم . وهو ماحاوله غيره من النحاة ، الذين رأوا امتناع بنائه على الكسر لأنه العلامة الأصلية للجر ، وهى حالة إعرابية خاصة بالأسماء ، وامتناع بنائه على الضم لأنه يسلم إلى خلط صيغة الماضي المسندة إلى المفرد فى حال بنائه على الضم والمسندة إلى ضمير جماعة الذكور - أى واو الجماعة - إذ يرد فى المأثورات اللغوية حذف الواو اكتفاء بالضمة قبلها . فتختلط الحالات ويضطرب المعنى .

وفى إجابته عن السؤالين الأخيرين قرر أن الفعل الماضى مبنى على الفتح دائما إلا فى حالات محددة بينها من خلال تقسيمه الفعل إلى قسمين :

أ) فعل صحيح الآخر .

ب) فعل معتل الآخر .

أما الفعل الصحيح الآخر ، فإنه يظل مفتوح الآخـر إلا فـي موضعين :

١- إذا لحقت آخرَه ضمائرُ الرفعِ المتحركة ، فإنه يرجع إلـى الأصل في البناء وهو السكون ، معللا ذلك بأن هذه الضمائـر تنزلت مع الفعل منزلة الكلمة الواحدة ، ويكره في الكلمـة توالي أربع متحركات ، ومن ثم لم يكن بد من تسكيـن حرف منها .

ولاسبيل إلى تسكين الأول ، إذ لو حدث ذلك لاحتيج إلـى الاتيان بألف الوصل . ولا إلى تسكين الثاني ، إذ لو تـم ذلك لما عرف وزن الكلمة .

وهكذا لم يكن بد من تسكين الآخر .

ولما حدث ذلك في الثلاثي ساروا عليه فيما زاد عن الثلاثة طردا للباب على وتيرة واحدة .

٢- إذا لحقت آخره (واو) الجماعة ، فإن الفعل يبنى معها على الضم ، لأن الواو تتطلب أن يكون قبلها مضموما حرصـا على التناسق الصوتي .

وأما الفعل المعتل الآخر ففيه تفصيـل :

١- إذا كان آخر الفعل ياء مكسورا ماقبلها ، نحو : (رَضِيَ) فإن الياء تظل مفتوحة إلا في موضعين :

أ) إذا اتصل بالفعل واو الجماعة ، إذ تحذف الياء ويضـم ماقبلها لمناسبتها ، نحو : الرجال رضُوا .

ب) إذا اتصل بالفعل ضمير رفع متحرك ، إذ تبقى الياء ساكنة ، نحو : رضيت ، رضينا ، رضيت ، رضيت ،رضيتما رضيتم ، رضيتن رضين ·

٢- إذا كان آخر الفعل ياء مفتوحا ماقبلها ، نحو : (رمَى) فإن هذه الياء تقلب ألفا نظرا لتحركها وانفتاح ماقبلها · وتبقى الألف ساكنة عند إسناد الفعل إلى اسم ظاهر مذكر ، أما إذا أسند إلى غير ذلك فإن فيه تفصيلا :

أ) تحذف الألف إذا أسند إلى مؤنث مفرد ، ظاهرا أوضميرا نحو : رمت هند ، وهند رمت ·

ب) تحذف الألف أيضا إذا أسند الفعل إلى واو الجماعة ، نحو : رموا ·

جـ) ترد الألف إلى أصلها - وهو هنا الياء - إذا أسند الفعل إلى ضمير رفع متحرك ، نحو : رميت رمينا ، رميت رميت ، رميتما ، رميتم رميتن ، رمين ·

٣- إذا كان آخر الفعل واوا مفتوحا ماقبلها عومل معاملة ما آخره ياء مفتوح ماقبلها ·

أ) فتقلب الواو ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها في نحو : دعا الداعي إلى الجهاد ·

ب) وتحذف الألف في نحو : دعت ، ودعوا ·

جـ) وترد الألف إلى أصلها - وهو الواو - في نحو : دعوت دعونا دعوت دعوت ، دعوتما ، دعوتم دعوتن ، دعون ·

النص الخامس

من كتاب شرح الكافية
لنجم الدين الرضي - المتوفى سنة ٦٨٨ هـ[1]

إنما عرف المضارع بمشابهته للاسم لأنه لم يسم مضارعا إلا لهذا ومعنى المضارعة في اللغة : المشابهة ، مشتقة من الضرع ، كأن كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد ، فهما أخوان رضاعا ، يقال : تضارع السخلان ، إذا أخذ كل واحد منهما بحلمة من الضرع وتقابلا في الرضاع .

وقيل : إن المضارع يشبه الاسم بدخول لام الابتداء ، نحو : إن زيدا ليخرج ، كما تقول : إن زيدا لخارج ، ولايقال: إن زيدا لخرج ، فإن هذه اللام الداخلة في حيز (إن) أصلها أن تدخل في المبتدأ ثم تأخرت عن الابتداء لدخول (إن) ، فهي تدخل على الاسم ، أو على ما أشبه الاسم ، مراعاة لأصلها وهو المبتدأ ، وأما قولهم : إن زيدا لفي الدار ، فلقيام الظرف مقام حاصل .

---

(١) الكتاب مطبوع طبعة غير محققة ، وقد أعاد نشره الشيخ يوسف حسن عمر محاولا تخليصه مما شاب طبعته الأولى من أخطاء ، كما كان تحقيقه موضوع بعض الأعمال العلمية التي تقدم بها أصحابها للحصول على درجة الدكتوراه في جامعة الامام محمد ابن سعود الاسلامية .

وعند الكوفيين : لام الابتداء الداخلة على المضارع مخصصة له بالحال ، كما أن السين تخصصه بالاستقبال ، فلا يكون دخولها وجها آخر للمشابهة ، بل كالسين في التخصيص فلذلك لايجوزون إن زيدا لسوف يخرج ، للتناقض ؛ والبصريون يجوزون ذلك ، لأن اللام عندهم باقية على إفادة التوكيد فقط ، كما كانت تفيده لما دخلت على المبتدأ ، والاسم يكون مبهما نحو : رجل ، ثم يختص بواحد ، بسبب حرف ، نحو : الرجل ، وكذا المضارع : مبهم ، لصلاحيته للحال والاستقبال ، ثم يختص بأحدهما بالسين ٠

والفعل المضارع معرب للمشابهة المذكورة عند البصريين ، لا لأجل توارد المعاني المختلفة عليه كالاسم ٠

وقال الكوفيون : أعرب الفعل المضارع بالأصالة لا للمشابهة وذلك لأنه قد تتوارد عليه ، أيضا ، المعاني المختلفة بسبب الحروف الداخلة عليه ، فيحتاج إلى إعرابه ، ليتبين ذلك الحرف المشترك فيعين المضارع تبعا لتعينه ، وذلك نحو قولك : لاتضرب ، رفعه مخلص لكون (لا) للنفي ، دون النهي، وجزمه دليل على كونها للنهي ، ونحو قولك : لاتأكل السمك وتشرب اللبن ، نصب (تشرب) دليل على كون الواو للصرف ، وجزمه دليل على كونها للعطف ٠

ونحو قولك : ما بالله حاجة فيظلمك ، نصب (يظلم) دليل على كون الفاء للسببية ، ورفعه على كونها للعطف ؛

ونحو : ليضرب ، جزمه دليل على كون اللام للأمر ، ونصبه ، على كونها لام (كي) ، أو لام الجحود ، ويتغير المعنى بكل واحد من الاعرابات المذكورة ؛ ثم طرد الحكم فيما لايلتبس فيه معنى بمعنى ، نحو : يضرب زيد ، ولن يضرب زيد ، ولم يضرب زيد ، كما طرد الاعراب في الاسم فيما لم يلتبس فيه الفاعل بالمفعول نحو: أكل الخبز زيد ؛ سواء كانت المواضع الملتبسة في الاسم أو في الفعل أكثر من غير الملتبسة ، أو أقل أو مساوية لها ؛ فإنه قد يطرد في الأكثر ، الحكم الذى ثبتت علته في الأقل ، كحذفهم الواو في · تَعِد ونَعِد وأَعِد ، لحذفهم لها في : يَعِد ، وكذا حذفوا الهمزة في : يُكْرم ونُكْرم وتُكْرم ، لحذفهم لها في أَكْرم ·

ولايعرب من الفعل غيره ، وقد تقدم علته ·

(إذا لم يتصل به نون التأكيد) اعلم أنه اختلف في المضارع المتصل به نونا التوكيد ، فقال جمهورهم : إنه مبني لتركبه مع النون وصيرورته معها كالكلمة الواحدة ، ولا إعراب في الوسط ، وأما النون فحرف ، ولاحظّ له في الاعراب ، فبقي الجزءان مبنيين·

فإن قيل : فلما امتزجا فهلا أعربت الكلمة على النون ، كما يعرب الاسم المؤنث على التاء لمّا ركبا ، أو : هلا أعرب مع هذا الامتزاج على ماقبل النون ، كما أعرب الاسم مع امتزاجه بالتنوين على ماقبله ؟

قلت : إما لأن الاسم أصل في الاعراب والفعل فرع عليه ، فروعي إعراب الاسم بقدر ما أمكن ، دون الفعل ، ولاسيما والنون من خواص الأفعال ، فترجح جانب الفعلية ، وضعفت مشابهة الاسم .

وهذا على مذهب البصريين .

وإما لأن علة إعراب الفعل ليست ظاهرة ظهور علة إعراب الاسم ، وأكثر الأفعال مبنية ، فيرجع إلى البناء لأدنى سبب .

وهذا على مذهب الكوفيين .

هذا ، مع أن للعرب داعيا آخر إلى ترك إعراب ماقبل النون كما أعربوا الاسم على ماقبل التنوين فرجّحوا لذلك الداعي موجب البناء مع ضعفه ، وهو اشتغال ماقبل النون المؤكدة بالحركة المجتلبة للفرق بين المفرد المذكر ، والمجموع المذكر ، والواحد المؤنث ، ففتحوا في الأول ، وضموا في الثاني ، وكسروا في الثالث ، لأجل الفرق .

ولما كان أصل الاسم الاعراب ، لم يبنوه مركبا مع التنوين ، بناء الفعل مع النون ، وأيضا لم يكن للتنوين معه امتزاج قوي ، ألا ترى إلى سقوطه في الوقف ، وفي الاضافة ، ومع اللام ، ولضعف الامتزاج لم يعرب على التنوين كما أعرب على تاء التأنيث .

وقال بعضهم : جميع ما اتصل به النونات من المضارع ،

باق على إعرابه ، كما أن الاسم معرب ، لكن لما اشتغل حرف الاعراب بالحركة المجتلبة قبل إعراب الكلمة لأجل الفرق ، صار الاعراب مقدرا ، كما في نحو : غلامي ، على مذهب ابن الحاجب وقال بعضهم : المضارع مع النونين مبني للتركيب ، إلا إذا أسند إلى الألف نحو : هل تضربان ، أو الواو نحو : هل تضربون ، أو الياء نحو : هل تضربين ، لأن الضمائر البارزة تمنع التركيب لفصلها بينهما ، والمحذوف للساكنين في حكم الثابت ، فنحو : يضربُنّ ، وتضربُنّ ، كيخشَوُنّ وتخشَيِنّ ، فالمسند إلى أحد الأحرف الثلاثة معرب مقدر الاعراب ، لاشتغال محله بحركة الفرق .

فإن قيل : فإذا كانت - أي صور الفعل المضارع المسندة إلى الضمائر المذكورة - معربة ، فلم لم تعوض النون من الحركة كما عوض في نحو : يضربان ويضربون وتضربين ، لما اشتغل محل الاعراب ، أي لام الكلمة بالحركات المناسبة للحروف التي هي ضمائر ؟ .

قلت : كراهة لاجتماع النونات ؟

وإنما لم يدر الاعراب عند هؤلاء على نون التأكيد ، كما دار على ياء النسب ، وتاء التأنيث ، لمشابهتها للتنوين ،

والاعراب قبل التنوين لا عليه ، ولتشابههما تقلب ألفا في نحو : (لنسفعا ...) .

واختلف أيضا في الفعل الذى اتصلت به نون الجمع ، فالجمهور على أن الفعل مبني للحاقها ، قال سيبويه : إن (يضربْن) شابه (ضربْن) ، يعني أنه لما سكن آخره وإن لم يجتمع فيه أربعة متحركات حملا على (ضربن) ، جاز بناؤه ، أيضا ، حملا عليه ، وإذا جاز لك تشبيه الفعل بالاسم وإخراجه عن أصله من البناء ، فالأولى في الفعل المشابه للفعل أن يرد إلى أصله من البناء ، مع أن هناك داعيا إلى بنائه وهو إلزامهم لمحل الاعراب الاسكان ، لمشابهته نحو : ضربن .

وقال بعضهم : هو معرب لضعف علة البناء ، مقدر الاعراب لالزامهم محله السكون ، ولم يُعَوَّضْ النون من الاعراب خوفا من اجتماع النونين .

التعليـق

يعالج رضى الدين محمد بن الحسين المتوفى سنة ٦٨٨ هـ فـي هذا النص مسألتين :

الأولى : علة إعراب المضارع .

والثانية : شروط اعرابه .

وسنعرض بايجاز لهاتين المسألتين :

ا ـ علة إعراب المضارع :

يبدأ هذا النص تصنيف الفعل المضارع من حيث الاعراب والبناء من حقيقة مسلمة لاخلاف عليها وهى أن الفعل المضـارع معرب ، ولكنه يتوقف للبحث عن علة إعزابه ، ويعرض فى هـذا المجال للاتجاهين المأثورين المختلفين: اتجاه البصريين ، واتجـاه الكوفيين .

- أما البصريون فإنهم يبدءون من المصطلح نفسه ، وهـو المضارعة ، أى المشابهة ، وهم يرون أن المضارع يشـبه الاسم ، وتشير المأثورات المختلفة إلى أن وجوه الشبه بين المضارع والاسم متعددة ، وقد أشار الرضى الى بعضها ، وأهم هذه الأوجه ثلاثة هـى :

ا ـ المشابهة فى اللفظ ، فإن الفعل المضارع يشبه اسم الفاعل فى حركاته وسكناته ، مثل : ضارب ويضرب ، ومدحرج ويدحرج ، ومعلم ويعلم ، ومستخرج ويستخرج ... الخ .

٢- المشابهة في المعنى ، فالمضارع - كاسم الفاعل - في الشيوع والخصوص ، إنك تقول مثلا : رجل ، فيعم جنس الرجال، فإذا قلت : قال الرجل كلمته ، خصصته بواحد بعينه ، وكذلك تقول يسافر، فيصلح الفعل للحال والاستقبال ، فإذا قلت : سيسافر أو سوف يسافر خصصته بزمن بعينه لايتجاوزه.

٣- المشابهة في الاستعمال ، فإن كلا منهما يقع موقع الآخر في عدد من الأساليب اللغوية ، فكل منهما يمكن أن تدخل عليه لام الابتداء ، وكلّ منهما يمكن أن يقع صفة للنكرة .

- وأما الكوفيون فإنهم يرون أن الفعل المضارع معرب بحق الأصالة ، لا للمشابهة ، بمعنى أن الاعراب إنما دخله للسبب الذى من أجله دخل الأسماء ، والأسماء إنما أعربت للتفرقة بين معانيها وللدلالة على تعدد علاقاتها ، وكذلك الأمر في المضارع أيضا ، فإنه تدخله المعاني المختلفة وتتعدد أزمنته ويطول مداها ، ومثّل الرضيّ لذلك بأمثلة مختلفة ، منها : (لاتضرب) فإنك إذا رفعت دللت على النفي ، وإذا جزمت دللت على النهي ، ومنها : (ليضرب) ، فإن جزمت الفعل دللت على الطلب ، وإن نصبت دللت على غيره من تعليل أو جحود . ويعقب على ذلك بأن المعنى ((يتغير بكل واحد من الاعرابات المذكورة ، ثم طرد الحكم فيما لايلتبس فيه معنى بمعنى ، كما طرد الاعراب في الاسم فيما لم يلتبس فيه الفاعل بالمفعول)) .

والبصريون يوافقون على تضمن المضارع أحيانا معانى متعددة في مواقف مختلفة ، ولكنهم يرفضون أن يكون ذلك سببا كافيا لاعرابه ، إذ إن اللغة تتضمن كثيرا جدا من الصيغ التى تفيد معانى كثيرة دون أن تكون مع ذلك معربة ، وحسبك أن تعود إلى معانى الأدوات المختلفة لتدرك مدى صحة هذه الظاهرة ·

كذلك يوافق البصريون على إفادة المضارع زمنا طويلا ، ولكنهم رفضوا أن يكون طول الزمن سببا فى الاعراب، مستدلين على ذلك بأن الفعل الماضى أطول زمنا من المضارع ، ومع ذلك ليس بمعرب باتفاق · أما أنه أطول زمنا فلأنه - فى ضوء المقولة الشائعة بين النحاة - يدل على الزمان الماضى ، فى حين يدل المضارع على [illegible]
إلى حال فماض ، أما الماضى فيستحيل أن يكون مستقبلا ، فكل ماض إذن يتضمن الحال والمستقبل معا ·

٢- شروط إعراب المضارع :

يعرب المضارع باتفاق إذا خلا من النونات الثلاث : نون التوكيد الخفيفة ، والثقيلة ، ونون جمع الاناث ، أما إذا اتصل به نون منها ففيه حينئذ خلاف :

- فمن النحويين من ذهب إلى أنه معرب ، وأن حركة إعرابه مقدرة ، شأنه فى ذلك شأن الاسم المضاف إلى ياء المتكلم، إذ يعرب بحركة مقدرة لانشغال المحل بالحركة المناسبة للياء عند جمهور النحاة ·

- ومنهم من يرى أنه مبنى لامعرب ، وذلك لتركبه مع النـون المتصلة به وصيرورته معها كالكلمة الواحدة ، وبما أن النون بدورها مبنية فإن الجزءين يكونان معا مبنيين .

- ومنهم من يوجب التفرقة بين النونات ، فيبنيه مع نون النسوة مطلقا ، وكذلك مع نون التوكيد إلا إذا كان الفعل مسـندا إلى ألف الاثنين نحو : هل تضربان ؟ ، أو واو الجماعـة نحو : هل تضربون ؟ ، أو ياء المؤنثة المخاطبة نحـو : هل تضربين ؟ . فإن الفعل المؤكد بالنون في هذه الحالات يكون معربا لا مبنيا ، لأن هذه الضمائر البارزة تمنـع التركيب بين الفعل والنون ، صحيح أن من هذه الضمائـر مايحذف للتخلص من التقاء الساكنين ، لكن المحذوف لسبب صوتي في حكم الثابت .

وإذا أخذنا بهذا الاتجاه وجب القول بأن لاعـراب المضارع شرطين :

الأول : ألا يكون مسندا إلى نون النسوة .

والثاني: ألا يكون مؤكدا بنون التوكيد المباشرة .

